المملكة المغربية

الرابطة المحمدية للعلماء

مركز أبي الحسن الأشعري

سلسلة نفائس من التراث الأشعري المغربي (1)

ابن طلحة اليابري

(ت 523هـ)

ومختصره في أصول الدين

دراسة وتحقيق:

الدكتور محمد الطبراني

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن مسائل العقيدة من أسمى المعارف، بل هي من جملة ما يجدر الالتفات إليه واكتساب الكفاية فيه، فلا يسع المسلم الجهل بحدها، ولا يعذر بفوات علمه بها، ويشمل ذلك مسائل التوحيد وما اشتملت عليه من ألوهية ووحدانية ومن مباحث النبوات والغيبيات وأمور الدار الآخرة، والعبادة والسلوك وما يثمره العلم بها من علو وسمو في الدارين؛ ذلك أن فاعلية المسلم الحضارية تنطلق من امتلاك رؤية ناظمة للوجود والإنسان ودوره في الحياة، وهي الرؤية التي تنجب في الأمة، إن هي امتلكتها، علو الميول وسمو الأفق، وتفلح بها في الترقي على سلم الوجود الحضاري.

ويشكل الأمن العقدي تميمة النجاة وبوصلة الأمان في خضم العولمة المستأسد، ويدين المغاربة باستقرارهم الديني ـ فضلا عن إمارة المومنين ـ إلى لزومهم جدد الوسط، وأخذهم بالكلمة السواءِ وميْسمِ العدْلِ بين مقاليد النصّ وآليات العقل، وكان لهم في الأندلس سلَفٌ أي سلف، بما تحقّق فيها من انصهارِ ثقافات العالم، وتواصُلِ قِيَمِه، والتسامحِ الفذِّ بين معتقدي الدّيّانات الإبراهيمية. وقد كانتْ الأشعرية مرجعيةً تسْعِفُ بكل ما مرّ، لاعتمادها الأساسِ على مفهوم التوسُّط، وخيار الاعتدالِ الذي هو معطى إسلامي صرْف، ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: الآية 142].

إنَّ وعي علماء العقيدة بضرورة التنزيل الديداكتيكي لمقولات هذا العلم، هو الذي دراهم إلى أن يختزلوا قضاياه بإحكامٍ في مختصرات تعليمية تلقينية، تمثل للمبتدئ الشَّادي مدْخلاً لا مناص منه إلى التحقُّق بالعلم، وللمنتهي صُوى تذكِّرُه بالهيكل العامِّ لبناء المعرفة العقدية. وقد مثَّلَ المختصَرُ في علْم أصول الدين، لأبي بكر عبدالله بن طلحة اليابري (ت.523هـ)، أنموذجا فذّاً عن هذا النمط من التصنيف، ليس فحسب لأنه تربوي هادف، ولكنْ لأنه مما تمسُّ إليه الحاجة اليوم، في تقديم علْمٍ غلب عليه التجْريد، في قالبٍ منهجي سهل، وتعلُّمات وظيفيةٍ منضبطة، ناهيك عن أنه يمتح قيمتَه من تأسيسه لقضايا تهمُّ ثابتا من ثوابت الأمة المغربية.

وتأسيسا عليه، ولما كان من دعامات مراكز البحث التابعة للرابطة المحمدية للعلماء، أن تعرف على وجه العموم بالتراث المغربي في العلوم الإسلامية تحقيقا ودراسة، وعلى وجه الخصوص بما يهمُّ تجديد الفكر الكلامي وتطوير سبل الاستفادة من التراث العقدي، وكانت هذه الأعمال وآثارها تشكل المعيار الأصدق لاستبيان عطاء الإنسان وقيمته، فقد انصب الاهتمام لدى مجموعة من الباحثين التابعين لمراكز الرابطة أو المتعاونين معها لإخراج خبايا هذا التراث مما تزخر به المكتبات العامة والخزانات الخاصة من مؤلفات مطبوعة أو مخطوطة في هذا الباب.

وسعيا إلى إحياء تراث أحد أعلام الدرس العقدي بالغرب الإسلامي، فإن مركز أبي الحسن الأشعري التابع للرابطة المحمدية للعلماء يقدم اليوم كتاب «**المختصر فيما يلزم علمه ولا يسع أحدا جهله من علم أصول الدين وإجماعاته**» لأبي بكر عبد الله ابن طلحة بن محمد بن عبد الله اليابري (ت.523هـ)، والكتاب يعرب عن نفسه ويشي بأهميته، فمؤلفه رأس من رؤوس العلم بيابرة، وواحد من أشهر تلاميذ أبي الوليد الباجي (ت.474هـ)، وشيخ من شيوخ الزمخشري (ت.538هـ)، مما يجعله على اختصاره، أصلا في بابه، ومصدرا أصيلا للمختصين في علم أصول الدين.

وقد تصدى لتحقيقه الباحث المقتدر الدكتور محمد الطبراني الصقلي الحسيني ـ أستاذ التعليم العالي بكلية اللغة العربية بمراكش ـ اعتبارا لأصالة النصّ في بابه، ونُدْرتِه وتقدُّم زمنِه.

وقد قدم الأستاذ المحقق لهذا العمل بمقدمة ضافية، وجعل عمله قسمة بين أمرين:

• الأول: صنع ترجمة للرجل وبلدته التي ظل التعريف بها شحيحا منزورا؛ لأنها لم تكن من حواضر الأندلس بالمعنى الصريح، ولأنَّ ترجمة اليابري أيضاً، لم تنل من كتب الصِّلات الأندلسية وذيولها غير سطور معدودات.

• والثاني: تحقيقِ الكتاب، الذي اعتنى به عناية فائقة، وذلك بتيسيره للقراءة وتفقيره، وضبط بعض عباراته، وتخريج أحاديثه، وتذييله بفهارس علمية متنوعة.

وقد كان الكتاب في الأصل مقسما على أربعة أبواب:

1ـ باب ما يلزم علمه ولا يسع أحدا جهله.

2ـ باب في النبوة والمعجزة وما ضارع ذلك.

3ـ باب يتضمن فصول الإجماع التي لا يصح خلافها.

4ـ باب ذكر عيوب اليهود والنصارى والمجوس.

أسأل الله تعالى أن يجزل ثواب المؤلف عن هذا الكتاب خير الجزاء، على ما بذله من جهد في إنجازه، وجميع من كان عونا له في ذلك، كما نسأله تعالى أن يكتبه في موازين الحسنات لراعي العلم والعلماء مولانا أمير المومنين جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، وخلد في الصالحات ذكره، والحمد لله أولا وآخرا.

أحمد عبادي

الأمين العام للرابطة المحمدية للعلماء

مِـــهـــاد

شتَّى هم الأعلام الذين احتفلت كتب الصِّلات الأندلسيّة وذيولها في التعريف بهم، وعديدةٌ هي التّصانيف التي عُزِيَتْ لهم من غير أن يصلَنا منها شيء، وليس ثمَّةَ على الحقيقة نسبةٌ تصحُّ بين ما عُلم وأُلْفِيَ من هذه الأوضَاع، وبين ما جُهل وفُقِد، وقُصارَى ما يُستَدَلُّ به على هذا، أنّ كلَّ نص جديد يتفصَّى من غَاشِية الجهَالة العيْنيّة، يفصحُ عن عناوين جديدةٍ لم تقعْ لنا حتى تسميتُها.

وتراثُ الأندلسيّين الفقهيُّ والأدبيُّ، على ما قَدَّرَ الله أن ينتهي إلى أمَدٍ محدود وأجلٍ مسمّى، لا يزال يفجؤُنا إلى اليوم بنوادر الكتب، ويدرؤُنا إلى أن نتحقّقَ بواقِعِ أنّ عوالمَ الأندلس، لا تزالُ تحتاج إلى ارتيادِ العُلماء الأدِلاَّءِ ولاسيما المغاربةِ لأكنافِها الرَّحيبة، يُخرجون خَبْئَهَا، ويكشِفون سِرَّها، ليحفظوا وِداداً مرعيّا، ويصلُوا حبلا لم يَنَلْ مَرُّ الزمان من مَتَانَتِه، ولا انقطَعَ بحمْد الله إلى اليوم، لا غَرْو، فقد كانوا على حَبْلِ الذِّراع من أشقّائهم بالعُدْوة الأخرى، كلاَهما مَرْمىً للآخر، تلُوح للواقف بشاطئ طنجةَ جزيرةُ طَرِيف...!، وللمكان والزّمان في عُرْف المحبِّين، عُلُوقٌ بنياط القلب قلَّما يضعف.

وتأسيساً عليه، تظهر قيمةُ كتاب أبي بكر عبد الله بن طلحة اليَابُرِيُّ (ت.523هـ)، من حيثُ كونُه تراثا عقديّا أندلسيّا متقدّما ونادراً، ناهيك عن أنّ صاحبَه ـ وهو شيخٌ للزّمخشري (ت.538هـ) ـ من أبرز وجوه مدرسةِ أبي الوليد الباجِيِّ (ت.474هـ)، فقد كان فقيهاً عالما باللّسان، رأساً في الاعتقاد، فجمَع في المنافحة عن الدِّين بين طرفيْن إليهما تنتهي غايةُ كلِّ صَدُوق في المدَافَعة، مُخْلِصٍ في النُّصْرة، فاستحقَّ تَبَعاً لذلك أن نصنع له جزءا في سيرته، بعد أن لم يكن قِسْمُهُ من كتب الصِّلاَتِ وذُيُولها غيرَ سطورٍ

معدودات، ولئن طالَ عليه الكلامُ فَجَدِيرٌ؛ فالرّجلُ من القامات الطَّويلةِ في غرب الأندلس، وقد آنَ له أن ينالَ من فَكِّ الإِسَار ما يخرجُ به خبرُ كتابِه من رُطوبة أقبية الحفظ، وحِيَادِ الشّرائط المصغّرة، وبرودة الأقراص المدمجة، إلى الأبصار الفاحصة لقَرَأَةِ آداب الغرب الإسلامي النَّهِمين، وهم بحمد الله كثير.

وجعلْنا الكتابَ قسمةً بين أمرين: صُنْعِ ترجمةٍ للرجل، وتحقيقِ كتابه، وانضمَّ إلى الأوّل أنْ وجدْنا ليابرةَ في أنصبةِ الأعلام حظّاً طيّباً، ولكنّ نصيبَها من التعريف ظلَّ واشِلاً منزوراً لا يكادُ يلوح، وزادَ فداحةَ ذلك أنْ ضَرَبَ القَلم الغَرْبيُّ المعاصر صفْحاً عن توفية مَن قَرّوا ثم عَبَرُوا شبهَ الجزيرة الإيبيريّة لقرون طوالٍ من المسلمين، حقَّهم من الذِّكر، وتعمَّدَتْ كبْرياتُ الموسوعات المعاصرة الأوروبّية عند التأريخ لحواضِرها، أن تتخطّى الحقبةَ الإسلامية[1]، أوْ أنْ تشير إليها إشارةً لا تخلو من غَمْط، وقد وقفتُ على شيءٍ من هذا عند البحث عن مادّة يابُرَةَ فيها، فإنها تتحدّث عن تاريخها الرّوماني والأوروبيّ باستفاضةٍ، حتى إذا بلغتْ تاريخَها الإسلاميَّ طوته بالمرّة، أو ألمّتْ به إلمامةً لا تُحْلي ولا تُمِرُّ، فدعانا ذلك إلى أن نقدِّمَ بينَ يدي التعريف باليابري الإلمامَ بشيءٍ من أخبار مدينتِه وأعلامها، ونحن نتمنّى من كلِّ باحث يعرِّفُ بعَلَم أندلسيّ أو مغربيّ لم ينلْ صُقعُه طَرفاً من العناية أن يوجِّه إليه بعضَ الهمّ، حتى إذا اطّرَدَ ذلك في كثيرٍ من البقاع، خَلَص لنا معجمٌ جغرافي وحضاريّ جديدٌ يجمع شتاتَ فوائد متناثرة تنفع في رسْمِ صورةٍ أوضح وأنصح.

واقتضتْ طبيعةُ المختصَر أن لا نثقلَ كاهلَ قارئه بالتَّحْشية عليه إلاّ فيما نَدَر، وكان الوكدُ أن نيسّر النصّ للقراءة بتفقيره وضبطِ بعض عباراته وتخريج أحاديثه والإحالةِ على بعض المظَّان حين يلزم الأمر، دون الإيغال في شرحه أو تعقُّبه أو الاستدراك

---

(1) يستثنى من ذلك دائرة المعارف الإسلامية بالإنجليزية، وقد ترجمنا مادة يابرة فيها وألحقناها بالكتاب.

عليه... وتلك أذيالٌ لم نشأ جَرَّها، وشجونٌ لم نُطقْ حمْلَها، فليُستَدلَّ بالقليل على الكثير، وفي ما سِيقَ إن شاء الله مَقْنع، وما فوق هذا إضجارٌ وإبرامٌ.

وعلّةُ احتبالنا بالأندلسيين، إرادةُ النُّهوضِ بواجبٍ متعيِّنٍ في رفْع بعض الهضْمِ عنهم، ولاسيما وقد كان ناسٌ من أهل المشرق نكِراتٍ أو في حُكْم النّكرات، فصاروا معارِفَ حين امتدّتْ أيادي التحقيق إلى آثارِهم، واستطاع لفيفٌ من العلماء المَهَرَة، أن يسوقوا النّاسَ إلى تُراثهم بالسّلاسل، فوسِعَتْهُم مع انفسَاحِ صدورِهم المَضَايِقُ، وخَفَّتْ على كواهلهمْ أثقالٌ يتفسَّخُ كُبْرُ النّاسِ تحتها، بما استُودِعُوا من حقِّ القيام على العِلم وكانوا من أَمَنَتِهِ. ولا يزال ما أَذِنَ الله، ناسٌ قوَّامُون بخدمة هذا التُّراث، يرُومون من ورائه أن يحفظوا على الأمّة لسانَها ودِينَها، فإنَّ الانفكاكَ بين خدمة الدِّين ورَعْيِ اللِّسان لاغٍ، ولا يَفِدُ علينا من الدَّواهي في القرآنِ كلَّ يوم، إلاَّ مِن قِبَلِ ما ضيَّعْنا من خدمة العربيّة، والدَّفْع في صُدورِ حُمَاتِها، والتندُّرِ بحمَلَتِها، ووسْمِ الذَّائِدِين عن حياضِها بخَطَلِ القول وضَعْفِ البصيرة، فكانَ أن صارَ ـ للمثالِ فحسب ـ الأنموذجَ الجاهزَ للشخصيّة المختلّةِ ذات الرُّهَاب والعُصَاب في أفلام السّينما ووصْلاتِ الإشهارِ أستاذُ العربيّة أو محبُّها، يقدِّمونه يتمَطَّقُ بعباراتٍ رتيبةٍ مملّة مكْرُروة كقُرْصٍ مخدوش، ويلبسونه لَبُوسا يبعثُ على الإشفاق قبل أن يبعثَ على الضّحك، فإذا رأى ذلك ناشئُنا وَقَرَ في خَلَدِهم أنّهم صائرون إنْ تعلّموا لغة الضّاد إلى ما صار إليه هذا المسْكين، وأنّهم إنْ فَقَهُوها فلا مناص أنهم متنكِّبُون عن وِجهة التاريخ يمشُون إلى وراء، وأنَّ خُلُوَّهُم من حذْقها براءةٌ من الرجعيّة، وصكُّ أمانٍ يثبت «انخراطَهم في الحداثة»؛ فإنْ وقع هذا، فقد حيل بينهم وبين القرآن، وأنّى لهم أن يدركوا بعضَ حقائقه وقد شَبَّتْ معهم العُجْمة، واستحكمت فيهم الغُرْبة، وغشيتْ عيونَهم لواصقُ يرَوْن العالَمَ على وفقها لا على حقيقة ما هو عليْه... فلا حول ولا قوة إلا بالله!.

وفي نهاية الشوط، أهدي هذا الكتابَ على عُجَرِه وبُجَرِه، لأطيافِ علماءِ مرّاكش عبر العُصُور[1]، مُردِّداً مع شاعر الملحون الجيلالي امْتِيرْدْ «حربة» قصيدةٍ له[2]، يقول فيها:

اللّي اخفاهْ الصّلاحْ إيجي لبْلَدنا   يقصَدْ نَاسْ امْدِينَةْ الخَضْرْ   مرّاكش بْلَدْ الأقْطَابْ والتّنْوِيرْ

والله من وراء القصد وهو حسبُنا ونعم الوكيل.

وكتبه بمراكش:

الدكتور محمّد الطّبراني

-الصّقلّي الحسَيْني-

---

(1) ناسب هذا الأمر أن النصّ المحقّق يدين بقائه لمخطوطةٍ ابزو بجهة مراكش.

(2) ديوان الشيخ الجيلالي امتيرد: 45.

القسم الأول: الدراسة

الفَصْل الاول:

يابرة: المقتضَبُ من التاريخ والمنتقَى من الأعلام

أولاً- موجز تاريخ مدينة يابرة:

يابُرَه - بياء وألفٍ وباء موحّدةٍ من تحت، وراءٍ مهملةٍ وهاء[1]- هو الإسم العربيّ للمدينة الحديثة من Evora في جنوب البُرتغال، وقد أصبحتْ تعرف في الفترة الرومانيّة بـ: Elbora أو Erbora في زمن القُوطِ الغرْبيّين Visigoths[2]. «ووَرَدَ الإسم في جغرافية اسْتَرابُونْ بهذه الصّورة: Ebura، وإنْ كان قد أخطأ في تحديد موقِعِها فذكر أنّها تقع في ساحِلِ قادِس. والإسم يرجعُ إلى أصول كلتيّة، ويعني نوْعاً من الشَّجر السّامِّ الذي تُتّخذُ عصارتُه لتسْميمِ السّهامِ أو الانْتحار»[3].

وهي مدينة حصينةٌ تعرّضت للغزْو مراتٍ عديدة، كما تعرّضتْ في عصر الطوائِف لغَارَاتِ بني عَبّاد[4]. وهي قديمةٌ معروفةٌ قبلَ الوجود الإسلاميّ في الأندلس بكثير، إذْ «هي من بُنيان الرُّوم في غربيّ إشبيليّة»[5]. وتنتهي أحوازُ باجة فيما حوالَيْها مئة ميل[6]. وتقع في سهْل اليمنتيخو الخِصْب[7].

وقد وُصِفَت بأنها «ظريفة الشّكل، مثل بُرْتُقَال[8] في الخصب وطيبِ المياه والهواء وكثرة النّسْل»[9].

---

(1) تقويم البلدان لأبي الفداء: 173؛ وصبح الأعشى: 5/ 224؛ وأوضح المسالك لابن سِباهي زَادَه: 651.

(2) THE ENCYCLOPAEDIA OF ISLAM: 11/225.

(3) تاريخ بطليوس الإسلامية: 1/ 207-208.

(4) المصدر نفسه: 1/ 207.

(5) الجعرافية للزهري: 89؛ ر ف: 235.

(6) الروض المعطار: 615-616.

(7) تاريخ بطليوس الإسلامية: 1/ 207.

(8) هي البرتغال الحالية، وهما معا من قواعد غرب الأندلس.

(9) ذكر بلاد الأندلس: 55. وينظر مادة يابرة في بلدان الأندلس في أعمال ياقوت: 514، متنا وحاشية.

وتردَّدَ انتماؤُها في التَّقسيمِ الإداريِّ ما بين باجة[1] وإشبيلية، ونَسَقَهَا ابنُ سَعِيدٍ في سِلْكِ مُدُن غرْب الأندلس، وجعلها من أعمال بَطَلْيَوْس[2]، وخصَّها بالكتاب الخامس من كتاب الفردوس في حُلَى مملكةِ بطلْيَوس، وسمّاه «الرّوضة المزهرة في حُلَى مدينة يَابُرَه»[3]، وإلحاقُها بباجة إنْ رُوعِيَ القربُ أوْلى؛ لأنّها أقربُ إليها[4].

وتَشِحُّ الأخبارُ عن المدينة في عصرِها الإسلاميِّ في المدوّنات التاريخيّة، لأنّها لم تكنْ في وقتٍ من الأوقات حاضرةَ المُلْك، وكانت في أطرافِ الدّولة في عَصْرَيِ الخلافةِ والإمارة، مُصَاقِبةً في كلِّ وقت للنّصارى المتربِّصين، وأولُ ما تطالعُنا أخبارُها في الحوْليّات الأندلسيّة عند سنة 301هـ، حيث يسجِّلُ ابنُ حيّان بحسرةٍ «خَبَرَ فتح العدوّ لمدينة يابرةَ مِن غربيّ الأندلس وعِظَم المُصَاب بها وخلوّها مدّة»[5]، وقد نَقَلَ عن الرَّازي تفصيلَ ذلك، وحاصلُه أن أُرْدون بن أذفونش[6]، لأوّلِ ولايتِه جلّيقيةَ لملكِ النّصارى بعد أخيه الطاغيةِ غَرْسِية بن أذفونش[7]، قَصَدَ المدينةَ في ربيع السّنة المذكورة بعسْكرٍ حُزِرَ رجالُه بثلاثين ألفا، «فتقدّم في جماعة من حُمَاته إلى المدينة فاسْتدار بِسُورها وتأمَّلَه، فرآه مُتَطَامِناً لا سِتارةَ له ولا شُرُفات بأعلاه، وبجهةٍ من خارجه كُومٌ مرتفعٌ من زُبُولِ أهل المدينة قد اعتادوا إلقاءَها عند أصْلِه مِن داخلها، على الأيام كادتْ تساوي في بعضِ الأماكن أعلاه، فاستبانتْ له العورةُ فيها وأطمعتْه في فتْحِها، فأحاط بها من جهاتِها وجَدَّ في مُنازلةِ أهلِها»[8]، وتمكّن بعد ذلك من السّيطرة بسهولة على كلِّ

(1) المقفى الكبير: 1/ 234؛ رت: 262؛ الأندلس في اقتباس الأنوار: 199.
(2) كذلك الأمر في أوضح المسالك لابن سِباهي زاده: 651.
(3) المغرب: 1/ 360-374.
(4) انظر خريطة رقم 87 من أطلس تاريخ الاسلام: 165.
(5) انظر الملحق رقم 2 بهذا الكتاب.
(6) المقتبس: 5/ 93-95.
(7) المصدر نفسه: 5/ 98.
(8) المصدر نفسه: 5/ 94.

الوسائل الدّفاعية للمدينة ومن إبادةِ المقِيمين فيها[1]، مع سَبْي ما يزيد على أربعة آلاف من النّساء والوِلْدان، وقتل سبع مئة رجل، فذَكَرَ أهلُ الغرب أنه لم تَدُرْ بالأندلس على أهل الإسلام دائرةٌ مِن قِبَلِ العدوّ منذ سُكِنَتْ أشنع من هذه الدّائرة ولا أفظع منْظراً، ولقد سُمِّي الموضعُ الذي ألجئ إليه المسلمون فقتِّلُوا عن آخرهم، وتراكمتْ به جُثَثُهمْ بالأفراتس Apretos؛ لضِيقه[2].

وقد خلتِ المدينة من الساكنة بعد ذلك وصارتْ خراباً[3]، وتوقَّع عبد الله بن محمّد الجلِّيقيّ صاحبُ بطليوس أن ينضوِيَ البربر إلى المدينة بعد خرابها فيتأذّى بهم، فألصقَ أسوارَها بالأرض في نفس السنة، ثم بدا له بعد ذلك أن يعيدَ إعمارَها، فابتناها لصاحبه مسعود بن سعدون السّرُنْباقي سنة (302هـ)[4] في خبرٍ طويل عن الرّازي[5].

ويلْقَانا اسمُ يابرة مجدّداً في الحوليّات التاريخيّة الأندلسيّة، في عصر ملوك الطّوائف، سنة 442هـ وهو العامُ الذي دارتِ الدائرةُ فيه على محمّد بن عبد الله بن مَسْلَمَة، المظفَّر ابن الأفطَس وحلفائه في خبرٍ يطول مَسَاقُهُ، وأوقَع به ابنُ عبّاد ومَن حالَفه قريباً من يابرة، فانهزَم شرَّ مُنهزَم، وقُتِل ممّن كان معه زيْداً على ثلاثة آلاف، وفرَّ ابنُ الأفطس في قطعةٍ من خيله إلى يابرة، وقُتِلَ في تلك الوقعة صاحبُها عبيد الله بن الخرّاز، وهو عمٌّ لابن الأفْطَس، وحُزَّ رأسُه وبُعِثَ به إلى إشبيلية[6].

وقد بقيت المدينة عامرةً إلى عهد ابن حيّان[7]. وشهدتْ ثورةً قامَ بها أبو محمّد سيدارى بن وزير، ثمّ كان أهلُها أولَ من استجابَ لدعوة الثّائرِ أبي القاسم أحمد

(1) المدن الإسبانية الإسلامية: 209.
(2) المصدر نفسه: 95.
(3) المقتبس: 5/ 96.
(4) المصدر نفسه: 96.
(5) انظر سياقه في الملحق 1 بهذا الكتاب.
(6) انظر البيان المغرب: 3/ 234-235.
(7) المقتبس: 5/ 107.

ابن الحسين بن قَسِيّ (ت.546هـ) ومريدِيه سنة 539هـ[1]، حيثُ أقرَّ ابنَ وزيرٍ على باجة وما وَالاها أميراً[2]، لكنَّ هذا عاد فتغلَّب عليه سنة 540هـ[3]، ثم شاركَ معه بعد ذلك في الاستيلاءِ على إشبيلية من المرابِطين سنة 541هـ.

ولا نجدُ لها ذكراً بعد ذلك إلا في شهْرِ جُمادى الأخيرة من عام 560هـ، وهو تاريخُ غَدْرِ جرانده الجلّيقي ـ وكان قائداً لابن الرنك[4]ـ بمدينة يابرة وبيعِها للنّصارى[5]، وذلك آخرُ العهْدِ بها في العصْر الإسلامي.

ثانيا ـ من ولاتها إلى عهد المؤلف:

ـ مرْوان بن عبد الملك بن أحمد (...ـ...؟):

أحدُ عمّالها على عهد النّاصِر، قُتِل شهيدا في مسجده يوم دخل الطاغيــة أُرْدُون[6] ابن أذفونش، Ordono2 يابرةَ سنة 301هـ[7].

ـ مسْعود بن سَعْدُون السّرنباقي (...ـ...؟)[8]:

لم يكنْ عاملاً على يابرة بالمعنى الرّسْميّ، ولكنَّه كان أميراً عليها لانحياز الناس إليه عند استئناف سُكْناها بعد الخراب سنة 302هـ، وتعارَف الناسُ على ذلك، كما يفيده قولُ ابن حيان[9]: «وتَسَامَعَ الناسُ بحلول ابن سَعدون بيابرة وثُؤُوبِها إلى العِمارة، وكان

(1) الحلة السيراء: 2/ 198.

(2) المصدر نفسه: 2/ 203.

(3) المصدر نفسه: 2/ 271.

(4) قد يرد أيضا بالقاف «ابن الرنق» وبالياء بدل النون، «ابن الريق»، أو «الريك»، وأيّاً كانَ فالمقصودُ تسمية «هنريك».

(5) المَنّ بالإمامة: 288ـ289.

(6) ورد اسمه في كتاب المدن الإسبانية الإسلامية: «أوردونيو الثاني».

(7) المقتبس: 5/ 94ـ95.

(8) المقتبس: 5/ 96.

(9) انظر الملحق 2، الخاص بخبر إيطان مدينة يابرة.

سائقاً للناس محبّباً، فتراجعَ إليها كثيرٌ ممن سَلِمَ من مَعرَّةِ العدُوّ عند فتحِها من أهلِها وأفلَتَ من إسَارِهِم، وكثيرٌ من أهل النواحي حولَها، ولحق بأميرِها ابنِ سعدون أكثرُ أصْحَابه الذين كانوا احتبَسُوا عنه بأكشبونة[1] وباجة وغيرهما. فكثُرَتْ حوزتُه وعمَّت خطّتها، وعَدَلَ في رعيّته، فتزيَّدَتْ عمارةُ يابرة ونَمَتْ في غلاَّتها، فَصَلحَت بذلك حالُه وحالُ أهلِها معه، فكان ذلك سببَ سُكناها وعمارَتها إلى اليوم»[2].

- عبد الملك بن بِشْر (...-...؟):

من مشاهير العمّال، عيَّنه الخليفةُ النّاصر عاملا على يابرة سنة 317هـ.

- عمر (المتوكّل) بن محمّد (المظفّر) بن عبد الله بن محمّد بن مَسْلَمَة أبو حفص التُّجيبيّ (ت. 487هـ):

كان عاملا لأبيه على يابرة لمّا مات سنة 460هـ، فاستقلّ بها وبما حولها. وأُثِرَ عنه قولُ الشِّعْر؛ فمنه ما كَتَبَ به إلى أخيه يحيى من يابرة مع نثْرٍ، وقد بلغه أنه قدحَ فيه بمجلسه:

فما بالُهم لا أنعَمَ اللهُ بالَهُمْ ... ينوطُون بي ذَمّاً وقدْ عَلِموا فضْلي

يُسيئُون فِيَّ القولَ جَهْلا وضَلَّةً ... وإني لأرجُو أن يسُوءَهُمُ فِعلي[3]

واللائحُ أنَّ يابرةَ قد عرفتْ في عهدِه ازدهاراً سيّاسيّاً وحضاريا، لتنشيطه الحركةَ الثقافيّة، فقد كان عالما شاعراً، ولذِي الوزارتين أبي محمّد بن هُودٍ في المتوكِّلِ أيام سُلطانه بيابُرة:

---

(1) رسمت هذه الكورة في المصادر باختلاف كبير، واسمها مشتق من الاسم الروماني Ocsonaba. انظر: بلدان الأندلس: 210.

(2) المقتبس: 5/ 107.

(3) الحلة السيراء: 2/ 104.

يا خائفَ الدهرِ يمِّمْ أرضَ يابُرةٍ ... تأمنْ وتُكْفَى[1] الذي تخشى من الحَذَرِ
وواصفَ البحرِ في شتى عجائبِه ... حدِّثْ بلا حرجٍ عنه وعن عُمَرِ
وكم سمعْنا قديماً عن مكارِمِه ... حتى رأينا فأزرى الخُبْرُ بالخَبَرِ[2]

- العبّاس بن المتوكّل (ت. 487هـ):
صارَ إليه أمْرُ يابرة بتصْيِيرِ أبيه، بعد احتلالِ هذا حاضرةَ بطليوس، واستيثاقِ الأمر له بموتِ أخيه يحيى المنصور، بعدَ منافسةٍ طويلةٍ بينهما كادت تُفْسِدُ حالَهما[3].

- عبيد الله الخزّاز، عمّ محمّد بن عبد الله بن مَسْلَمَة، المظفّر ابن الأفطس (...ـ...؟):
كان عاملا له عليها، إلى أنْ قتله ابن عبّادٍ في الوقْعة الشّهيرة بينه وبين ابن الأفطس سنة 442هـ[4].

ثالثا - من قضاتها:

- محمّد بن مسعود، أبو عبد الله القرطبيّ، الخطيب الشّاعر (ت. 379هـ)[5]:
سمع من قاسمِ بنِ أصْبغ وجماعة، وكان خطيباً مفوَّهاً بليغاً شاعراً، وكان يتقَعَّرُ في كلامه وأسجاعه، ويؤدِّب بالعربية، ثم صار يخطُبُ بين يدي المُستنصِرِ بالله

(1) بقي الفعل معطوفا على سابقه بحرف العلة في آخره، على طريقة من يبقي على حرف العلة رغم وقوع الفعل مجزوما.
(2) الذخيرة: ق 2/ مج 2/ 805. وقد ورد موضعُ هذيْن البيتين في نسخة الحلة السيراء بياضاً، وفات المحقّقَ تخريجُهما، فلْيُستدْركا على المطبوع: 2/ 166.
(3) المصدر نفسه: 2/ 97-98.
(4) البيان المغرب: 3/ 235.
(5) من: تاريخ العلماء والرواة بالأندلس: 2/ 93، رت: 1359.

(ت. 366هـ) في العيد وفي قُدُومِ الوُفُود، ثم ولي قضاء يابرة، قال ابن الفَرَضِيّ: سمعته مراراً يخطب في جامع الزهراء، ولم يُحَدِّث.

ـ هُمَام بن أحمد بن عبد الله بن محمّد بن أكْدَر بن هُمَام بن حَكَم بن سليمان ابن عبد الرّحمن بن صالح الأُطْرُوش، القاضي أبو بكر القرطبيّ (357ـ421هـ)[1]:

كان شيخاً لابن حزم؛ رَوَى عنه في تصانيفه، وكان في رأيِه واحدَ عصْرِه في البلاغة وسَعَة الرّواية، ضابطاً لما قيَّدَه. يروي عن عبد الله بن محمّد بن علي اللّخميّ الباجِي؛ روى عن الشيوخ وتكرر عليهم، ولقي كثيرا من مشايخ قرطبة مثل: القاضي أبي عبد الله بن مفرّج، وأبي جعفر بن عَوْن الله، ويحيى بن مالك بن عابد، ونظرائهم من المشيخة. واحتيجَ إلى ما عنده فحدّث الناسُ عنه، وأُخذ عنه علمٌ كثير آخر أيامه. ولي قضاء يابرة وشَنْتَرِين والأُشْبُونة وسائر الغرْب، أيام عبد الملك المظَفَّر ابن المنصور وأخيه عبد الرّحمن، توفي بقرطبة.

قال فيه ابن حزْم: «لا أدري أحداً سَلِمَ من الفتنة سلامَتَه مع طُولِ مُدَّتِه فيها، فما شارك قطُّ فيها بمَحْضَرٍ، ولا بيدٍ، ولا بلسانٍ، مع ذكائِه وحزْمِه وقيامِه بكلِّ ما يتولّى!».

رابعا ـ من أعلام علمائها:

قدَّر د. عبد الهادي التازي أنها «طويلةٌ هي لائحة الشّخصيّات اليابريّة التي كان لها دورٌ في ازدهار الأدب العربي، وكذلك في ازْدهار الدّراسات الفقهيّة والمذاهب الإسلاميّة، سواء داخل الجزيرةِ أو خارجَها»[2]، ولكن التتبُّعَ بغَرَضِ جرْد هذه الأسماء

---

(1) ترجمته في: عيون الإمامة ونواظر السياسة: 67ـ71؛ رت: 28؛ الصِّلَة: 1/ 140؛ رت: 351؛ جذوة المقتبس: 289؛ رت: 396؛ بغية الملتمس: 252؛ رت: 678؛ رسائل ابن حزم: 1/ 86؛ 3/ 165؛ 166؛ 169؛ الوافي بالوفيات: 13/ 96؛ رت: 3818؛ تاريخ الإسلام: 29/ 56ـ57.

(2) أبو عبد الله اليابري فقيه مغربي من القرن الرابع عشر: مجلة المناهل المغربية، العدد 25؛ دجنبر 1982م ص: 132.

أفضى بنا إلى أن كشّافَ أسماءِ هؤلاء الأعلام قصيرٌ جدّا، وفي ظنّي أنه قلَّ علماء يابرة؛ لأنها لم تكن مدينةَ عِلْمٍ بمعنى الحواضر الكبرى ذاتِ التّركيز السياسيّ والإداريّ، ولذلك لم يُكتب الاشتهارُ من علمائها إلاّ لمن غادَرَها إلى صُقْعٍ أرحبَ كإشبيلية أو قرطبة، بل إن ما بلَغَنا من بعض الأشعار ليُشْعِر بأنها لم تكن دار مُقام طيّبٍ للشعراء والعلماء، وإنَّ بعضهم ليشتكون من المكث بها، على نحو ما قال أحدُ شعراء الدّولة العامريّة:

عُوِّضْتُ من قرطبةٍ يابُرَهْ ... تلك لعمري كَرَّةٌ خاسِرَهْ

كآدم حين عَصى ربَّه ... عُوِّضَ بالدنيا من الآخرهْ(1)

وبديهي أن لا يقَرَّ قرارُ من ألِفَ كبرى الحواضر كقرطبة، بموضعٍ هو أدْوَنُ منها كيابرة، لفواتِ مصالحَ شتّى، كلقاءِ العلماء والوفود والسّراة والوجهاء الذين يأرِزُون عادةً إلى قاعدة الدّولة، وقد تقرّر قديما وحديثا أنّ المثقف يفقد من «الانتشار» والتأثير بالقدْر الذي يبعُد فيه عن «المدينة العالِمة».

وفيما يلي جرْدٌ بأسماء من وقفنا عليهم ممن نسبوا إلى يابرة، وكانَ لهم في سُوقِ العلم نَفاقٌ قلَّ أو كثُر.

- ابن عَبْدون اليابريّ (....-....؟)(2):

لعلّه الجدّ الأعلى لأبي محمّد عبد المجيد بن عَبْدون اليابري الشاعر؛ فإنْ يكُنْه فقد ظهر أنّ له سَلَفاً في قرْض الشّعر، وأيّا ما كان، فهذا غيرُ الأعرَفِ بالبتّ، فقد قال عنه الحميْديُّ: أديب شاعر، كان في حدود الأربع مئة أو نحوها، لم أجدْ له عندي إلاّ قولَه في الخِيريّ:

(1) الذخيرة: ق 3/ مج 2: 673-674.

(2) من جذوة المقتبس (ط بشار): 593-594؛ رت: 970؛ بغية الملتمس: 502؛ رت: 1573.

يَنِمُّ[1] وأثـوابُ الظـلام تُظِلُّـهُ ... ويخفى إذا ما الصبحُ أشرق حَاجِبُه

- ابن الوَكِيل اليابري (...ـ...؟)[2]:

«كان أبو بكر عيسى بنُ الوَكِيلِ الكاتبُ[3] مستعمَلاً في غرناطة في الدّولة اللّمْتونيـة، فحُكِيَ أنه انْكَسَرَ عليه مالٌ جليل يبلُغُ عشرةَ آلاَف دينـار، فقُبِضَ عليـه وأُشْخِصَ منكوباً إلى مراكش، فلما بلَغَ الموكَّلون به مدينةَ سلا، وبها يومئذ بنو القاسم المعروفـونَ ببني العَشَرَة، رباب السّماح وأرْباب الأمداح ـ ويُذكر أنّ جدَّهم الأكبر أحمد بـن محمّـد ابن المدبِّر ـ قال قصيدتَه الشهيرةَ يمدح القاضيَ أبا الحسن، ويستجيرُ به، وسأل إيصالَها إليه، فبادَرَ عند الوقوف عليها إلى المخاطَبَةِ بتضمُّن المالِ وتحمُّلِه، وسؤالِ الصَّفحِ عنـه والإبقاء عليه بإعادته إلى عمله، فَصَدَّرَ جوابُه بالإسعاف والإسعاد، وعاد ابـنُ الوكيـل إلى غرناطة أَنْبَهَ مَعَادٍ، وأولُ القصيدة:

سَلِ البَرْقَ إذْ يَلْتَـاحُ مِنْ جـانب البَلْقَـا ... أَقُرْطَيْ سُلَيْمَى أمْ فـؤادِي حَكَى خَفقـا

ولِـمْ أَسْبَلَـتْ تلك الغمـامـةُ دَمْعَهَـا ... أَرِيعَتْ[4] لِوَشْكِ البَيْنِ أمْ ذاقتِ العِشْقا

يقول فيها:

غـرِيـبٌ بـأرْضِ الغَـرْبِ فُرِّقَ قلْـبُهُ ... فَـآوَتْ سَـلاَ فَـرْقـاً ويَـابُـرَةٌ فَـرْقَـا

إذا مـا بَكى أوْ نَـاحَ لَـمْ يُلْـفِ مُسْعِـداً ... علـى شَجْـوِهِ إلاّ الغَمَـائِـم والـوُرْقـا[5]

(1) في طبعة ابن تاويت رحمه الله «قمر»، وفي طبعة د. بشار: «يتمّ»، والأوجهُ ما أثبت إن شاء الله.
(2) من إعتاب الكتاب: 224ـ225؛ رت: 70؛ الروض المعطار: 615ـ616.
(3) لم نظفر في ترجمته إلا بما أورده ابن الأبّار، فنقلناهُ بنصّه وفصّه.
(4) من الرَّوْع وهو الفزع.
(5) الوُرْقُ: جمع ورقاء وهي الحمامة. والوُرْقَةُ: لون سواد في غُبْرة كلون الرماد

ومنها في المدح:

حيـاءٌ يغضُّ الطَّرْفَ إلاّ عن العُـلاَ	وعِرْضٌ كماءِ المزْنِ في الحَزْنِ[1] بل أنقى
وفضلُ نَمِيـرِ الـمـاء قد خَضَّل الرُّبَـا	وعـدلٌ منيـرُ النَّجْـمِ قـد نَوَّرَ الأُفْقـا
بلغْـــا بنُعـماكَ الأمـانـيَّ كلَّـهـــا	فمـا بقيـتْ أُمنيَــةٌ غيـرَ أنْ تَبْقـى»

- عبد المجيد بن عَبْدُون، أبو محمّد (ت529هـ)[2]:

من فحول شعراء الأندلس، مولده ووفاتُه بيابرة، على أنّه كان يَضْجَرُ مـن سُكناها، «وهو يكرِّرُ هذا في شعره:

أنـا يا ابنَ سَيْفَيْ يَعْرُبٍ سيفُكَ الـذي	إذا شِمْتَـهُ لم يَنْبُ واخبُـرْهُ تَعْلَـمِ
هجـرتُ إليـكَ الأقربيـن مُهَـاجِـراً	ولـم أرْضَ أرْضـاً كلُّ سَاكِنِهـا عَـمِ
فَعَـارٌ علـى العَلْيَـاءِ سُكْنَـايَ بَلْـدةً	كَبَلْدَةِ عَالِي الأُفْقِ من دون أَنْجُـمِ»[3]

وقد تنبَّه ابنُ سعيد إلى جَرَيَانِ اسم يابرة في شِعْر ابـن عبـدون، فقـال إنـه «كثيرا مـا يذكرُها في شعره»[4]. وقد عرفَ عن نفسه قدْر شاعريته فقال:

---

(1) الحَزْنُ: ما غلُظَ من الأرض.

(2) مصادر ترجمته ونماذج من شعره ورسائله: رايات المبرّزين: 99؛ رت: 38؛ القلائد: 417ـ428؛ الغنية لعياض: 171ـ172؛ رت: 74؛ الذخيرة: ق 2 / مج 2: 668ـ727؛ الخريدة: (قسم شعراء المغرب والأندلس): 2/ 103ـ106؛ رت: 12؛ الصِّلَة: 2/ 311ـ312؛ رت: 738؛ وفيها: «عبد المجيد ابن عبد الله بن عبد ربه الفهري»؛ صلة الصِّلَة: 4/ 43ـ44؛ رت: 64؛ المُغرب: 1/ 374ـ376؛ المُعجِب: 62ـ69؛ 124ـ129 (وبه رسالتان)؛ المطرب: (أصالةً: 180؛ وما بعدها إلى 187 استطرادات لغوية؛ عَرَضا: 22؛ 23؛ 24؛ 27)؛ فوات الوفيات: 2/ 388ـ393؛ رت: 301؛ رسائلُ ومقامات أندلسية: 172؛ 176، ومع هذه جواب ابن أبي الخصال)؛ مجلة دعوة الحق: عدد 3، السنة الخامسة، 1962: 35ـ37.

(3) الذخيرة: ق 2/ مج 2: 690ـ691.

(4) المغرب: 1/ 374.

سوَّيْتُ أشباحَ ألفَاظِي وقَدَّسَ أرْ | واحَ المَعَاني لها نَقْدي وتَهْذِيبِي[1]

واشتهرتْ رائيَّتُه في بني الأفطس، حتى قال المراكشيُّ صاحب المعْجِب «وفيهم [بنو الأفطس] يقول الوزير الكاتب الأبرع ذو الوزارتين أبو محمد عبد المجيد ابن عبْدُون من أهل مدينة يابرة، قصيدتَه الغرّاء، لا بلْ عقيلتَه العذْراء، التي أزْرَتْ على الشِّعْر، وزادتْ على السِّحر، وفعلتْ في الألباب فِعْلَ الخمر، فجلَّتْ عن أن تُسَامى، وأنفَتْ من أنْ تُضَاهى، فقَلَّ لها النّظير، وكَثُرَ إليها المُشِير، وتساوى في تفضيلها وتقديمها بَاقِلٌ وجَرِير، فللّه هي من عقيلةِ خدْرٍ قرُبت بسهولتها حتى أطمَعَتْ، وبعُدَت حتى عزَّتْ فامتنعتْ... لصحّةِ مبَانِيها، ورشاقةِ ألفاظها، وجوْدةِ معانيها، سَلكَ فيها أبو محمد رحمه الله طريقةً لم يُسْبق إليها، وَوَرَدَ شِرْعَةً لم يُزَاحَمْ عليها، فلذلك قَلَّ مثلُها لا بل عُدِم، وعزَّ نظيرها فما تُوُهِّمَ ولا عُلِمَ؛ وهي:

الدَّهْرُ يفجَعُ بعد العَيْنِ بالأثَرِ | فما البكَاءُ على الأشْباحِ والصُّوَرِ»[2]

- عَيَّاش بن فرج بن عبد الْملك بن هَارُون الْأَزْدِيّ الْمُقْرِئ، من أَهْل يَابُرةَ وَسكن قرطبة، يكنى أَبَا بَكْر (في نحو 540هـ)[3]:

أخذ الْقرَاءَات عَنْ أبي بَكْر خازم بْن مُحَمَّد، وَأبي الْقَاسِم بن النّخَّاس، وَأبي بكر عَيَّاش بن الْخلَف البطليوسي، وروى عَنْهُم وَعَن أبي الْوَلِيد بن رشد، وَأبي مُحَمَّد ابن عتّاب، وَأبي زيد عبد الرَّحْمَن بن مُحَمَّد بن برَّاج، وَأبي الْحسَن عليّ بْن أَحْمد الْقَيْسِي، وَأبي بكر عبد الله بن طَلْحَة الْمُفَسّر، وَأبي طَلْحَة عليٍّ بن طَلْحَة، وَغيرهم.

---

(1) الذخيرة: ق 2/ مج 2: 699.

(2) المعجب: 62. ون القصيدة وهي في 67 بيتاً في الذخيرة: ق 2/ مج 2: 720ـ724 وفوات الوفيات: 2/ 388ـ391؛ وقد شرحها ابن بدرون، ونشَرَ نَصَّها رينهارت دوزي بليدن سنة 1846م، في 308ص، دون الحواشي والفهارس ومقدمته الفرنسية المهمة ذات الصفحات 41.

(3) من: التكملة (بشّار): 3/ 460ـ461؛ رت: 2977؛ الذيل والتكمِلَة: س5/ القسم 2: 486؛ رت: 883؛ صلة الصِّلَة: ق 4/ 167؛ رت: 335؛ بغية الملتمس: 410؛ رت: 1257.

وَكَانَ من أَهْل المعرفَة بالقراءات والعربية، مَعَ الصّلاح والزهد وَالْفضل وَحسن الصَّوْت والتجويد، أقرأ بالجامع، وَأمَّ فِي مَسْجِد أمِّ هِشَام، حدَّث عَنْهُ أَبُو عَبْد الله ابنُ حَفْص، وَأَبُو عبد الله بن عبد الرَّحِيم، وَأَبُو جَعْفَر بن يحيى الْخَطِيب.

ـ أَحْمد بن طَلْحَة بن مُحَمَّد بن عَبْد الْملك الْأَمَوِي، من أَهْلَ يَابُرة، وَنَشَأ بإشبيلية يكنى أَبَا الْعَبَّاس (ت. نحو 620هـ)[1]:

وَهُوَ أَخُو الْأُسْتَاذ أَبِي بَكْر مُحَمَّد بن طَلْحَة. أَخذ عَنْه وعَنْ غَيره الْعَرَبيَّة، وَسمع من أَبِي عَبْد الله بن زرقون. وَكَانَ نحويًا أديبًا عَروضيًا، وَله فِي ذَلِكَ تآليفٌ أُخِذ عَنْهُ.

ـ طلحة بن محمّد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي اليابريّ، أبو محمّد (ت. 642هـ)[2]:

أديب أندلسي. نزل إشبيلية، وتوفي بها. له شعر وخطب، و «معجم» بمن أخذ عنهم.

ـ أبو عبد الله بن زَيْن اليابري الإشبيلي (ق7هـ)[3]:

متصوِّفٌ عرَّف به ابن العربيّ الحاتميّ (ت. 638هـ) فقال: «[كان][4] بإشبيلية، من أفضل النّاس[5]، كثيرَ الجِدّ والاجتهاد والتقشُّف، كان يقرأ القرآنَ والنحوَ بجامع العَدَبَّس[6] بإشبيلية، لا يُؤْبَهُ له، غامضاً في الناس، اعتكف على كتب أبي حَامِد. قرأ ليلةً تأليفَ أبي القاسم بن أحمد في الردِّ على أبي حامد، فعَمِيَ، فسجَد لله من حِينِه وتضرَّعَ

---

(1) من: التكملة (بشّار): 1/ 216؛ رت: 282. ون: الذيل: 1/ 133؛ رت: 197؛ بغية الوعاة: 1/ 313؛ رت: 588.

(2) من بغية الوعاة: 2/ 19ـ20؛ رت: 1328.

(3) من: شرح رسالة روح القدس في محاسبة النفس: 126.

(4) كلمة مزيدة.

(5) سيَرِدُ للمؤلف تكرار هذا الوصف.

(6) صُحّف في الرسالة إلى «العديس». انظر تعليقنا عند ذكر وظائف اليابري.

وأقسم أنه لا يقرؤُه أبدا ويذهِبُهُ؛ فَرَدَّ الله عليه بَصَرَه. وكان من فضلاء النّاس. لقيتُ أيضاً أخاه مثلَه، نودي به عند موتِه «جنتين اثنتين[1]، لبني زين»[2].

- **إبراهيم بن عبد الله بن محمّد بن القاسم الكلبيّ، أبو إسحاق، يعرف باليابري (ت. 636هـ)**:[3]

«رَحَلَ حاجّاً ولقيَ بالإسكندرية أبا عبد الله محمد بن الحضرمي في صفر سنة ثمانين وخمس مئة، فسمع منه. وله أيضاً سماعٌ من غيره. وكان ثقةً عدلاً، محترفاً بالتِّجارة. وحُدِّثَ عنه، فأخذ عنه أبو العباس بن فرْتون. وكتب عنه بالإسكندريّة أبو إسحق إبراهيم بن محمّد بن الوليّ الفقيه».

- **رَضِيُّ الدِّين، أبو بكر بن عمر اليابري (...ـ...)[4]؟**:

وردَ ذِكْرُ اسمِه ضمن من قرؤوا أو روَوْا نسخةً عتيقةً من منهاج النوويّ (ت. 677هـ)، كُتِبت سنة 828هـ وهي محفوظةٌ تحت رقم 620، ضمن مخطوطات مكتبة الكليّة الإسلامية، جامعة بِشَاوْر، باكستان[5].

- **محمد بن سعيد بن خَمِيس، أبو عبد الله اليابريّ[6] الصّوفيّ (...ـ...؟)[7]**:

غربي سكن إشبيلية كثيرا، كان صدْراً في شيوخ الصوفيّة في وقته، صنَّف في التَّصوُّف وما في معناه كتاباً حسنا سمّاه «المنتَقَى من كلام أهل التُّقَى».

---

(1) هكذا على الحكاية، ولِتَتَّسِقَ السجعة.

(2) لاحظ أنه يابري إشبيلي، إمامٌ بجامع العدبس، يقرئُ النحو والقرآن، ويتهمَّمُ بكتب الصوفية، متقشِّفٌ من أفناء الناس؛ فهل يكون له فوق شَبَه الاكتِسَاب، شَبَهُ الانْتساب؟.

(3) من: المقفَّى الكبير: 1/ 234ـ235؛ رت: 262.

(4) لا شيء يدل على مُنتمى الرجل، وقصارى ما دَرَأنا إلى إثباته نسبتُه إلى يابرة إنْ سلمتْ هذه من عوادي التصحيف.

(5) فهرس المخطوطات العربية في باكستان: 1/ 185؛ رت: 312.

(6) انفرد ابن خير بتحديد نسبته إلى يابرة، دون بقية المترجِمين الذين ينسبونه إلى غرب الأندلس دون تخصيص.

(7) ترجمته في: الغنية: 91ـ92؛ رت: 28؛ فهرسة ابن خير: 302؛ التَّكمِلَة: 1/ 345ـ346؛ رت: 1226؛ الذيل والتَّكمِلَة: 6/ 197؛ رت: 563.

ـ علي بن محمّد بن يوسف بن عبد الله الفهْمِيّ اليابريّ الضَّرير: (ت.617هـ)[1]:

ترجم له ابن عبد المِلك ترجمةً حفيلة؛ منها: «سَكَن سلا ثمّ مرّاكش... وتلا في إشبيليّة بالسبْعِ على أبي بكر بن خَيْرٍ وأبي الحسن نَجَبَة، وبغرناطةَ على أبي عبد الله بن عَرُوس وأبي محمّد عبد المنْعِمِ بن الخَلُوف، سنة ثمان وستّين وخمس مئة، وسمع منهم، ومن أبي عبد الله بن الغَاسِل وأبي العبّاس بن مَضَاء وأكْثَرَ عنه؛ وأجاز له من أهل الأندلس أبو إسحاق ابن قَرْقَد، وأبو الرَّبيع الخُشَني، وأبو زيدٍ السُّهيْلي، وأبو عبد الله القباعي، وأبوا القاسم: ابن بَشْكُوال وابن الحاجّ، وأبو محمّد بن عبيْد الله وسواهم، ومن أهل المشرق أبو الطّاهر السِّلَفي وابنُ عَوْف. روى عنه أبَوَا عبد الله: ابن سَلَمَةَ الشّاطبيّ ابن الأديب وابن عليّ البطليوسي المَوْصِليّ.

وكان حافظاً للقرآن العظيم، مجوّداً له عارفا بالقراءات قائماً عليها، آيةً من آيات الله في حُسْنِ الصّوت، آخذاً بطرفٍ صالح من العربية، ذا حظّ من رواية الحديث ذكيّاً فهِماً يقظا ضَريراً».

ـ ابن قلبريل اليابري، أبو الحسن (ق6هـ)[2]:

روى عنه أبو محمّد شعيْب بن عيسى الأشجعي اليابريّ.

ـ إبراهيمُ بن عبد الله بن محمّد بن إبراهيم الكلبيّ، من أهل بَلَنْسية[3]، أبو إسحاق اليابري (ت.636هـ)[4]:

استروَحَ د. بنشريفة أن يكونَ هو المقصود بالذِّكر، في قصيدةٍ أرسلها أبو بَحر صفوانُ ابنُ إدريس إلى بعض إخوانه في مُرسِية، يشتكي من مُقَامِه في شَاطبة، أديب الأندلس أبو بحر التجيبي:

---

(1) مصادر ترجمته: التكمِلَة: 3/ 230؛ رت: 578؛ الذيل والتكمِلَة: 1/ 399؛ رت: 674؛ الإعلام للمراكشي: 9/ 68؛ رت: 1380.

(2) ذُكِرَ عَرَضاً في الذيل: س 4/ 131.

(3) أثبتناه ضمن المسرد لأن نسبته ليابرة مشتهرة، فلعله طارئ على بلنسية.

(4) التكمِلَة: 1/ 144؛ رت: 446؛ الذيل والتكمِلَة: س4: 140؛ 54-56. والظنّ به أن يكون هو المتقدّم قبلُ في الصفحة 29.

جاء في آخِرِها:

أما وأبي إسحاقَ إنَّ تشوُّقي	إليه لَيَدْعُو عَبْرتي فتُجيبُ
وما كنتُ أدري قبلَ يومِ وَدَاعِه	حقيقةَ هذا الدَّمْعِ كيفَ يصُوبُ
فيَا أرضَ تُدْمِيرٍ وأنتِ احتَمَلْتِه	حبيباً له المجدُ الصَّريحُ حَبيبُ
حُسَامٌ بكفِّ الأرْيحيةِ مُرْهَفٌ	وسهمٌ لأكبَادِ الحُسُودِ مُصِيبُ
فليْس لإنسيّ ولكن لملأكٍ	تَنَزَّلَ مِن جوِّ السماء يصُوبُ

ولا مانع يمنعُ منه، فقد وردَ في فهرسة المنْتَوْرِيّ إسنادُ روايةِ شعْرِ صفوان من طريقه.

ولعله الذي روى عنه أبو مروان عبد الملك بن عبد الله التَّنُوخي، في قول ابن عبد الملك: «روى عن الحاج أبي إسحاق بن عبد الله اليابري»[1].

- طلحة بن الحسيْن بن عليّ اليابريّ (...ـ...؟)[2]:

روى عن شُرَيْح.

- محمّد بن طلْحة بن محمّد بن عبد الملك بن خَلَف بن أحمد بن الأَسْعَد بن حَزْم الأمويّ النّحويّ اليابُرِيّ (545ـ618هـ)[3]:

ولد بيابُرَة وأخذ القراءات عن أبي بكر بن صَاف، والعربيّة عن ابن ملْكُون وأبي الوليد بن نَام، وتأدّبَ بهم، وسمع على الحافظ أبي بكر بن الجَدِّ كتابَ سيبَوَيْهِ

---

(1) الذيل والتكملة: س 5/ 1: 22؛ رت: 42.

(2) من الذَّيل والتَّكمِلَة: س4: 160؛ رت: 300.

(3) مصادر ترجمته: التَّكمِلَة: 2/ 115ـ116؛ رت: 303؛ المغرب: 1/ 258؛ رت: 181؛ الذيل والتَّكمِلَة: 6/ 235ـ236؛ رت: 681؛ البلغة: 225؛ رت: 325؛ برنامج شيوخ الرعيني: 79ـ80؛ رت: 27؛ 183؛ غاية النهاية: 2/ 157؛ رت: 3082؛ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة: 52؛ بغية الوعاة: 1/ 121؛ رت: 204؛ إشارة التعيين: 315؛ رت: 186؛ نفح الطيب: 3/ 476؛ 336.

بقراءة أبي محمّد بن حَوْط الله، ولقي أبا زيدٍ السُّهيليَّ، فسمع عليه بعض كتابه المسمّى بالرَّوْض الأُنُفِ في شرح السِّيَرِ لابن إسحاق... ولم تكن له عنايةٌ بالرّواية، غَلَب عليه التحقُّق بالعربيّة والقيامُ عليها والعُكُوفُ على التعليم بها وبالقراءات، وكان من أهل التيقُّظ والفهم... وكان يميل في عربيّتِه إلى مذهب ابنِ الطَّرَاوَة، ثم غلَب عليه ذلك، فشَرَدَ عن الجمهور. قال فيه أبو الحسن الرُّعيني[1]: وهو كان أستاذَ إشبيليةَ المشارَ إليه، المفضَّلَ على سِوَاهُ بالعدالة، وحسْن السَّمْت، وجودةِ التّعليم، ووقارِ المجلس.

وأنشد له ابن سعيد[2]:

بَدَا الهلالُ فَلَمَّا ... بَدَا نقصْتُ وتَمَّا
كأنَّ جِسْمِيَ فِعْلٌ ... وسِحْرَ عينيْه لَمَّا

- أَحْمَد بن سَعِيد بن عَبْد الله بن حكم السكوني، من أَهْلِ يابرة، وبالنسبة إِلَيْهَا كَانَ يعرف، يكنى أَبَا الْعَبَّاس (....-...؟)[3]:

لَقِي مكّيّ بن أبي طَالِب بقرطبة، وَسمع مِنْهُ تأليفه فِي «النَّاسِخ والمنسوخ» سنة خمس وَثَلَاثِينَ وَأَرْبَع مِئَة، وحدَّث بِهِ عَنْهُ فِي سنة تسع وَخمسين وَأَرْبَعمِائَة.

- شعيب بن عيسى بن عليّ بن جابر بن عَدِيّ الأشْجَعِيّ اليابريّ، أبو محمّد، نزيل إشبيلية (ت538هـ)[4]:

أخذ القراءات عن خاله أبي القاسم خَلَف بن شُعيب، وأبي بكر بن مُفَرِّج البَطَلْيَوْسي وأبي بكر عيّاش بن مخراش...وأجاز له الباجيُّ وأبو الحسن عبّاد بن بِرْحان

(1) برنامجه: 80. وفي هذا النقل دخْضٌ لنبْزِ ابن سعيد، وغضُّه من خلُقِه.

(2) المغرب: 1/ 258.

(3) مصادر ترجمته: التَّكمِلَة (بشار): 1/ 86-87؛ رت: 60؛ الذيل والتكملة: 1/ 120؛ رت: 164.

(4) مصادر ترجمته: التَّكمِلَة: 4/ 136-137؛ رت: 393؛ الذيل: س4: 131؛ رت: 248؛ ؛ صلة الصِّلَة: ق4: 222؛ رت: 443؛ معرفة القراء الكبار: 2/ 936؛ رت: 653؛ غاية النهاية: 1/ 328؛ رت: 1427؛ بغية الوعاة: 2/ 4؛ رت: 1249.

وأبو القاسم بن رضا، وأخذ عنهم. وكان مقدَّماً في صناعة الإقْراء، حافظاً مجوِّدا مُعَلِّلا، وله في ذلك تواليفُ. وشارك في اللّغة والعربيّة وتصدَّرَ للتعليم بجميعِها، أخذ عنه أبو بكر بن خَيْر، وأبو الحسن هشامُ بنُ أَبَان، وأبو الحسن نجبة بن يَحْيَى وغيرُهم.

ـ خَلَف بن شُعَيب بن سَعِيد القَيْسيّ؛ من أَهْل يابُرة، يكنى أَبَا القَاسِم (...ـ...؟)[1]:

لَقِي أَبَا مُحَمَّد مكّيّ بن أبي طَالِب وَأخذ عَنْهُ الْقرَاءَات، وتصدَّر بِبَلَدِهِ للإقراء. وَمِمَّنْ حمل عَنْهُ: ابن أُخته أَبُو مُحَمَّد شُعَيب بن عِيسَى الْأَشْجَعِيّ اليابريّ؛ ذكره ابن خَير[2].

ـ عبد الملك بن عَيّاش بن فرج بن عبد الملك بن هارون الأَزْدِيُّ، أبو الحسن (ت.568هـ)[3]:

من أهل يابرة، وسكن أبوه قرطبةَ ونشأ هو بها. أخذَ عن أبيه. وكان يسمَّى الزّاهدَ لِوَرَعِه وفضلِه. وصحب بني حَمْدِين وكتب لهم أيّامَ قضائِهم، ثم استخدَمَه السّلطانُ بعد ذلك في الكتابة فَنَالَ دنيا عَرِيضةً وَعَدَلَ عن طريقتِه الأولى، فقال في ذلك:

عصيتُ هَوَى نفْسِي صغيراً فَبَعْدَمَا ... رمتْنِي اللّيَالي بالمشيبِ وبالكِبَرْ

أطعتُ الهوَى عَكْسَ القَضِيَّةِ ليتَنِي ... خُلِقْتُ كبيراً وانتقلْتُ إلى الصِّغَرْ

---

(1) انظر: التّكمِلَة (بشّار): 1/ 453؛ رت: 832.

(2) قلت: لعله ذكره في غير الفهرسة؛ فإني لم أقف فيها على تسميته.

(3) مصادر ترجمته: التّكمِلَة: 3/ 82ـ83؛ رت: 198؛ الذيل والتّكملَة: س5/ 2: 486؛ رت: 883؛ صلة الصِّلَة: ق 3/ 244: 413؛ رسائل موحدية - بروفنصال ـ (رسالة من إنشائه: 93ـ95؛ تاريخ كَتْبِهَا: 553 هـ؛ 138ـ141؛ 141ـ149؛ تاريخ كتبها: 564 هـ)؛ رسائل موحدية ـ عزاوي ـ (رسائل من إنشائه: 94ـ97؛ تاريخ كَتْبِهَا: 561 هـ؛ 98ـ105؛ تاريخ كَتْبِهَا: 562 هـ؛ 121ـ123؛ تاريخ كتبها: 564 هـ)؛ وكلُّها منقولة عن المَنّ بالإمامة، وهي ثمةَ مع شعر ونثر: (201ـ207؛ 225ـ229؛ 233ـ244؛ 292ـ295؛ 328ـ329)؛ الإعلام للمراكشي: 8/ 357ـ360؛ رت: 1233؛ نفح الطيب: 4/ 327.

وكان مع تقدُّمِه في الآداب وتصرُّفِه في النثْر مشاركاً في النظم، مِنْ أبرَعِ الناس خطّاً وأحسنِهم وِرَاقةً. وكانت له من الوُلاةِ منزلةٌ جليلةٌ، وكان مُمَدَّحاً.

- مُحَمَّد بْن عُبَيْد الله بْن عبدون الفِهري اليابريّ، أبو القاسم (....ـ....؟)[1]:

كَانَتْ لَهُ رحْلَة إِلَى الْمشرق، سَمِعَ فِيهَا من أبي ذَر الهَرَوِيّ؛ وَذكره ابْن الدّباغ وَقَالَ: أخبرنَا بذلك ابْن أَخِيه الْكَاتِب أَبُو مُحَمَّد عَبْد الْمجِيد بْن عبدون.

«له تأليفٌ في الكلام على حديثِ النبيﷺ: «خُذِي فِرْصَةً مُمَسَّكَةً[2]». ذكر ذلك عياضٌ القاضي في برنامجه[3] ولم يسمِّهِ».

- خَلَفُ بن عبد الله اليابُريّ، وصاحبُ الصّلاة بها، أبو القاسم (....ـ....؟)[4]:

يحدِّثُ عن السّفاقسِيّ، وعن أبي عمْرو المقري، حدَّث عنه بالرسالة الواعية[5] في الاعتقادات من تأليفه، أبو الرّبيع سليمانُ بن محمّد بن الغَمّاد المقرئ.

- عليُّ بن خَلَف بن سَلْمان اليابري، أبو الحسن (....ـ....؟)[6]:

روى عنه أبو العبّاس بن غَزْوَان.

---

(1) مصدر ترجمته: التكمِلَة: 4/ 78؛ رت: 222؛ وذُكِرَ عَرَضاً على أنه عمُّ ابن عبدون الشاعر في الغُنْية: 171.

(2) قوله: «خذي فِرْصةً مُمَسَّكَةً» بفتح السين، قيل: مطيبة بالمسك، وقيل: ذات مسك أي جلد، أي قطعة صوف بجلدها، أو من الإمساك بجلدها؛ لأنه أضبط لها. وقال القُتَبِيُّ: ممسكة؛ أي: محتملة في القُبُل. وقد رواه بعضهم بكَسْر السين أي ذاتُ مِسَاكٍ. وفي الحديث الآخر: «فرصة من مِسْكٍ» روي بفتح الميم وكسرها، وبالفتح قيّدها الأصِيليُّ ورواه مسلم. أي قطعة جلد، وبالكسر: قطعةٌ من مسك الطيب المعلوم، وهي رواية الطبري عن مسلم وبعضِ رواة البخاري، وكذا رواها الشافعي وجماعةٌ. ويدل على ترجيحه قولُه في بعض الأحاديث: «فإنْ لم تجِدِي، فَطِيباً، فإن لم تفعلي، فالماءُ كَافٍ». من مشارق الأنوار لعياض: 1/ 378.

(3) الغنية: 171.

(4) التكمِلَة: 1/ 242؛ رت: 827 (أصالةً)؛ 4/ 88؛ رت: 258 (عرَضاً).

(5) طبعت ثلاث مرات باسم «الرسالة الوافية» بالفاء، وذلك غَلَط.

(6) من: الذيل والتكمِلَة: س 5/ 1: 207؛ رت: 401.

- عمرُ بن خَلَف بن محمّد بن عبد الله اليابُرِيّ، أبو حَفْص بن اليتيم (ت.527هـ)[1]:

روى عن أبيه، ورحل إلى القاضي أبي الوليد الباجيّ وأخذ عنه، ولم يكن أحدٌ من أصحابه فوقَه في علمِ الأصول والاعتقاد، وله في ذلك تواليفُ كثيرةٌ مع معرفةٍ بالطّبّ وقرْضِ الشِّعْر، وكان منقبضاً عن أهل الدُّنيا، وعلى خُلُقٍ في الكرم والإيثار بَذَّ الناسَ فيه، لا يُبْقي لنفسه قليلاً ولا كثيراً، وربما وُضِعَ عشاؤُه بين يديْه فيأتيه السائلُ فيدفعُه إليه بجملته ويطْوِي ليلتَه، وكان يفعلُ بثيابِ لباسِه مثلَ ذلك. روى عنه أبو عبد الله ابن خَلَف الألْبِيرِيُّ. توفي بقصْر أبي دَانِس.

- عمر بن فرج اليابُرِيّ (...ـ...؟)[2]:

روى عن أبي الحجّاج الأعْلَم.

- يعيشُ بن مُفَرّج بن سعيد اللّخميّ اليابُرِيّ نزيل حِمْص الأندلس، أبو البقاءِ (...ـ...؟)[3]:

يكنى أَبَا مُحَمَّد وَأَبَا الْبَقَاء، وَيعرف باليابريّ لِأَن أَصله مِنْهَا. روى بِبَلَدِهِ عَنْ أبي الْقَاسِم الْهَوْزَنِي، سَمِعَ مِنْهُ «جَامع التِّرْمِذِيّ» فِي سنة خمس وَتِسْعين وَأَرْبَع مِئَة، وَعَن غَيره. ورحل حَاجا فَسمع بالإسكندرية من أبي عَبْد الله الرَّازِيّ، وَأبي طَاهِر السِّلَفِي فِي سنة إِحْدَى وَعشْرين وَخَمْسمِائة. وَكَانَ شَيخا متواضعا منقبضا عَن النَّاس. حدث عَنهُ أَبُو الْقَاسِم بن بشكوال بأشْيَاء من رِوَايَته؛ مِنْهَا: «الْفَاصِل بَين الرَّاوِي والواعي» للرامهرمزي وَ«الْأَرْبَعُونَ حَدِيثا» لِابْنِ ودعان، سَمعهَا مِنْهُ بإشبيلية فِي شعْبَان سنة ثَلَاثِينَ وَخمس مئة، وأغفل ذكره. وَحدث عَنهُ أَيْضا أَبُو بكر بن خير، وكنّاه أَبَا الْبَقَاء.

---

(1) مصدر ترجمته: الذيل: س 5/ 2: 446 متنا وحاشية؛ رت: 766.

(2) من: التكملة (بشار): 3/ 297؛ رت: 2616؛ الذيل: س 5/ 2: 456؛ رت: 793.

(3) مصدر ترجمته: التكملة (بشّار): 4/ 215ـ216؛ رت: 3526؛ معجم السفر: 460ـ461؛ رف: 1579.

السِّلَفي: «أبو البقاء يعيشُ هذا، كان من أهْل الأدب البارع ونظْم الشِّعْر الرّائع، قدم الإسكندريةَ حاجّاً، وسمع عليَّ كثيراً، وأنشدني مقطَّعاتٍ من شعره وشعْرِ غيره من متأخّري أهْل الأندلس[1]، وهو يابريُّ المولِدِ إشبيليُّ المنزِل، ومن شعره الذي أنشدني قطعةٌ في وصف عشرِ تفاحات أهداها لصديقٍ له[2]:

بعثتُ إليكَ أبا قاسمٍ ... بعشرٍ تَرُدُّ فؤادَ العَميدْ

جنتْها أكفُّ المنَى من غصونٍ ... حكى لينُهُنَّ انثناءَ القُدودْ

تجلَّلْنَ مِنْ شَفقٍ حُمرةً ... مُنَمْنَمَةً مثلَ وَشْيِ البُرودْ

يذكّرُكَ المسْكَ أنفاسُها ... وحمرتُها لونَ وَرْدِ الخدودْ

وإنْ لَمَسْتَ أيَّ رُمّانةٍ ... لِعَضٍّ تُشَبِّيكَ عَضَّ النُّهودْ

أتتكَ بعدَّةِ أبياتِها ... فخذها إليكَ كنَظْمِ الفريدْ

وخذها على نَزْرِها واصِلاً ... بذاكَ أخاكَ الصَّفِيَّ الوَدُودْ

فلو كنتَ تُهْدَى بمقدار ما ... يواتيكَ أهْدِيتَ دارَ الخلودْ

بقيتَ على الدَّهْر ما غَرَّدَتْ ... على الأيْكِ وُرْقٌ وما اخضَرَّ عُودْ

- شاكر بن غنيمة الهاشميّ اليابُريّ (...ـ...؟)[3]:

له كتاب «سيرة المختار»، وهو مخطوط بتشستربيتي تحت رقم 5274، تاريخ نسخه: 892هـ.

---

(1) انظر بعضها في المعجم: 272؛ ر ف: 902؛ 1461؛ رف: 1580.

(2) نصَّ المنذري على أنه نقل الأبيات من خطّ يعيش هذا.

(3) فهرس المخطوطات العربية في مكتبة تشستربيتي: 2/ 1206.

ـ خَلَف بن فتح بن جُودي القَيْسِيّ[1]، من أَهْل يَابُرةَ، وَسكن قرطبة، يعرف بابن أبي المَوْتَى، ويكنى أبَا القَاسِم (ت. 434 هـ)[2]:

روى عَنْ أبِي العَاصِي حَكَم بن المُنْذر البلّوطي، وَأبِي عَبدة حسّان بن مَالك، وَأبِي عَلِيّ الحُسَن بن أيُّوب الحدّاد، وَأبِي حَفْص بن مفرّج، وَيُونُس بن عَبْد الله القَاضِي، ومكّيّ ابن أبِي طَالِب وَغَيرهم. وَأجَازَ لَهُ: أبُو ذَر الهَرَوِيّ فِي سنة تِسْعَة وَعشرين وَأرْبَعِمِائة. وأقرأ العَرَبِيَّة، وَله كتاب «الناهج فِي شرح مَا أشْكَلَ من الجُمل للزّجّاجِي». وَكَانَ يقرئ بداره بحومة مَسْجِد الإسْكَنْدرانِيّ من قرطبة فِي سنة ثَلَاث وَثَلَاثِينَ وَأرْبَعِمائة.

ـ عبدُ العزيز بن مسْعود اليابُرِيّ، أبو الأصبغ (ت. 446هـ)[3]:

سكن قرطبة. له سماعٌ كثيرٌ على القاضي يونُس بن عبد الله، واستكْتَبَهُ على تقْيِيدِ أحكامِه، وأقَرَّهُ على ذلك مَنْ تَلاهُ مِنَ القُضَاة بقرطبة. وكان في عِدَادِ المُشَاوَرِينَ بقُرْطبة.

ـ عبد الله بن رِضَا بن خالد بن عبد الله بن رِضَا الكاتب، من أهل يابُرة، من الغرب ـ وهو من رَهْطِ الأخْطَل الشَّاعِر ـ يكنى: أبا محمّد (354ـ429هـ)[4]:

كان من أهْل الأدَبِ البَارِع، والشِّعْر الحسن، وبلاغة اللِّسان، والتصرُّفِ في العلوم. أخذ عن أبي بكر الزّبيدي، وابنِ القُوطِية، وابن أبي الحُبَاب، وغيرهم.

---

(1) في الصّلة: خَلَفُ بن فَتْح بن نادر القَيْسِيّ.

(2) من التكملة (بشار): 1/ 449ـ450؛ رت: 822. وانظر الصّلة: 1/ 150؛ رت: 385؛ بغية الوعاة: 1/ 556؛ رت: 1168؛ هدية العارفين: 1/ 349.

(3) مصدر ترجمته: الصّلة: 2/ 299؛ رت: 792.

(4) مصادر ترجمته: الصّلة: 1/ 226؛ رت: 590؛ الوافي بالوفيات: 17/ 88؛ رت: 6117.

- عبد الله اليَابُورِيّ (ق8هـ)[1]:

هو أبو عبد الله اليابُوريّ، واسمه محمّد، ولكنّه اشتَهر بكنيته أبي عبد الله، ولكثرةِ الاستعمال لم يبقَ يُعرف إلاّ بعبد الله اليابوري؛ وأصلُه من يَابُورة، إحدى مدن الأندلس، رَحَلَ منها إلى المغرب، فجاء الرِّبَاط، بعدَمَا أخذَ عن شيوخ التّربيّة في وقته، وأسَّسَ زاويةً لنفسه بقصْد التّربيَة والإرْشاد، و[هي[2]] الزّاويةُ الغرْبيّة التي بِشَالّة عن يسارِ الدَّاخل من بابِها الكبير. ومِنْ أجَلِّ من أخذَ عنه بها، الإمامُ الشهيرُ العارفُ سيدي أحمدُ بنُ عَاشِر دفينُ سَلا.

قال أبو عبد الله محمّد بن أبي بكر الحضرَميّ في كتابه السَّلْسَبِيل العَذْبُ والمَنْهَلُ الأَحْلَى: إنَّ الشيخَ الكبيرَ الشّأن، صاحبَ الكرامات والحالاَتِ الحِسَان، أبا عبد الله اليابُورِي، هو معروفُ القَدْر، معلومُ الحال، أحدُ شيوخ التربية والمنتخَبِين الأعْلام، وكان يسمِّي سيدي ابنَ عاشرٍ بالشابُّ الأسْعَد الصَّالِح، وكان يأمُرُ أهلَ الفضل ممّن يلتَمسُ بركةً بإينَاسِهِ والنّظَرِ في مصالِحه، وأسكنَهُ خلْوَةً في زاويتِه، وتَسَبَّبَ له في إقْرَاءِ الأوْلادِ القرآنَ، ولم يزَلْ على بِرٍّ واسْتحسانِ الشيخِ أبي عبد الله لِحَالِهِ إلى أن توفّيَ الشّيخُ المذكور. انتهى المرَادُ.

وكانتْ وفاتُهُ أوائلَ القرن الثَّامِن، وضريحُه لا زَالَ ماثِلاً بظاهِرِ العُلْو بالرّبَاط، عليه قُبّةٌ صغيرة مقصودة للتبرُّك، وممّا كُتِبَ عليها هذه الأبيات:

«هذه القبّةُ ضاءَتْ بهجَةً وتجلَّتْ بسُرورِ النّاظِرِينْ

---

(1) مصدر ترجمته: الاغتباط بتراجم أعلام الرباط: 380ـ381 (نسخة مخطوطةٌ مصوّرة منشورةٌ)؛ معلمة المغرب: 22/ 7640.

(2) في الأصل: «من».

كُتِبَ السَّعْدُ على أبْوابِها ... فادْخُلُوها بسَلاَمٍ آمِنِينْ»[1]

قدْ قَطَفْنا من رياضِ الصَّالِحِينْ ... ما اشتهيْنَا من رياضِ اليَاسَمِينْ

وكذا مِن كُلِّ زَهْرٍ عاطِرٍ ... قد لقطْنا ما يَسُرُّ النَّاظِرِينْ

فَشَكَرْنا مَن حَبَانَا فضْلَه ... وحمدنا اللهَ رَبَّ العالَمِينْ

إذْ تبرَّكْنا بعبدِ الله مَنْ ... قَدْ تَسَمَّى باليابُورِيِّ الأمِين

ومن قصيدةٍ للقاضي أبي عبد الله محمّد [المُعْطَى] بن محمّد [الطّيِّب][2] مُرِينُو الرّباطي، أنشأها في مدْحِ صاحب الترجمة سنة ثلاثٍ وثلاثين ومئةٍ وألف، يقول فيها:

إذا ما أُبْتُ مِنْ وجهي وآبَا ... رفاقِي منه وانقَلَبُوا انقِلاَبَا

صَرَخْتُ بهم أُصَيْحَابِي إلَيْنا ... وُقُوفاً ضارِعِين لِمَا أَصَابَا

لَدَى مَغْنىً توفَّرَتِ الدَّوَاعِي ... لِموقِفِه فَمَا أَسْنَاهُ

ضريحٌ ضَمَّ مِفْضَالاً هُمَاماً ... على الأنفاسِ يزْدَادُ اقْتِرابَا

تُشَدُّ له الركائِبُ كلَّ حِينٍ ... وتنسَكِبُ الدُّموعُ به انسِكابَا

وشيخٍ كلَّما رُمْتُ امتِدَاحا ... له ما إنْ كَشَفْتُ له نِقَابَا

---

(1) كُتِبَ هذا البيتُ مفرَداً على نواصي أبواب بعض القصُور السلطانيّة المغربيّة كما في فاس؛ بإبدال «السّعد» بـ«العِزّ»، وفي ذلك إيماءٌ إلى اشتهاره، وبديع اقتباسه.
وهذا البيتُ والذي قبله مما كان يُكتَبُ على الدُّور، أفاده غرسُ الدين خليل بن شاهين الظاهري في الإشارات في علم العبارات (268)، لكنْ بإبدال «القبة» بـ«الدار»، وبرواية «وتجلَّتْ فرحاً للناظرين»، عوضاً عن «تجلت بسرور الناظرين».

(2) ما بين المعكّفين زيادةٌ من إرشاد الحائر لمرينو، ضمن مخطوط الخزانة الحسنية رقم 65: ص 152.

الفَصْل الثاني:
اليابْريُّ: مداركُ العلم ومدَارجُ الرّحْلة

أولا ـ مصادر ترجمته:

المطبوعات:

658هـ ـ التكمِلَة (الهرّاس): 2/ 251؛ التكملة (بشّار): 39ـ40؛ رت: 2044.

743هـ ـ إشارةُ التّعْيين في تراجم النّحاة واللّغويّين: 167؛ رت: 98.

745هـ ـ البحر المحيط: 4/ 371ـ372. (ترجمة أصيلة).

748هـ ـ المُسْتملَح: 192ـ193؛ رت: 416.

817هـ ـ البُلْغَة: 171ـ172؛ رت: 182.

832هـ ـ العِقْد الثّمين: أصالـةً في: 5/ 182ـ183؛ رت: 1552؛ عَـرَضاً فـي: 7/ 138.

911هـ ـ بغية الوُعَاة: 2/ 46؛ رت: 1393 (نقلا عن البلغة).

ـ طبقات المفسّرين للسّيوطيّ: 55؛ رت: 42.

945هـ ـ طبقات المفسّرين للدّاودي: 1/ 232؛ رت: 223.

1036هـ ـ نيل الابْتهاج: 208؛ رت: 216.

ـ كفاية المحْتاج: 1/ 234؛ رت 192.

1041هـ ـ نفح الطِّيب: 2/ 648ـ649.

ق11هـ ـ طبقاتُ المفسّرين للأدنه وِي: 158؛ رت: 196.

1339هـ ـ هِدْيـة العـارفيـن: 1/ عمـود 455. (ووقـع فيهـا: «عبـد الله بـن محمـد ابن طلحة بن عبد الله»؛ وفيه قلبٌ واضح).

ـ إيضاح المكْنون: 1/ عمود 557.

1360هـ ـ شجرة النّوْر الزّكيّة: 1/ 130؛ رث 379.

1408هـ ـ معجم المؤلفين: 6/ 65؛ 6/ 123.

_ Biblioteca de al-Andalus: 5 /475_476.

المخطوطات:

1067هـ ـ كتاب سلّم الوصول إلى طَبَقات الفحول، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، عرف بحَاجّي خليفة: 121 و.

ثانيا ـ اسمه وكنيته ونسبته:

وقع في المختصَر ـ الذي هو الشِّقّ الثاني من الكتاب ـ سياقُ اسمه ونسبِه على هذا النّحو: «أبو بَكرٍ عبدُ الله بنُ طَلحَةَ بنِ محمَّد بنِ عبدِ الله». وقد اكتنى بكنيتيْن: أبي بكر وأبي محمّد[1]؛ ولذلك وقَع في نسخ التّكمِلَة تردُّدٌ بينَ الكنيتيْن في موضعٍ واحد[2]، والأُولى أشهرُ وأسْيَر.

ووردت نسبةُ ابنِ طلحة إلى يابُرَة في نسخةِ كتابنا هذا «اليابوري» ـ بواوٍ قبل الرّاء ـ مجوَّدةً لا غبار عليها، ولم تقرَّ عيني بصحّتها لأولِ الأمر لظنّي أنها عامية، ووقَرَ في نفسي أنها خطأ؛ لأنها منتسخةٌ بخطّ متأخِّرٍ عن خطِّ ناسخِ الأصل، ولكنَّ البحثَ أفضى بنا إلى أن نجدَ إصفاقَ نسخ ثلاثٍ من «ذِكر بلادِ الأندلس» لمجهول[3]، على رسْمِ اسْمِ المدينة بواو «يابورة»[4]؛ وكذلك وقع في نسخٍ من جغرافيّة الزُّهْري[5]، (بالعين المهملة)، ووجدتُ ابن بذرون في شرح البسّامة، يوردُ النسبة بإثبات الواو

---

(1) التّكمِلَة: 2/ 251؛ النفح: 2/ 648.

(2) 4/ 36؛ حاشية رقم 9.

(3) حققه في نشرة علمية وترجمه بهذا الاسم: لويس موليثا (مدريد، ط1: 1983م)؛ ثم أعاد نشره د. عبد القادر بوباية بعنوان تاريخ الأندلس (بيروت: ط2: 2009م).

(4) ذكر بلاد الأندلس: 55؛ تاريخ الأندلس: 103.

(5) الجعرافية: 89؛ ر ف: 235.

حيث قال:«... وهنا انتهى الخبر في شرح قصيدة أبي محمد عبد المجيد بن عبدون اليابوري»[1].

ووقع في نزهة المشتاق[2] ومعجم البلدان أنها تسمى «يبورة» ـ من غير ألف بعد الياء ـ[3]؛ ويبعُدُ أن يكون هذا كلُّه من وهَم النّسّاخ، فلعلَّ وقوعَه فرْعٌ عن صحّةِ الرواية إلاّ أنه غيرُ مشتهِر. أمّا وُرودُ اسمِها «آبَرَه» كما في خريدة القصْر[4]، فممّا لم يُتابَعْ عليه العِماد، ولا حصَلَ عليه اعْتِماد.

ثالثاً ـ مدارجُ عِلمه ورحلته:

ولد أبو محمّد بيابرةَ موطنِه بغرْبِ الأندلس، ونقدِّر أنه تعلَّمَ مبادئَ القراءة والكتابة بهذه المدينة في أحَد مساجِدِ أرْباضِها، حيثُ أضحَتْ مجّانيّةُ التّعليم لأبناء المعْوزين مبدأ عامّاً[5] ـ إنِ افترضنا أنهُ نشأ قليلَ ذاتِ اليد[6]ـ. ثم انتقلَ عن مسقط رأسِه في فَتاءٍ من سنّه إلى بَطَلْيَوْس، وثمّةَ أخَذَ عن جماعة[7] منهم أبو الحزْم الحسن ابن محمّد بن يحيى، عُرِفَ بابن عُلَيْم البطَلْيوسي[8]، وكان هذا «مقدَّماً في علم اللّغة والأدب والشّعر»، وزاد الفيروزابادي[9] أنه «أستاذٌ نحوي»، وهو تنصيصٌ لا نعثر

---

(1) شرح قصيدة ابن عبدون في رثاء بني الأفطس: نسخة الأزهرية رقم 310465/ تاريخ : 96 ظ. ولم يقع التصريح بالنسبة في هذا الموضع من المطبوع.

(2) في ص: 181. وقد وقع ذكرها قبل ذلك في ص 175، برسم «يابورة»، بألف بعد الياء، وواو قبل الراء.

(3) بلدان الأندلس في أعمال ياقوت: 514؛ حاشية رقم 4.

(4) الخريدة (قسم شعراء المغرب والأندلس): 2/ 104. وظاهرٌ ثمة اعتدادُه بها في القلائد.

(5) انظر على سبيل التمثيل الجهود المبكرة للحكم المستنصر الأموي (ت.366هـ) في إقرار مبدأ مجانية التعليم، في البيان المغرب: 2/ 240؛ 2/ 249.

(6) لم نجدْ في مصادر ترجمته ذكراً لوالِدِه أو أحَدٍ من ذويه، ويندُر هذا في الأسر التي توارثت العلْم والثراء.

(7) التّكمِلَة: 2/ 251.

(8) المصدر نفسه.

(9) البلغة: 117؛ رت: 102.

عليه في ترجمة أبي الحزم في المصادر الأخرى. وانفرد أبو عليّ الغسَّانيّ بأنْ حلاَّه بـ«الفقيه»[1]، وأسْنَدَ عنه في غير موضعٍ من كُتُبه[2]. والغالبُ أنَّ اليابريَّ تتلمذ له في النّحو أو اللغة والأدب، ولعلّه قرأ عليه من ضمن ما قرأ شرحَه المشهورَ على أدب الكتاب للقُتَبِي[3]، إذْ يكون ذلكَ أهْوَنَ على الشّيخ وأحبَّ إليه، وأخْصَرَ للطالبِ وأنفعَ له. ولا يندفعُ هذا الظنُّ باحتمال أن يكونَ تلقّيه عنه قبلَ تأليفه للشّرح، لأنَّ الغسّانيّ سمعه من مؤلّفه ورواه عنه[4]، وذلك بالقطْع قبل وفاته سنة 498هـ، وهو تاريخٌ يدلُّ استصحابُ الأصل على أنّ اليابريَّ كان أوانَه ببطليوس أو إشبيلية، إذْ لا يصادِفُنا ذكرٌ لصُدُوره عن غرْبِ الأندلس إلاّ عند سنة 514هـ لا قبلَها.

وقبل هذا التاريخ، سمِعَ صاحبُنا على وجْهٍ لا نعلمُه كتابَ سيبويهِ من الحافظ أبي علي الجيّانيّ (427ـ498هـ)[5]، وقد يكونُ سمعه منه في بطليوس كما سمعَه هو ثمةَ أيضا[6].

وبنفس المدينة سيأخذُ صاحبُنا عن شيخٍ له خَطَرُه في تشكيل ثقافته، وهو أبو عبد الله ابن مُرَاجِم البطليوسيّ[7]؛ وقد غُمّ علينا تبيُّنه أوّلَ وَهْلة، فكنيتُه ونسبتُه إلى جدِّه الأعلى لا تكفي في تتبّع خَبَرِه في كتب التّراجم، وعَزْوُهُ إلى المدينة يتطلَّبُ مزيدَ احتياطٍ، إذْ غالباً ما يُنسب العَلَم في مدوّنات الأخبار إلى مدينته التي وُلد بها أو نشأ

---

(1) الصّلَة: 2/ 506.

(2) الصّلَة: 1/ 127؛ رت: 317. مع ذلك لم نجد لابن عليم ذكرا في متن تقييد المهمل (تحقيق محمد عزير شمس وعلي بن محمد العمران). وانظر نموذجا لرواية الغساني عنه في الصّلَة: 2/ 506ـ507.

(3) الصّلَة: 1/ 127؛ رت: 317.

(4) فهرسة ابن خير: 423؛ رت: 875.

(5) البحر المحيط: 4/ 371.

(6) انظر سند اليابري لكتاب سيبويه.

(7) التّكمِلَة: 2/ 251.

فيها أو استوطَنها مدةً أو نزلَ بها بأخرَةٍ أو دُفِن فيها. وتحتفظُ صِلةُ البشْكوالِيّ بترجمة أبي عبد الله محمّد بن يحيى بن مُزَاحم الأنصاري المقرئ الخزرَجيّ (ت.502هـ)[1] وهذا سَكن طلَيْطلة، فمِن أين له أن يكون المقصود؟، بَيْدَ أنه تُسعفُنا عبارةُ الصِّلَة بكونِ «أصلِه من أشبونة» (Lisbonne) ـ وهي عاصمة البرتغال الحالية ـ في الاستئناس بأنه هو، فبطليوس التي نُسِبَ إليها لا تبعُدُ عن بلدته الأصلية إلاّ بنحو 240 كيلومترا، ناهيك أن هذه «تبعثُ لقرطبة حتى انهارت الخلافة، ثم تبعت في عهد ملوك الطّوائف لبني الأفْطَس ملوك بطليوس»[2]، فكأنّه نَزَحَ إليها باعتبارها عاصمةَ الملْك[3]. وعلى كلٍّ، فقد كان الرجل مقرئا محقّقاً «نهايةً في علم العربيّة»[4]، وهو مؤلفُ كتاب النّاهج في القراءات بأشهر الرّوايات[5]، ولا ريب أنّ اليابريَّ قرأ عليه القرآن وطرَفاً من علومه، وكان من نتائج ذلك أن أُشْرِبَ حُبَّ التّفسير «وحفظَه والقيامَ عليه»، حتى صار «الغالبَ عليه» ـ كما عبّر ابن الأبّار[6] ـ ولعلّ كتابه الكبيرَ في التّفسير يتضمن بعضاً من مرْويّات ابن مزاحم والنقولِ عنه، ولكنّه لا يُعْرَف الآن.

ونافلةُ هذه الإلمامةِ أنها جعلتْنا على ذُكْرٍ من أن اليابريّ أخذ عن هذا الشيخ ببطليوس قبل تشريقِه، وهو احترازٌ مهمٌّ يحدّدُ مكان اللُّقْيا بالأندلس؛ لأنَّ الرجليْن معاً كانا من الرّاحلِين إلى المشرق!.

(1) الصِّلَة: 2/ 440؛ رت: 1236؛ غاية النهاية: 2/ 277ـ278؛ رت: 3530.
(2) بلدان الأندلس في أعمال ياقوت: 196 حاشية رقم 2.
(3) انظر عن بطليوس: المقتبس (232هـ)؛ 267هـ: التعليقات والحواشي: 627ـ628؛ 649.
(4) غاية النهاية: 2/ 277.
(5) الصِّلَة: 1/ 440.
(6) التكملة: 2/ [illegible]

أما ثالثُ شيوخِ أبي بكرٍ ببطليوس، فهو الأديبُ أبو بكر عاصمُ بنُ أيّوب البطليوسيّ (ت.494هـ)[1]، وكان ـ حسب البَشْكُوالي ـ من أهل المعرفة بالآداب واللّغات، ضابطا لها، قُيِّدَتْ عنه، مع خير وفضل وثقةٍ فيما رواه[2]، ولم نكن نعلمُ عنه غير هذا، لولاَ أنْ حُلِّيَ عَرَضاً ـ في رسمِ غيرِ رسمِه ـ بالوزير صاحبِ المظَالِم[3]، فيكونُ في الغالبِ ورِعاً آخِذاً من الفقه بنصيب، إذْ لا يتولّى هذه الخطّةَ في معهُود الأحوالِ إلاَّ من أُمِنَ غَشْمُه، وكان على قدْرٍ من التفقّه يدرأه إلى تشديد الأحكام، والحسْمِ في المُعْضَل المبهَم، وذلك أن «النَّظَرَ فِي المظَالِمِ مَوْضُوعٌ لِمَا عجز عنه القُضَاةُ»[4]. وما منْ شكٍّ أنّ اليابري روى عنه كتبَ الآداب والأشعار واللّغات، شأنَ كلِّ تلاميذ الشيخ، كابن السِّيدِ[5]، وعبد الله ابن تُنْتان[6]، ومحمّد بن رزق الله البَطليوسيّ[7]، وعبد الله بن سفيان بن سيدَالَة التُّجِيبِي[8]، وقد يكونُ شيخَه في النّحو، فقد وصفه ابن عبد الملك بالنّحويّ في رسْمِ أبي بكر ابن زُهْر الحفِيد[9].

ويحطُّ اليَابُري الرِّحَالَ بإشبيلية، فيتولى إمامَةَ جامع العَدَبَّس، ولم يتولَّه إلاَّ سَرَاةُ الرّجال وكبار العلماء بعدَه. ويأخذُ عنه بحمص الأندلس ـ ظنّاً لا جزما ـ أحمدُ ابن عبد الرّحمن بن محمّد الأنصاري ثم الغرناطي، يعرف بابن الصَّقْرِ

---

(1) التّكمِلَة: 2/ 251؛ المُستملَح: 192. وسقطت كنيتُه في رسم أبي الخليل مفرّج بن عبد الله البطليوسي من التّكمِلَة (2/ 199؛ رت: 540)؛ وهو تطبيع.
(2) الصِّلَة: 2/ 358؛ رت: 973.
(3) التّكمِلَة: 2/ 199؛ رت: 541.
(4) معالم القربة في طلب الحسبة.
(5) الصِّلَة: 2/ 358.
(6) التّكمِلَة: 2/ 249؛ رت: 715.
(7) الذيل والتّكمِلَة: 6/ 199؛ رت: 571.
(8) التّكمِلَة: 2/ 250؛ رت: 718.
(9) الذيل والتّكمِلَة: 6/ 399؛ رت: 1076.

(492_569هـ)[1] أصلُه من سرقُسْطَة، خرج منها والدُه عبد الرّحمن، وعُنِيَ به أبوه في صغره فأسمعه كثيرا من الشّيوخ وشاركَه في بعضهم، فكان منهم أبو بكر. ومع تنقّلاتِه الكثيرةِ، ومُكثِه مُدَداً ليست باليسيرة بألمرية وسبتةَ وفاس، وتولّيه القضاء بمرّاكش وغرناطة وإشبيلية، لم يبْدُ لنا أنسبَ من إشبيلية للُقْيَاهُ باليابري. وقد ذكَرَ هذا التلميذَ بما لا مزيدَ عليه، بلديُّنا ابن عبد الملك، وخلع عليه نعوتاً ضَافيةً، وساق من أخباره وشعره جملةً صالحة، وسمّى مشيختَه الحفيلة، استخلص معظمَها من كتاب ابن الصَّفْر «أنوار الأفكار فيمن حلَّ بجزيرة الأندلس من الزّهّاد والأبرار»، وهو كتابٌ لم يتمّه فأكمله ابنُه من بعده[2]. ويعسُر علينا أن نحدّدَ أيَّ الفنون أخذَ هذا عن صاحبنا؛ لأنّه كان جامعاً للعلوم، «محدِّثاً مكثرا، ثقةً ضابطا، مقرئا مجوِّداً، حافظا للفقه، ذاكِراً لمسائِله، عارفاً بأصوله، متقدّما في علم الكلام، عاقداً للشُّروط بصيرا بعِلَلِها، حاذِقاً بالأحكام، كاتبا بليغا شاعرا مُحسِنا، آنَقَ أهلِ عصره خطّاً وأجملَهم فيه منْزَعا»[3].

ونأتي إلى شيخ اليابريِّ الأكبر أبي الوليد الباجيِّ (ت.474هـ)[4]، فنجدُه مقدَّما في المَشيخة عند كلِّ مَن ترجمَ لصاحبنا، ونُلْفِي في المختصَر إكباراً وتجلّةً من التلميذ لشيخه، فهو يحلّيه بـ«الإمام الحافظ»[5] و«شيخنا»[6] في غير ما موضع، لا جرمَ أنْ أقرأ تواليفَ شيخِه ورواها خارجَ الأندلس[7]، ويُفْصِحُ جنوحُه إلى اختياراتِه

(1) ترجمته في: التّكمِلَة: 1/ 69ـ70؛ رت: 202. والنصُّ على التلمذة واقع في الذيل والتّكمِلَة: 1/ 223ـ232؛ رت: 292؛ وترجمته هناك حفيلة ـ والإعلام للمراكشي: 2/ 73.

(2) الذيل: 1/ 227.

(3) المصدر نفسه: 1/ 225.

(4) المُستملَح: 192.

(5) ينظر النّصّ المحقّق: 185.

(6) ينظر النّصّ المحقّق: 227.

(7) التّكمِلَة: 2/ 23؛ رت: 66.

بمقدار ما يكنّ له من تقديرٍ علميّ، هذا إلى أنّه قَرَأ تواليفَه كلَّها واستقرأها حسبما يظهر من قوله: «هكذا حدّثنا به أبو الوليدِ الباجيُّ الإمامُ الحافظُ رحمه الله، وهو مذهبُه في تواليفِه رحمه الله».

ونستشفُّ أنّه أوانَ جلوسِه مجلسَ الدَّرْس من أبي الوليد، كان على قــدْرٍ من العلم غيرِ يسيرٍ جعل بعضَ زملائه ومشاركِيهِ في السّماعِ، يلتفتُ إليه فيأخُذُ عنه أيضا مثلما أخذ عن شيخِه، فتكون روايةَ أقران؛ ويزدادُ العجبُ حين نعلمُ أن قرينَه يابريٌّ أيضا، فإن لم تحجزِ المعاصرةُ والاشتراكُ في المشْيخة والانتسابُ إلى البلدِ عينِه هذا عن الرّوايةِ عن أبي بكر، فلِظُهور شفوفه وتمكُّنِه. والمقصودُ بالكلام هنا أبو محمّد شعيب بن عيسى بن عليّ بن جابر الأشجعي اليابري، نزيل إشبيلية (كان قيد الحياة سنة 530هـ)[1]. ويبقى أنه أخذ عنه القراءات غالباً كما يُفهم من عبارة الذّهبي في انتخابه من التّكمِلَة[2].

ووَرَدَ على ابن طلحة زمانَ مُقامه بالأندلس عَيّاشُ بن فرج بن عبد الملك بن هارون الأزْدِيّ (ت. نحو 540هـ)، فروى عنه[3]، «وكان معتنياً بالقرآن العظيم وتجويدِ حروفه، حَسَنَ الصوت به، متقناً أداءَه، ضابطاً له، وأكْتَبَهُ بقرطبةَ زماناً طويلاً، وأقرأه أيضاً بجامعها الأعظم، فتخَرّجَ على يدِه جمهورُ نبهائِها»[4].

وبين هذا التلميذ وشيخه تشابُهٌ في أنحاءٍ شتى، فإنْ أنت أنعمتَ النَّظَرَ في ترجمتَيْهما ألفيْتَ كأنّما التالي يرتسمُ خُطَى المتقدّم حذْوَ القُذَّة بالقذة، فقد كان عيّاش يابُرِيّاً انتقل

(1) الذيل: س4: 131؛ رت: 248؛ معرفة القراء الكبار: 2/ 936؛ رت: 653؛ غاية النهاية: 1/ 328؛ رت: 1427.
(2) المُنْتَمَلَح: 387؛ رت: 817.
(3) الذيل والتّكمِلَة: س5/ القسم 2: 486؛ رت: 883؛ صلة الصِّلَة: ق 4/ 167؛ رت: 335. وترجمته مقتصرة للغاية في بغية الملتمس: 410؛ رت: 1257.
(4) الذيل والتّكمِلَة: س5/ القسم 2: 486. وغاية النهاية: 1/ 607؛ رت: 2482.

إلى قرطبة، «فأمَّ بمسجدِ أمِّ هشام، ودرَّس به النحو واللغة، وكان يجلس يوماً في كلّ جمعة يَعِظُ فيه النّاس»[1]؛ فقد اشتركا في الأصل والنُّقْلَةِ وإمامةِ الصّلاة والاهتبال بالنّحو والتّعاطي للوعظ، إلاّ أن هذا مكث بقرطبةَ فلم يُشَرِّقْ.

وضاقَ باليابريِّ غربُ الأندلس أو ضاقَ هو به، بعد أن استنفدَ ما عند شيوخه، وأدركَ لربّما أنّ لزومَه إمامةَ جامع العَدَبَّس ـ على ما فيها من فضل ـ مُذْهِبٌ لنضارَتِه مخملٌ لِذِكْره، فاستشرفتْ نفسُه للرحلة، وأيُّ مكان أمثَلُ لها من المشرق، حيثُ مَهْوى أفئدةِ المومنين، وقبلةُ صلاتِهم، ومَدْفنُ نبيِّهم؟. وقد أَلِفَ الأندلسيون قبلَه في رحلة الحج أن يُبحروا إلى المهديّة ومنها إلى الإسكندريّة، فاحتذى حَذْوَهم، وقد صرَّح في المدخل أنه دخَلَ «الطّريقَ من الأندلس إلى إشبيلية ثمّ إلى بجاية، وعبرَ الزُّقّاق[2]»[3]، ولا بد أن عبورَه بحرَ الزُّقاق سابقٌ لوروده بجاية، لا كما يتبادَرُ إلى الذهن من عبارته، وظاهر أيضاً أن بجاية إنما كانت مجَازاً إلى المهدية، وتكادُ تكون في النصْفِ من المسافة بينَ سبتة والقيْروان[4].

---

(1) الذيل والتّكمِلَة: س5/ القسم 2: 486.

(2) «بحر الزقاق هو الداخل من البحر المحيط الذي عليه سبتة، الذي يضيق من المشرق إلى المغرب، حتى يكون عرضه ثلاثة أميال، وهو بساحل الأندلس الغربي، بمكان يقال له الخضراء، ما بين طنجة من أرض المغرب وبين الأندلس، ثم يتسع الزقاق كلما امتد حتى يصير إلى ما لا ذرع له ولا نهاية، وهو مخرج بحر الروم المتصاعد إلى الشام». من الروض المعطار: 294ـ295.
وأوجز ابن حيّان فقال: «مدينة الجزيرة الخضراء: مرفأ بحر الزقاق، الذي عليه العبور من بلد العدوة». من المقتبس: 3/ 219.
وأفصح سِباهي زَادَه عن علّة التسمية، وذلك أنَّ البحر بين بَرِّ العُدْوة وبر الأندلس كان ضيقا، وكان في الزمان القديم في سَعَةِ الزُّقاق، وهو من بَرِّ العدوة إلى بَرِّ الأندلس عشرة أميال.
انظر: أوضح المسالك إلى معرفة البلدان والممالك: 47.

(3) مواهب الجليل: 3/ 456.

(4) أطلس تاريخ الإسلام: 156ـ157؛ خريطة 80.

وقد حلَّ أخيراً بقصيِّ وجهتِه وهي المهديـة ، وهـي مدينـةٌ بـساحِـلِ إفريقيـة، كـان
يُدْخَل إليهـا من الجـانـب الغربيّ، لإحاطـة الـمـاء بها من جهاتهـا الثّلاث، ولم تـزَلْ
- والكلامُ للحِمْيَرِيّ - ذات إقلاعٍ وحَـطّ... مقـصداً للسّفـن الـواردة مـن المشرق
والمغرب والأندلس[1]. هناكَ أَلْفَتْ صاحبَنـا سنـةُ 514هـ[2]، وأميـرُ المهديّـة يومئـذٍ
أبو الحسن عليّ بن [يحيى بن][3] تَـمِيم بن الـمُعِزّ الصّنهاجي[4]، فأدْناه لمّا علِمَ تبريزَه في
فنّه، وشفوفَـه على غيره، وتـوثّقـت بينهمـا العُـرَى إلى حـدٍّ درأ أبا بكـر أن يـؤلّـف
- متطوّعا أو مأمورا - برسم الأميرِ كتابَ سيف الإسلام على مذهب مالك؛ وهو تأليفٌ
وقف عليه ابن الأبّار[5]، ووجد في فَصْـل الحـجِّ منـه أن اليـابري رحَـلَ إلى المهديّـة في
السّنة التي حدّدْنا آنفاً. وفي إنجازِه العَجْلاَنِ لهذا الكتاب على مَبْعَدةٍ من أصولِه مغترِبـاً
عن أهله، إيمـاءٌ إلى قوّةِ استحضاره وتمكّنه من الفقه، وبدَهيٌّ أنه مارسَه بإشبيلية إقـراءً
يوم كانَ يتقلَّدُ خطّة الإمامة، وعَمَلاً وقـتَ تقلُّدِه القَـضاء، ولعلّـه فـوقَ هـذا لم يعـدَمْ
أصولاً صِحاحا ودواوينَ كباراً في بـلاد القَرَوِيّيـن، على مـا تـدلُّ عليهِ بقايَاها النَّفيسة
في رقَادَة اليوْم.

ويمكنُ أن نخمِّن أنَّ اليابريَّ ورد عـلى المهديـة عـابراً لا مـستوطنا، ولكـنَّ إحـسانَ
الأمير دعاه أن يَقَرَّ بها لسنةِ ورودِه وسنتيْن بعدها؛ وآيةُ ذلك أنَّ أبا محمّد طاهر بن أحمد
ابن طلحة المعافريّ الأندلسـي - وهو مقرئٌ مجوِّدٌ فاضل - سيَلقاه في مجَازِهِ بالمهديّة سنة
515هـ فيأخذُ عنه[6]، كما سمع منه موطّأَ مالكٍ أبو الحجّاج يوسف بن محمّد القيروانيّ

(1) الروض المعطار: 561-562.

(2) التكمِلَة: 2/ 251. ووقع في شجرة النور (130) أن وصوله للمهدية كـان سـنة 513هـ والـراجح أنـه تصحيف لحقَ هذا التاريخ كما لحق أسماء وحقائق في الترجمة، نشير إليها في مواضعها.

(3) تتمة من الروض.

(4) تاريخ الفتح العربي في ليبيا: 235.

(5) التكمِلَة: 2/ 251.

(6) الذيل والتكمِلَة: س4/ 152؛ رت: 276.

سنة 516هـ[1] بالمهدية غالبا، بضميمةِ نسبتِه إلى القيروان وهي مصاقِبَةٌ لها، والتقاربُ الزَّمني يحتمل ذلك أيضاً. «قال الفقيه أبو الحجاج: وسمعته ـ يعني الموطأ ـ على الشيخ الفقيه أبي بكر عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله، حدثني به عن القاضي أبي الوليد الباجي»[2]. والباجي يرويه عن يونس بن عبد الله بن مغيث القاضي، عن أبي عيسى عن عبيد الله بن يحيى عن أبيه عن مالك[3].

وفي إحدى هذه السنوات التي لبثَ بالمهديـة، لقـيَ صاحبُنـا الزَّيـدُونِيَّ وروى عنه كتابَه في الحديث[4]، كما سندلُّل عليه ونكشف النقابَ عن حقيقة اسمِه واسم كتابِه، لأن كثيرا ممن ألفاه في أحكام الإشبيلي لم يعرفه أو خَبَطَ في تعيينه. وبيانُه أن القُضاعيَّ[5] أطلقَ نسبةَ المؤلِّف وأبهمَ تسميةَ مؤلفه فقال: «فلقي الزيدونيَّ في طريقه وروى عنه كتابه في الحديث»، ونقل عنه المقّري الترجمةَ كلَّها من التَّكمِلَة، فتصرَّف في العبارة وحاول أن يزيلَ هذا الإبهام فأخطأ، ونصُّ كلامه: «رحل إلى المشرق، فروى عن أبي بكر محمّد بن زيْدُون بن عليّ كتابه المؤلَّف في الحديث المعروف بالزَّيدوني»[6]. وتأويلُ ذلكَ أنِ استحالتْ عبارةُ «اللُّقْيَا في الطّريق» إلى ما سُقْنا، مع أن تلك أقومُ بما نريدُ من وقوع الرّواية بالمهديّة أو أحْوازها، فحذفُها يفتحُ احتمالا لا تُسِيغُه حقائقُ التاريخ؛ لأن ذِكْرَ الزيدونيّ كان خافِتاً في الشّرْق، وقد أهملتْه مصادرُ رجالاتِه فيما بين أيدينا، فيبقى أنه من أعلامِ إفريقية وأنَّ لُقياه بها. ثم إنّ ابنَ الخرَّاط، وهو الأعرفُ بالكتاب لأنه بنى عليه وانتقدَه كما سيتلو، يكنيِّ صاحبَه أبا القاسم لا

---

(1) التَّكمِلَة: 2/ 251.
(2) برنامج الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن التجيبي: 288.
(3) المصدر نفسه: 287.
(4) التَّكمِلَة: 2/ 251؛ النفح: 2/ 684.
(5) التَّكمِلَة: 2/ 251.
(6) النفح: 2/ ...

أبا بكر. وثاني الخطأين أنّ شيخَ اليابري ليس «محمد بن زيْدون بن عليّ»، بل الصّحيحُ فيه أنه «زيدون بن علي السَّبِيبِيّ[1] القيْروانيّ»، وأن اسم كتابه «الكتاب الجامع لنُكَتِ الأحكام المستخرج من الكتب المشهورة في الإسلام»، وقد كان من مرويّات أبي عبد الله محمّد بن عليّ الرُّعيْنيّ الغرناطيّ (ت540هـ)[2] عن ابن المؤلّف أبي الفضل عبد الوهّاب[3]، كما رواه القاضي عياض أيضا إجازةً عن الوزير أبي جعفر ابن بُشْتَغِير[4]؛ فَبِذَا عرفْناه.

فتحصَّلَ من هذا مُضافاً إلى كلام التَّكمِلَة، أنّ ابنَ طلحة لقي ما بين 514 و516هـ في طريقه إلى الشَّرق أبا القاسم زيدونا بالقيروان حيث كان يقيمُ ـ أخْذاً من حديث ابنِ عبد الملك عن ابنِه[5]ـ فروى عنه الجامعَ في الأحكام.

ويظهر أن هذا الذي رواه، كتابٌ حفيلٌ على نحو ما جمع ابن الخرّاط الإشبيلي في كتابه الأحكام الكبرى، وأنه اشتهَرَ اشتهارا دَرَأ عبد الحق أن يتوقف عنده برهةً ليَميزَه مِنْ كتابه، ويدلِّلَ على خصوصية عمَلِه وما يضيفُه[6]، ولأيِّ شيء لم يقعِ الاقتصارُ عليه، وهي مقارنةٌ تفيد في التمييز بينهما وتنفعُ في تبيان قيمةِ الكتاب ومنهجِه، وتعطي صورةً واضحةً عن واحدٍ من مرويَّاتِ صاحبِنا. ونصُّ صاحبِ الأحكام في مقدّمته: «ولعلّ قائلاً يقول: قد كان فيما جمع أبو القاسم الزَّيْدُوني رحمه الله ما يُرِيحُك من تعَبِك، ويغْنيك عن نصَبِك، فما فائدتُك فيما قصدت، وما العائِدَةُ التي تعودُ عليك في هذا الذي جمعْتَ؟!.

(1) صحفت في الغنية إلى: «السبيعي»؛ وفي إحدى نسخها المعتمدة «الشبيي».
(2) انظر ترجمته ومصادرها في تحقيقنا لكتاب الحدود الكلامية والفقهية لابن سابق: 22.
(3) التَّكمِلَة: 1/ 366؛ رت: 1308؛ المعجم لابن الأبَّار: 154.
(4) الغنية: 99؛ رت: 31.
(5) الذيل والتَّكمِلَة: 6/ 455؛ رت: 1225.
(6) مع أن عبد الحق رحمه الله، بنى كتابه أيضا على كتاب «المنتخب المنتقى» لأحمد بن عبد الملك، عرف بابن أبي مروان (ت.549هـ)، وهو كتاب جمع فيه ما افترق في أمهات المسندات من نوزال الشرع؛ أفاده ابن الأبار في التكملة (بشار): 1/ 139؛ رت: 162.

فأقول والله المستعان: إنّ لكل أحدٍ رأياً يَراه، وطريقاً يلتمسه ويتوخَّاه، وإنّ أبا القاسم رحمه الله أخذَ الأحاديثَ غثَّها وسمينَها وصحيحَها وسقيمَها، فأخرجَها بجُملتها ولم يتكلّمْ في شيءٍ من عِلَلها إلاّ في الشيء اليسير والنّادر القليل. وقد ترَكَ أحاديثَ الأحكام لم يخرجْها إذْ لم تكن في الكتب التي أخْرَجَ حديثَها، وإنْ كان فيها أحاديثُ معتلةٌ فقد أخرج أمثالَها في الوهْن، وتلكَ الأحاديثُ التي تَرَكَ قد أخرجتُ منها ما يَسَّرَ الله عزّ وجلّ به. وما كان منها فيه علّةٌ فقد ذكرتُها كما فعلتُ في سائر ما في الكُتُب من الحديث المعتلّ مما أخرجتُه منها، إلاّ أن تكون العلةُ لا توهِنُ الحديثَ لضعفها أو قلّةِ القائلين بها.

وأيضاً فإنّ أبا القاسم عَمَدَ إلى الحديث فأخرجه من كتب كثيرة وترْجَمَ عليه بأسماء عديدة، ولم يذكرْ إلاّ لفظاً واحدا، ولم يبيِّنْ لفظَ من هو ولاَ مَنِ انفرد به، وقَلَّ ما يجيء الحديثُ الواحدُ في كتبٍ كثيرة إلا باختلافٍ في لفظٍ أو معنى أو زيادة أو نقصان، ولم يبيِّنْ هو شيئا من ذلك إلاّ في النزْر القليل، أو في الحديثِ من المئة أو في أكثر، أو في ما كان من ذلك. وليس الاختلافُ في اللّفظ مما يقدحُ في الحديث إذا كان المعنى متفقاً؛ ولكنّ الأوْلَى أن يُنسَب كلُّ كلامٍ إلى قائله، ويُعْزَى كلُّ لفظٍ إلى النّاطقِ به.

وأمّا ما كان في الحديثِ من اختلافِ معنىً أو زيادةٍ أو نقصان، فإنه يُحتاج إلى تبيينِ ذلك وتمييزِه وتهذيبِه وتلخيصِه، حتى يُعْرَفَ صاحبُ الحُكْم الزّائد والمعنى المختلف.

وإنّما ترْجَمَ رحمه الله على الحديث الواحد بما تَرْجم عليه من الكتب، لتُعْرَفَ شهرةُ الحديث؛ فأخرجْتُه من كتابٍ واحد، وبلفظٍ واحد.

وكذلك ذكرتُ الزيادةَ من كتابٍ واحد، وبلفظ واحد، ليُعْرَفَ صاحبُ اللفظ، ويتميز صاحبُ النّصّ، وتَقَعَ نسبةُ الحديث إليه صحيحةً.

والحديثُ إذا جاءَ من طريق واحد صحيحٍ، ولم يجئ ما يعارضُه، فإنه يوجِبُ العمل، وتلزَمُ به الحجة، إذا جاءَ من طرق كثيرة، وإنْ كانتِ النفسُ إلى الكثرة أميَلَ، وبها أطيبَ، إذْ كانتِ الكثرةُ إنما اجتمعت ممن يوثَقُ بحديثه ويُعتَمَدُ على روايته.

وإنَّ ذِكرَ الحديث في مواضع كثيرة، ومجيئَه في دواوين عديدة، وشهرتَه عند الناس، لا يُخرجه عن منزلتِه، ولا يرفعُه في الحقيقة عن درجتِه.

وإنه إذا رَجَعَ إلى طريقٍ واحد، حُكِمَ له بحكمِ الواحد، فإنْ كان صحيحاً حُكِمَ له بحكْم الصّحيح، وإنْ كان سقيماً حُكِمَ له بحكم السّقيم، لأنَّ الفرْعَ لا يطيبُ إلا بطيب الأصْل، وكما أن التواتُرَ إذا رجَعَ إلى آحادٍ حُكِمَ له بحكم الآحاد؛ إلاّ أن يكون الإجماعُ على عملٍ يوافق حديثاً معتلاً، فإنَّ الإجماعَ حكمٌ آخر، وهو الأصلُ الثالث الذي يُرْجَعُ إليه؛ وليس يُنظَرُ حينئذ إلى علّةِ الحديث، ولا لضعْفِ الراوي، ولا لتركِهِ.

ولم يشتهِرْ بالصحّة من الكتب التي أخرج أبو القاسم ﷺ حديثَها إلاّ كتابَا الإمامَيْن أبي عبد الله محمّد بن إسماعيل البخاري، وأبي الحسيْن مسْلم بن الحجّاج - رحمة الله عليهما - وسائرُها لم يُعْرَفْ بالصّحّة ولا اشتهرَ بها، وإنْ كان فيها من الصحيح ما لم يجئ في الكتابيْن، كما أن فيها من السّقيم ما يُحتاج إلى الكلام فيه، والتّنبيهِ عليه والتّمييز له، وإلاّ كان قارئُه والعاملُ به يسيرُ في ظَلْماء، ويخبِطُ في عَشْوَاء....»[1].

وتُسْعِفُ القرائنُ برُجْحَانِ أنّ كتباً في الحديث كانتْ من مرويّات صاحبِنا إجازةً إنْ لم يكنْ سَماعاً، بضميمةِ قولِه في مَطَاوي مختصرِه: «وحكى ابنُ عبّاس أنّ النبيَّ عليه السلام رآهُ ليلةَ أُسْرِي به بِعَيْنَيْ رأسِه. وعائشةُ تقولُ: «بِعَيْنَيْ قلبِه». فلنَا صَرْفُ

---

(1) الأحكام الشرعية الوسطى: نسخة خزانة ابن يوسف بمراكش: المجلد الأول: ورقة 4 و5 ظ. ورجعتُ أيضا إلى الأحكام الكبرى نسخة دار الكتب المصرية رقم 29 حديث، ولكنها خلو من خطبة الكتاب، ومن فوائدها توقيعُ الحافظِ ابن حجر على إشهادٍ بالوقف.

القولِ لمعنىً؛ وهو أنّ الله خَلَقَ له في عينَيْه أوْ في قلبِه إدْراكاً رَآهُ به، ثم نَزَعَ ذلك الإدراكَ عنه؛ وهكذا حدَّثَنا به الفقيهُ الإمامُ أبو محمَّدٍ الصّقليّ رحمه الله»[1]. إذ الأشبهُ بهذا الكلام أن يكون من فقه الحديثِ وتعليقات العلماء عند سَرْدِ المتون، ومع ما في عبارة التّصريح بالتّحديث والتّحليات المتعدّدة من اعتزازٍ مفهوم، إلاّ أن تأثُّره بشيْخه لم يواكبه حِذْقُ صَنعة الحديث، وهوَ المسْتَرْوَحُ من حُكمِ ابن صَدَقةَ الآتي على شيخِه أنه مبرّز في الأصليْن، مشاركٌ في بقيّة العلوم، فَبَدَا أنّ بضاعتَه فيه مُزْجَاة؛ لتضمينه كتابَه في أصول الدِّين أحاديثَ ضعيفةً وإن نبَّه على بعضِها[2]، وأدرك مُتَرجِموه هذا الأمر، فقصَروا تبريزه على الأصليْن والتّفسير، فلم يشتهرْ بروايةِ الحديث وكتبه إلاّ ما كان من مقرَّرات الوقت كموطّأ مالك[3]، أوْ ما أخَذَه برسْمِ الإجازة العامّة أو المناولة ككتاب الزَّيْدُونيّ. فإن انضافَ إلى هذا اشتهارُه عندما كان من أئِمّة جامع العَدَبّس بتحليقه بالقصص للعامّة[4] أدركْنا أن ذلك مما يزهِّدُه في الاقتصار على الصّحيح، لخُلُوّه مِن كثيرٍ مما أسْرَف العامّةُ في حبّه والتعلُّق به من سِيرٍ أسطورية وقصص خُرَافيّة.

ولكنّنا قبل أن نودِّعَ المهدية، ننبّهُ إلى أن السَّفَرَ إليها لم يكن يسيراً ولا رُخاءً، فقد حفَّت به المخاطر والشُّرور، وقلّت سبُلُ الأمن، ولقي فيه صاحبُنا ما دَفعه إلى القول في كتاب المدْخَل: «ولقد لقيتُ في بلاد المغْرِبِ وأنا قاصدٌ الحجَّ منَ المغرب، ما اعتقدتُ معه أنّ الحجَّ ساقطٌ عن أهلِ المغرب بلْ حرامٌ؛ لما يرْكبونه من المخَاطَراتِ»[5]. ويبدو أنَّ معتقَدَ

---

(1) المختصر: 169-170.

(2) ينظر تعليقنا على المنسوب لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه: «ما حكَّمْتُ مخلوقاً، وإنّما حكَّمْتُ كلامَ رَبِّ العالَمين» وتنبيه المؤلف على خبر: «لا تُقْبَلُ مِنْ شَارِبِ الخمْرِ صَلاةٌ أرْبعينَ يوماً».

(3) سيأتي أن بعض الرواة سمعوه منه.

(4) التّكمِلَة: 2/ 251.

(5) المعْيار المُعْرِب: 1/ 433.

اليابريّ بسقوطِ الحجِّ لرَغْي النَّفْسِ يَلزمُه فيمن يَلزمُه، ويبرّرُ مُكثَه بإفريقيةَ بل يجعله حاجةً ملحّةً لا نكوصاً عن نيةِ الحج ولا قعوداً عنه، ولكنَّ أميرَ المهدية الذي كان يفيءُ إلى ظلّه سرعان ما تَوَارَى بالحِجَاب عند موته سنة 515هـ، وهو سبب وجيهٌ يجدّدُ عنده نيةَ التَّرحال، ويجعله يزهدُ في أمْنِ ظَرْفيٍّ ليس معه رِفْد.

وعلى ما في السّفر من نَصَبٍ وخوف، يأبى الشوقُ إلى مكّة إلا أن يتستحثَّ أبا بكرٍ للنَّفْرَة مجدّدا، فيركبُ البحر إلى الإسكندرية؛ ولعلةٍ مَّا لعلَّها الجغرافيا، نزَلَ غالبُ علماء غربِ الأندلس في نزُوحِهم الاضطراريّ فراراً من اضطراب الأحوال أو رحلتِهم إلى الشَّرق للحجّ أو غيره بالإسكندريّة، وتلقّوا عن علمائها، وكان لهم ولوعٌ بالمكث فيها فلم يجعلوها مجازاً فحسب، حتى ليبْدُو أنهم يتَوَاصَوْنَ بهذا الأمر خَلَفاً عن سلَف، بدليلِ توارُدِهم على الرّواية عن علماءَ بأعيانهم، وقد وقفْنا على عَشَراتِ الأعلام ألقَوا عصا التَّسْيَار بهذه المدينة لحينِ قُفولِهم إلى بلدانهم، أو اتخذوها مأوىً يَقرُّون به نهائيا بعد التَّطْواف الكثير.

ولم يرِمْ صاحبُنا عن هذه الخطّة، فركب البحْرَ من المهديّة إلى الإسكندرية[1] كما ذكرْنا، وفي هذه بلا مِرْيةٍ أخذ عن أبي محمّد العثمانيّ[2]؛ واقتصرَ أصحابُ الصِّلات على إطلاق كنيته ونسبتِه، فتتبعتُ ذِكْرَه فخلصت إلى أنه القاضي[3] أبو محمّد عبد الله

(1) كان هذا الصنيعُ معلوما عند الأندلسيين؛ فقد جاز البحر إلى الإسكندرية من إفريقية أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن عبد الوهاب القرطبي، وأسمعَ على ظهر السفينة كتابَ القربة لابن بشكوال؛ كما نصَّ عليه ابن الأبّار: 3/ 109؛ رت: 269. وورد في ترجمة ابن الزيات الطُّلَبي الإشبيلي (ت.621هـ) «ثم توجه إلى المهدية ومنها ركب البحر إلى الإسكندرية». انظر التّكمِلة: 2/ 292-293؛ رت: 837.

(2) التّكمِلَة: 2/ 251؛ المُستملَح: 193.

(3) عرفنا أنه كان قاضيا من قول ابن الأبّار في رسم فتح بن خلف المقرئ البلنسي (... - ...): «رحل إلى المشرق فلقيه القاضي أبو محمد العثماني بالإسكندرية وروى عنه فوائد وتعاليق عن شيوخه».

ابن عبد الرحمن[1] العثماني الدِّيباجِيّ[2]. وجزَمْنا بأخذه عنه بالإسكندرية؛ لأن الاستقراءَ دلّ على أن ورودَ ذكرِ العثماني يقترنُ باطّرادٍ بهذه المدينة؛ ولا يفَوِّتُ ابن الأبّار مناسبةً دون أن ينصَّ على أنَّ أخذَه عن غيْره أو الأخذَ عنه كان بها، كما فعل في رسْمِ مترجَمين كُثر[3].

وفي أخْذِ العثماني عن اليابريِّ إشهادٌ لهذا العالِمِ الطَّارئ بعلوّ القدْر، ولاسيما إذا علمنا أنَّ أبا محمّد كان من أعيانِ أهل المشرق[4]، الذين تُستدعى إجازتُهم[5]، وله مسلسلاتٌ[6] لا ندري أأخذها عنه اليابريُّ أم لا. فإن اجتمعَ إلى هذا قولُ أبي عبد الله التُّجيبي إنه لم يرَ ممن أخَذَ عنه ببلاد المشرق «أفضلَ من أبي [محمّد][7] العثماني ولا أزهدَ

---

(1) وقع في التَّكمِلَة (2/ 176) «عبد الرحمن»، وفي: (3/ 249)؛ (4/ 224) «عبد الجبار»؛ والموضع الأولُ يقتضي من المحقق التنبيه إليه. ووجدت في الذيل (1/ 490) سياقَ اسمه على المنوال الآتي: «أبو محمد عبد الله بن عبد الجبار بن عبد الله العثماني».

(2) التَّكمِلَة: 2/ 176؛ رت: 452؛ وهذا الموضع أكملُ مساقٍ لاسمه فيها.

(3) انظر التَّكمِلَة: في ترجمة أبي القاسم خلف بن عبد الله الجذامي (... ـ...) (1/ 247؛ رت: 849). وترجمة أبي محمد عبد الله بن محمد الصريحي المرسي (... ـ...) (2/ 260؛ رت: 755). ورسمِ أبي الحسن موسى بن عبد الصمد بن موسى بن هذيل بن تاجيت البكري القرطبي (466ـ518هـ) (2/ 176). ورسمِ أبي مروان عبد الملك بن عمر بن خلف الشَّنوني الإشبيلي (... ـ...) (3/ 84ـ85؛ رت: 202). وترجمةِ أبي محمد عبد الكريم بن سعيد الأندلسي(... ـ...) الذي كتب عنه الديباجي مُعَشَّرَات الحصري (3/ 133؛ رت: 322). ورسم القرقابي عليّ بن أحمد بن عبد المالك بن أَحْمَدُوس الخولاني (... ـ...)(3/ 200؛ رت: 507)؛ وقد سمع منه مقاماتِ أبي الطاهر السرقسطي الإشتركوني اللزومية(طبعت). ورسم أبي الحجاج ابن الشيخ(527ـ604هـ)(4/ 221؛ رت: 620). ورسم أبي الحجاج القفال(ت.542هـ) (4/ 206؛ رت: 583). وانظر أيضا المعجم: 253؛ رت: 220.

(4) التَّكمِلَة: 4/ 224؛ رت: 626.

(5) أجاز العثماني لكثيرين منهم ابن أبي ركب أبي ذر الخشني (535ـ604هـ). التَّكمِلَة: 2/ 188؛ رت: 493.

(6) التَّكمِلَة: 4/ 239؛ رت: 662.

(7) زيادة لازمة سقطت من مطبوع التَّكمِلَة.

ولا أوْرَعَ[1]»، كان لنا أن نعرفَ أنَّ إشعاعَ اليابريِّ اجتاز بنجاحٍ حدودَ غرب الأندلس، وبلغَ آفاقَ المشرق الوسيعة.

وهكذا صار من عادةِ اليابري أنْ يصير قبلةً للآخذين حيثُما حلَّ، فسمعَ منه بأرض الكنانةِ سنةَ 517 أو 518، أبو عبد الله محمّد بن محمد بن عبد الرّحمن بن يَعِيش اللّخمي البَلَنْسِيّ (482ـ556هـ)، وهو من الرّاحلينَ عن الأندلس، خرج عنها حاجّاً سنة ستّ وخمس مئة، فأدّى الفريضة في آخرها، ثم في سنة سبعٍ بعدها، وانصرف إلى مصر فسكنها نحواً من عشرين سنة، وهناك لقيَ أبا بكر «فسمع منه بعضَ تواليفه ومن تواليفِ شيخه أبي الوليد البَاجِيّ»، ثم قفَلَ إلى بلده سنة ستّ وعشرين[2].

والظنُّ بابن يعيش هذا أن يكون ممن استقبلَ اليابريَّ عند ورودِه مصر لأوّل مرّة، على عادةِ الغرباء في الانحِيَاشِ إلى بعضِهم، والتهمُّمِ بأغْراضهم، فهُم أنسِباءُ في الغربة.

وأمَدُ السنتيْن على وجازتِه دالٌ على أنَّ مصر لم تكن مجَازاً عاديا لليابري، وأنه وجدَ بها ما يسلّيه عنْ وطنه، وما يؤخّرُه عن وجْهتِه، وقد تكونُ صحبتُه لابن يعيش وأمثالِه من بلديّيه يأخذون عنه ويؤنسون وحشَتَه، علّةً راجحةً لذلك.

وفي تينكَ السنتيْن أيضا، يقْوَى الاحتمال أنه لقي تلميذَه وبلَديَّه بالمعنى العامّ أبا عمْرو عثمان بن فرج بن خَلَف العبْدريّ (حي سنة 570هـ) وهو سرقسطيٌّ استوطن القاهرة[3]، وقد كان محدّثا راوية متقنا عدْلا متسع الرواية، أخذ عن اليابري فسمع

(1) في التكمِلَة (4/ 214): «أروع»؛ وأقدرُ أنها كما أثبت.
(2) التكمِلَة: 2/ 23ـ24؛ رت: 66. وانظر ترجمته في المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي: 170ـ171؛ رت: 154. وليس فيه النص على سماعه من أبي بكر
(3) الذيل: 5/ 1: 136. [illegible]

منه وأجاز له[1]. ويعيّن برنامج أبي عبد الله التجيبي (ت.610هـ)[2]، من مسموعاته عنه، كتاب الموطأ، فيرويه عنه بسنده، وقد مرَّ معنا آنفاً.

ومما يؤيدُ أن العامين اللذين ذكرْنا آنفا قد شهدا مُقامَ اليابري بمصر، أنَّ عثمان ابن فرج سمع بمصر في جامع عمْرو بن العاص من أبي العبّاس أحمد بن مكّي البنْكري سنة سبع عشرة وخمس مئة[3]، وهو خبرٌ يجعل لقْيا اليابري بعثمانَ بمكّةَ بعيدة، لأن عبارةَ ابن الزبير(ت.708هـ)[4]، تجعلُ حجَّ السرقسطي سابقاً لاستيطانه حاضرةَ القاهرة، وتجنحُ بالقرائن أن تكون شاهدةً للقياهما بمصر لا بمكّة.

وبمصر أيضا سيتعدَّدُ تلاميذُ الشّيخ، وسيشتهر أمرُ معارفه الغَزيرةِ وروايته، حتى يقولَ ابن المفضّل (ت.611هـ)[5] في وفياته: إنه «ذو مَعَارف، رَوى لنا [عنه][6] غير واحِدٍ»[7]. ويشي هذا بتعدّد تلاميذه بمصر وتسَلْسُلِ النّقل عنه، على قلّة ما أنفق فيها من وقت.

لكنّني أودُّ أن أسجل هنا قبل أن ننتقل مع اليابري إلى مرحلة من مراحل الرّحلة، أنّ لفتةً ذكيّةً من ابن الأبّار، كانت كافيةً لتنبّهَنا إلى أن شهرةَ اليابري كانت سابقة لحلوله بأي بلد، بالنظر إلى أنه كان «من أصحاب أبي الوليد الباجيّ»[8]؛ وهو من علماء الأندلس الذين اشتهروا في المشرقيْن.

---

(1) التّكمِلَة: 3/ 168؛ المُستملَح: 173.

(2) برنامج الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الرحمن التجيبي: 289.

(3) التّكمِلَة: 3/ 168-169.

(4) صلة الصِّلَة: ق 4/ 80؛ رت: 146.

(5) هو علي بن المفضل بن علي اللخمي المقدسي ثم الإسكندراني.

(6) تكملة من معجم البلدان: 5/ 424.

(7) العقد الثمين: 5/ 182.

(8) التّكمِلَة: 3/ 168.

وبمكّة سترتفع أسهمُ أبي بكر، معَ انثيالِ وفود الحجّ كل سنة، فلم يكن حجُّ العلماءِ الطارئينَ حينَها مخلّصاً لأداء الفريضة، ولكنَّ نيةَ التشريك بين ذلك وبين طلب العلم ونشره حاضرةٌ في أذهانِهم، وثمةَ لقيَه وسمع منه أبو محمد عبدُ الله بن صَدَقَة السُّلَمِيّ الغرناطي[1] (....ـ....؟)[2].

وكانت أصداءُ اليابري تبلغُ علماء الأندلس ممن لم يروْه، فيتشوَّفُون للقياه والاطّلاع على حقيقة علمه، ويتلقَّوْنَ رُكْبَانَ طلبة العلم فيستفسرونهم عنه ـ فيمن يستفسرون عنهم من نُجَبَاء الأندلسيين في الغُرْبَة ـ وكيف ظنُّكَ بمبلغ هذا الصّيت، وأبو بكر الطرطوشيُّ (ت.520هـ) على جلالة قدره يسأل تلميذَه عبد الله ابن صَدقة السُّلَمي الأَشِيرِيّ، «عن اليابريِّ هذا: كيف رأيتَه؟»، فيجيبُه قائلا: «أمّا في أصول الدين والفقه فما يُشَقُّ غُبارُه، وأمّا في سائر العلوم الشّرعيّة فهو في كلّ واحد منها واحدٌ من أهله»[3].

وقد ذكروا له بمكّة تلميذاً آخرَ روى عنه، وهو أبو المظفَّر الشَّيْباني[4]، واقتصروا على كنيته ونسبته فحسب، والمقصودُ أبو المظفّر الطَّبَري[5]، قاضي الحرمين وتاجُ الخطباء[6]، المتوفى بمكة سنة 545هـ[7]، وبها سمع منه مَن سمع من الأندلسيين

(1) نسبةُ ابن الزبير إلى قرية «شالوس» ـ حسبما قرأها المحققان ـ من إقليم الأشر من غرناطة. ن صلة الصِّلَة: ق 3/ 97؛ رت: 150. لكنها غير مجوّدةٍ في المخطوط، ففيه «شلاوس». ووقع في الروض المعطار (337): «شالوس: مدينة بين جرجان وطبرستان». وهذا هو الأعرف.

(2) المُستملَح: 197؛ رت: 427.

(3) المُستملَح: 197. ووردت العبارةُ مأروضة في التكمِلَة، ولم يتحقق المحقق انتماءها إلى الأصل، فألحقها بالحاشية. ن: 2/ 257؛ رت: 477؛ حاشية رقم 1. وانظر ترجمته في صلة الصِّلَة: ق 3/ 97؛ رت: 150، لكن من دون النص على تلمذته لليابري.

(4) المُستملَح: 193.

(5) الذيل والتكمِلَة: س 5/ ق 2: 444؛ س 5/ ق 1: 278.

(6) التحفة اللطيفة: 3/ 676؛ رت: 3998.

(7) المصدر نفسه. وفيه خلافٌ لا يعتد به؛ لأن التقي الفاسي (2/ 152ـ153) قال: «نقلتُ وفاته من حجر قبره بالمُعَلاّةِ، بالمقبرة المعروفة ببيت ابن فهد والشيبانيين». قلت: تأمل اختصاص أسرته بمقبرة خاصة، لتظهر لك قيمتها الاعتبارية في المجتمع المكي.

الطّارئين عليها، كعبد الرّحمن بن أحمد بن إبراهيم بن محمّد بن أبي ليلى الأنصاري المُرْسي (ت.566هـ)[1]، وأبو المظفّر هذا يروي عنه ابن بشكوال بالإجازة[2].

والمقطوعُ به أنه روى عنه قبل سنة 523هـ، ولسنا على ذُكرٍ من كونه في هـذا التـاريخ كان قاضيا وخطيباً أم أنه سيتحلّى بهذا الخطط بعد هذه السنة، ولكـنَّ روايتـه عـلى كـل حالٍ مفصحةٌ عن التقديرِ الذي كان يكنُّه علماء البلد للوافد الجديد، وذلك مـا دَرَأه إلى أن يختارَ إلقاء عصا التّسيار بينهم، إلى أن وافاه الأجل المحتوم.

وقد قال في مطاوي كتابه الذي بين يديك: «وهكذا حدَّثَنَا به الفقيهُ الإمامُ أبـو محمَّـدٍ الصّقليّ رحمه الله»؛ والأوجَـهُ أن يكـون المقصـودُ أبا محمّـد الصّقلّي عبد الحقّ بـن محمـد ابن هـارون السَّهْمِـي القُرَشي (ت.466هـ)، عـلى أنّ وفـاتــه المتقدمــةَ تجعــل أخْــذَ اليابـري عنه بلا مِرْيةٍ غَيْسَانَ صِبَاه أوْ أولَ مَدَارجِ شبيبته، باعتبار أنه قَـرَأَ عـلى البـاجي وتلقّى عنه تواليفه برسْم روايتها، فيكونُ حينَها مكتملَ الأداة قابلا لأن يجلس إلى إمـامٍ كأبي الوليد، فلا يبْعُدُ إذَّاك ما قلناه. أمَّا أين أخذ عنه، فممّا لا قبـل لنـا بتقـديره، لكـوْنِ عبد الحقّ صليبيةً من صقلية، ولتردُّدِه على القيروان وحجِّه مـرتيْن، ووفاتِـه بمـصـر[3]، وهذه كلُّها مجازٌ لصاحبنا، فيبقى هـذا محلَّ نَظَـر، «فاجعلْـه مـن مباحثـك، والله يتـولى هُدَاك»!.

ووجدْنا اليابريَّ من مـشيخةِ أبي بكـر محمّـد بـن عبـد الله، ابـن العـربيّ المعـافري الإشبيلي (ت.543هـ)، إذْ سمع منه بمكة[4]، ولكنْ غاب عنّا مـن المعطيّـات مـا يحـدِّدُ أوانَ السماع بدقة، ولـوْ سـكتت المـصادرُ عـن تحديـد المكـان لكـانَ في الأمـر سَـعة، ولأمكن أن يكـون تلقّيـه عنه بإشبيليـة قبـل رحلتـه سـنة 485هـ، ولكـنَّ تعيـينَ مكـةَ

(1) المعجم في أصحاب أبي علي الصدفي: 253؛ رت: 220.
(2) التحفة: 3/ 676؛ العقد الثمين: 2/ 152.
(3) ترتيب المدارك: 8/ 71-74.
(4) الإعلام للمراكشي: 4/ 95.

مكانا للُّقيا يجعل فروضا كثيرةً تتهاوى، ويفرضُ وقائعَ غيرَ متقررة، وأولُها أن اليابري ردِفَ له زيارةُ مكة للمرة الثانية المعروفة بعد سنة 519هـ وأنه زارها قبل ذلك. والذي يبقى في اليدِ مع تعدّد الاحتمالات أن لُقيا الشيخَيْن بمكّةَ واقعةٌ بعد سنة 489هـ عند حجّ ابن العربي، وقبلَ سنة 495هـ أوانَ قفوله إلى الأندلس، وهو مستَشْكَلٌ بما مرَّ!. وقد فتّشتُ أحكام القاضي وكتبا له أخرى فلم أجدْ لصاحبنا ذِكْرا.

رابعا ـ وظائفه ومؤلَّفاته:

1ـ وظائفه:

ـ إمامة الصَّلاة بجامع العَدَبَّس بإشبيلية والوعظُ به:

وهو مسجدٌ عتيقٌ أمر ببنائه عبد الرّحمن بن الحَكَم، فتمَّ ذلك على يدِ عمر بن عدَبَّس قاضي إشبيلية في سنة أربع عشرة ومئتين[1]، فنُسِب إليه، وجَدَّدَ بناءَه ـ بعدَ أن اختلّ واعتلَّ من داخله وخارجه، وتعفَّنتْ أطرافُ جَوائِزِ[2] المسقّف الثابتة على بَلاطات الحيطان ـ أبو يُوسف الموحّدي[3]. وتولّى إمامتَه لفيفٌ من أهل العلم؛ فقد علَّمَ به القرآنَ وأمَّ به في صلاة الجهْر أبو الحسن الدَّبّاج (ت.640هـ) وفي صلاةِ السِّرِّ القاضي أبو جعفر بن مَنْظُور[4]، وأمّ به أيضاً عبد الله بن أحمد بن جمهور القيسيَ

(1) استفيدَ هذا من وثيقة تأسيس الجامع. وهي نقش تذكاري توصل الأستاذ أوكانيا إلى قراءته على هذا النحو: «يرحم الله عبد الرحمن بن الحكم الأمير العدل المـ(ـهتدي) الأمر بنيان هذا المسجد على يدي عـ(ـمر) بن عدبس قاضي إشبيلية في سنة أربع عشرة ومئتين، وكتب عبد البر بن هرون».
من بحوث إسلامية في التاريخ والحضارة والآثار: 2/ 466؛ المَنّ بالإمامة: 397.

(2) لعلها جمع كايزة؛ بكاف معقودة، كما تنطق بالعامية.

(3) المَنّ بالإمامة: 396ـ397.

(4) التكمِلَة: 3/ 240؛ رت: 603. معرفة القراء الكبار: 3/ 1286؛ رت: 1018.

(ت.592هـ)[1]، ووَلِي خطبتَه بأَخَرَةٍ من عُمُره قاضي الجماعة عليُّ بن عبد الرّحمن الزّهري (ت.643هـ)[2]. ولم يزَلْ هذا الجامع مَأْرِزاً لطلاّب العلم، يغْشَون حَلَقَاتِه، ويفِدُون لسماع العلماء الجلّة فيه، وقد مرَّ معنا أن اليابريَّ كان يحلِّقُ فيه للتفسير والوعظ.

- القضاء والشُّورَى:

عندما عرَّف أبو جعفر بن الزُّبيْر في صِلَته[3] بشعيْب بن عيسى اليابُريّ، عدَّ من شيوخه صاحبَنَا أبا بكر عبد الله بن طلْحة، وحلاَّه بنعوتٍ ثلاثة: «المشاوَر، الوزير، والحافظ»، فأمّا الشُّورى، فقد سبق العَاصِميُّ أبا حيّان إلى ذكْرِها، ولكنّه انفردَ عنه بتخطيطِ ابنِ طلحة بالوزارة، وهي زيادةُ بيانٍ لا نُلفيها عند غيره، ونحن نسلِّمُ بها إذْ وردتْ من جهتِه، فهو أعرفُ بصُقْعه وأهليه، دون أن تكون لنا بيِّنةٌ عليها، على أنّ هذا كلّه في ظني مَرْمىً قصيّ، ولعلَّ الرجلَ لم يتسنَّمْ ذُرَى وزارةٍ قطُّ ولا ارتسمَ بها، ولكنَّ سموقَ شأنِه دعا العلماء أن يخْلَعُوا عليه خِلْعةَ الوزارَةِ التشريفيّة، ويحلُّوه بها إمْعاناً في الإقرارِ بأنه رجلٌ سَنِيم، وهو عُرْفٌ علميٌّ باذِخٌ جرى عليه لفيفٌ من عُلَماء المرابطين.

ومن زوائد التّرجمة عند صاحب شجرة النّوْرِ الزّكيّة[4]، تحليتُه لليابري بصفة القاضي مرتيْن ووصفُه بالعادل، ولستُ أدري مَتَى ارتسم بهذه الخطّة ولا أيْنَ، لكنَّ المثبِتَ أولى من النّافي، على أنَّ النفسَ ميّالةٌ إلى تصحيح هذا الخبر، لأنَّ المشاوَرَ عادةً ما يكونُ أرفعَ مقاماً من القاضي، فترتهنُ أحكامُ هذا بإجازتِه أو رَدِّه.

---

(1) التكمِلَة: 2/ 281؛ رت: 810؛ الذيل: س 4/ 176.
(2) التكمِلَة: 3/ 240؛ رت: 602.
(3) ق 4: 222؛ رت: 443.
(4)

2ـ مؤلفاته:

اشتهر اليابريُّ بتعاطِيهِ صَنعةَ التأليف، وقُرئتْ عليه تصانيفُه قَيْدَ حياته؛ كما استُفِيدَ من كلام أبي حيّان في باب القَسَم من التّسهيل[1]، وقرأ عليه ابن يَعِيش اللخميُّ بعضَها بمصر[2]. وعُرِفَ منه هذا الحِذقُ فاستُدْعي منه التّصنيفُ[3]. ورغم أنَّ النَّقَلَةَ عدَّدوا له ستةَ كتب على الأقلّ؛ فإننا لم نظفرْ منها إلاّ بالكتاب الذي بين يديْك، ولعلَّ نشرَه يكونُ حادِياً للتعرُّفِ على بقيَّتها[4].

وغالبُ ما صنّف أبو بكر مجموعاتٍ في الأصول والفقه[5]، اقتصر المترجمون على ذِكر بعضِها، على أنّ له كتباً في فنون أخرى كما سيتبدّى بعدُ؛ فمن ذلك:

ـ كتاب كبير في التّفسير[6]:

نفهمُ من وصْفِ الكِبَر أن هذا ديوانٌ ضخم لا مختصَر مقتصر، مكّن صاحبَنا من تأليفه «حفظُه للتفسير وقيامُه عليه»، ولئن لم يصلْنا من الكتاب شيءٌ، إلاّ أنّنا نستطيع أن نلمحَ فيه مَيسماً خاصّاً، هو اهتبالُه بالقَصَص والتّواريخ كما هو الحالُ في تفسير الثعلبي (ت.427هـ) المتقدِّم عليه، وتفسيرِ الخازِن المتأخِّر عنه بقرنيْن (ت.741هـ)، ضرورةَ أنّ اليابريَّ كان «يحلِّقُ بالتفسير مدّةً، ويسرُدُ منه جُملاً على العامّة»[7]؛ ولهذا

---

(1) أزهار الرّياض: 3/ 77ـ78.

(2) التّكمِلَة: 2/ 23؛ رت: 66.

(3) انظر الحديث عن كتابه «سيف الإسلام».

(4) مثالُه ما وقعَ لصديقِنا المحقّق الأريب د. محمّد السّليماني الحسَني، حين أدّاهُ تصفُّح تحقيقنا لكتاب «الحدود الكلامية والفقهية» لابن سابق الصّقلّيّ (ت.493هـ)، إلى معرفةِ أنّ مخطوطاً بحوزته غيرَ معلوم النّسْبة هو لابن سابقٍ أيضا؛ حسبما حدّثني بذلك. ومعلومٌ أيضا أن أفضلَ سبيلٍ للبحث عن النُّسَخ بعد استنفاد الجَهد، هو نشْرُ النّسخة اليتيمة.

(5) التّكمِلَة: 2/ 251.

(6) أزهار الرّياض: 3/ 77.

(7) التّكمِلَة: 2/ 251.

قال ابن الأبّار إنه كان الغالبَ عليه مع القصص[1]، وأوضح الونشريسيُّ نفس المعنى فقال في ترجمته: «[كان] حافظاً للتفسير... ذاكراً للقصص المتعلّقة به، وذلك الغالبُ عليه، وحلّقَ به للعامّة تنثالُ على مجلسِه»[2].

ومِن سوء طالِع اليابريّ أنه ألّفَ كتابَه هذا على كثرةٍ من رؤوس مفسّري الغرْب الإسلاميْ، ممن أوتوا حُظوةً في التأليف، واشتهرت مدوناتهم فيه أيّ اشتهار، كتفسير الهداية لمكّيّ (ت.437هـ)، وتفسيرِ المحرّر الوجيز لابن عطيّة (ت.546هـ)، وأحكام القُرْآن لابن العربي (ت.543هـ) وابن الفَرَس (ت.597هـ)[3]... وقد ضرَب هؤلاء بحجابٍ سميك على غيرِهم، لإصْفَاقِ الناس على تلقّي كتُبِهم واستغنائهم بها، مع ما في المُجَايَلَة وخدمةِ السلطان والوَجَاهَة وطُول العُمْر مِن عِلل تُقدِّم ناساً وتؤخِّرُ آخَرين، ولو تعلَّقَ صاحبُنا بخدمةِ كبيرٍ لكان لكتابه شأنٌ آخر، ولكثُرَتْ نُسَخُه برسم الإهداء والزُّلْفى، ولكان وصَلَنا منه قليلٌ أو كثير، ولكنَّ كلّ هذا من طيِّ الغَيْبِ فَدَعْكَ منه، ولرحلةِ المخطوطات منطقٌ لا ينضبط، وخطُّ سَيْرٍ لا يُقتفى!. وكيفما كان الأمر، فقد برّز صاحبُنا في التّفسير إلى شأوٍ لزِمَه الوصفُ به، حتى قال ابن الأبّار: «أبو بكر عبد الله بن طلحة المفسِّر»[4].

- سيفُ الإسلام على مذْهب مالك:

بوّبه على أبواب الفقه المعروفة، وجعلَه كما يَلُوحُ من عنوانه على مذهب مالك، وألّفه للأمير أبي الحسن عليّ بن تَميم بن الـمُعِزّ الصّنْهَاجيّ صاحب المهْديّة. ولعل هذه التسميةَ الغرِيبةَ تلقيبٌ لأبي الحسَن، ارتأى اليابريُّ أن يخلّد بها ذكْرَه على نحوٍ صنيعِ

(1) التّكمِلَة: 2/ 251.
(2) أزْهَار الرِّياض: 3/ 77.
(3) كلها مطبوعة.
(4) التّكمِلَة: 4/ 36.

آخرِين، ككتاب الصَّاحِبِيِّ، والمتَوَكّلِيّ... وقد وقَفَ ابن الأبَّار على نسخة من الكتاب وقال: «ذكر في فَصْل الحجِّ منه أنه رحل إلى المهديّة في سنة 514هـ».

وليقِفْ بنا سائقُ البحثِ هنيهةً نُلمِح فيها إلى أمريْن: أولهما أنَّ كتابا يحتاجُ إلى مدخلٍ يشبِه أن يكونَ كتابا ضخما لا سُفَيْراً سَفَرِيّاً؛ وهذا المسلكُ مطروقٌ من كبار علماء المالكيّة، فإنه لما ألّف ابن رشْد الجدّ (ت.520هـ) كتابَ البيان والتّحصيل والشّرحِ والتّوجيه والتعليل في مسائل المستَخْرَجَة، «طلَبوا منه أن يضع له مقدّماتٍ يمهّدُ بها في أوّلِ كلّ بابٍ منه على غِرَار ما فَعَلَ بالمدونة، وكان حينئذٍ لم يُخرِجِ المقدماتِ من مُسوَّدَتِها، فرأى أن يكتفيَ بالمقدمات كتمهيدٍ للبيان والتحصيل، واستخرَجَهَا خالصةً»[1]. وقدَّم شهابُ الدّين القَرَافِيّ (ت.684هـ) بين يديْ أبواب الفقه في ذخيرتِه عشرين باباً في أصول الفقه وقواعِدِ الشَّرعِ واصطلاحات العلماء، سمَّاها تنقيح الفُصول في علم الأصول، لمن أراد أن يكتبَها وحدَها خارجةً عن الكتاب[2].

وثاني الأمريْن، أنَّ الكتابَ أُلِّفَ ما بينَ سنتيْ 514هـ-516هـ[3]، فيكونُ تمامُه في مقدار سنتيْن أو ثلاث سنين؛ وهو وقتٌ قياسيٌّ لتأليفِ كتابٍ ضخمٍ في فقه مالك.

---

(1) المقدّمات الممهّدات (مقدمة المحقق): 1/ 5.
ونَصُّ ما في البيان والتحصيل (1/ 31ـ32): «وقد كان بعض الأصحابِ سألني أن أمهّدَ في أول كلّ كتابٍ منه مقدمةً تُنبِئُ عن مسائله من الكتاب والسنّة، وتُرَدُّ إليها بالقياس عليها، مع الرّبط لها بالتّقسيم والتّحصيل لمعانيها، فرأيتُ أن أختصر ذلك في كُتُب هذا الدّيوان، اكتفاءً بما اعتمدتُه منه في كتب المدوّنة...فاجتمع من ذلك تأليفٌ مفيدٌ ينتهي أَزْيَدَ من خمسةٍ وعشرين جزءا، سمّيتُه بكتاب المقدّمات الممهّدات لبناء ما اقتضتْه رُسومُ المدونة من الأحكام الشّرعيات، والتّحصيلات المحكَمات لأمّهات مسائِلها المشكِلات، إلاّ أنه كتاب لم يتخلّص بعد، فإذا تخلّصَ بعونِ الله تعالى ونقِل من مُسَوَّدَته إن شاء الله تعالى، وجمعه الطّالب إلى هذا الكتاب، حصل على معرفةِ ما لايَسَعُ جهْلُه من أصولِ الدّيانات وأصولِ الفقه...».

(2) الذخيرة: 1/ 55.

(3) انظر كلامنا عن رحلة المؤلف إلى المهدية 52-53.

المدخل إلى كتاب سيف الإسلام

... المداخل لفقه المالكية بمقدمات أصولية تنشئ فقه التنزيل، كان ... التي علقت بالأذهان منذ قديم، قاصرةً أصول الفقه على الإمام ... وهذه العلة قال أبو العباس القرافي (ت.684هـ) في صدر ... وبينت مذهب مالك ﷺ في أصول الفقه، ليظهر علوُّ شرفه في اختياره في ... في الفروع، ويطّلع الفقيهُ على موافقته لأصله أو مخالفته له لمعارضٍ ... فيطلبه حتى يطّلع على مُدرَكه، ويُطلِع المخالفين في المناظرات على ... فيندرج كتابُ اليابري تحت هذه البابة.

... علماء المالكية بمصر والمغرب يعرفون المدخلَ إلى كتاب سيف الإسلام ... عنه. فنقل عنه في القرن السابع القرافيُّ في الذخيرة ثم في تنقيح الفصول، ... في الموضعين، وناقداً اقتضاءَ كلامه جوازَ استثناءِ الكُلّ من الكل، مع أن فيه ... جمهور الأصوليين، وقد سلفَ له حكايةُ الإجماع في مَنعِه؛ ونصُّه في ... الفصول: «وحكى ابنُ طَلْحَةَ الأندلسيُّ في كتاب المدخل له في الفقه: إذا قال ... أنت طالقٌ ثلاثاً إلاّ ثلاثاً؛ في لزوم الثلاثِ له قولان. فَعَدَمُ اللُّزوم يقتضي ... الكلّ من الكلّ، مع أنه قد حكى في منعِه الإجماعَ؛ فهذه خمسةُ ...

... الونشريسيُّ (ت.914هـ) في المعيار المُعرِب، ثم الحطّاب الرُّعيني ... في شرح خليل، نقل من ينظرُ في الكتاب ماثِلاً بين يديه؛ فتقرّرَ أن الكتابَ ... العاشر بقي معلوماً على الأقلّ في بلاد المغرب الأقصى، وأنّ منه نسخةً

... (مقدمة المحقق) 1/ 2.
...

في فاس، في خزانة ابن الغَرْدِيس[1] أو غيره، والرَّجَاءُ غالبٌ أن يظهَرَ في خُرُومِ خزانة القروِيِّين إن شاء الله. وهذه بعض النقول عنه:

- الموضع الأول:

قال ابن طلحة في المدخل: «السَّبِيلُ السَّابِلَةُ[2] اسم لا يكاد يوجد له مُسمّىً، فلقد دخلتُ الطَّرِيقَ من الأندلس إلى إشبيلية ثمّ الى بجاية، وعبرْتُ الزُّقَاق، وتخيَّلْتُ وجودَ السبيل، ثم خرجتُ إلى المهدية، فلقيتُ في بلاد المغرب ما اعتقدتُ أنَّ الحجَّ معه ساقطٌ على أهل المغرب بل حَرَامٌ»، ثم قال: «ولكنَّ الانصرافَ فيما بين الله وبين العبد أوْلَى من

(1) هو محمّد بن محمّد، ابن الغِرْديس التَّغلبي قاضي فاس وابن قاضيها (ت.976هـ) (جذوة الاقتباس:
1/ 248؛ رت: 248): صاحب الخزانة العظيمة التي «حَوتْ من نفائس كتبِ المغرب والأندلس الشيءَ
الكثير، لاسيما كتبَ الفقه المالكيّ بأصنافها الأمّهات المطوّلات والمختصرات في الأصول والفروع،
والشُّروح والحواشي والتعاليق والطُّرَر، والنّوازل والقواعد والوثائق. وقد تسلسل العلم والرياسةُ
في آل الغرديس التغلبيّين بفاس أزيد من سبعة قرون» (المعيار: مقدّمة التحقيق: هـ ـ و).
وقد ذكر ابنُ الأحمر هذه الأسرة على وجه الإجمال في بيوتات فاس الكبرى (69؛ ر: 78). ولعل جدَّهم
الأعلى هو بَكّارُ بن عيسى الغرديس، من علماء سجلماسة بالقرن الخامس (ذُكر عَرَضاً في الذيل
والتَّكمِلَة: السِّفْر الثامن: 1/ 258)، وهو راوي صحيح البخاري عن أبي ذَرٍّ الهروي وصاحبه (الغنية:
92؛ التَّكمِلَة: 1/ 331؛ رت: 1175؛ 1/ 350؛ رت: 1244؛ برنامج شيوخ الرعيني: 75). ويذكرُ
الونشريسي من آلِ الغرديس: عليّ بن محمّد بن أحمد بن عيسى الغرديس، نائب قاضي الجماعة بفاس
(المعيار: 7/ 367).
ويكفي من شفوفهم في القديم أنّ عياضاً لمّا نزلَ حضرةَ فاس نزل بدار ابن الغِرديس قاضي فاس إذاك
(أزهار الرِّياض: 1/ 24).
وقد بقي بعضُ عقِبهم فيما نعلم مرتبِطاً بطلب العلم إلى حدود القرن الثّالث عشر الهجريّ، ففي الخزانة
الحسنيّة مجلّدٌ تحت رقم 5733، تملّكه عبد العزيز بن أبي بكر بن عبد الكبير الغرديس، وهو منسوخ بعد
سنة 1200هـ.
وحقيقٌ بأسرةٍ تسلسل فيها العلمُ والقضاءُ والكتابةُ بهذا المعنى أنْ تُوَرِّثَ خزانةً حفِيلةً، كانت هي
الأهْوَنَ للونشريسيّ على إنجاز موسوعتِه.
(2) سبيلٌ سَابِل: مسْلُوك.

تَقَحُّمِ هذه المخاطَرات؛ و﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾[1]، ﴿وما أصابكم من مُصِيبَةٍ بِمَا[2] كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾[3]»[4].

ـ الموضع الثاني:

وفي مدخلِ ابنِ طَلْحةَ ما نصُّه: «وإذا رجَعَ إلى مقلِّدٍ رجوع اضطرار؛ كرجلٍ يحفظ المسائلَ كمن يحفظ المدوّنة والعُتْبية والواضِحَة والمَوَّازِيَّةِ وما جمع منها كالنوادر ونحوِ ذلك، فإن اسْتُفْتِيَ مثلُ هذا، فالفَرْضُ عليه ألاّ يُفْتِيَ في مسألةٍ حتى تنزل حسْبَمَا هي في ديوانٍ منْ هذه الكتُبِ، فيكتُبُ الجوابَ عنها حاكِياً له منْ غير زيادة ولا نقصانِ حرْفٍ لا في بساط ولا عُرْف، فيكونُ كمن يُخْرِجُ الوصيةَ من داخلِ الدار إلى رجلٍ عند الباب، فإنْ زادَ أو نقَصَ فالفرْضُ عليه السّكوتُ؛ لأنَّ التقليدَ فاتَهُ والاجتهادَ فاتَهُ!»[5].

ـ الموضع الثالث:

عرّف ابن طلحة الحج بأنه إخلاص النية[6].

ـ كتابٌ في شرْحِ صَدْرِ رسالةِ ابنِ أبي زيْد:

بيّنَ ما فيه من العقائد[7]. وقد اقتصر على شرح المقدِّمة كما هو ظاهرٌ، خلاف ما فهِمَ بعضُ المترجِين، فظنُّوا أنه شَرْحٌ للرّسالة بتمامها.

---

(1) الروم: 3.
(2) صحفت في المطبوع: «فبما».
(3) سورة الشورى، الآية: 30.

ـ كتابٌ في الرَّدِّ على ابن حَزْم (ت. 456هـ):

عَدَّه ابنُ الأبّـار من مؤلفاته[1]، وذكرَه طَيَّ فهرستِهِ أبو جعفـر أحمـد اللَّبْليّ الفِهريُّ (623ـ691هـ)، بما يفيدُ وقوفَـه عليه والإفـادةَ منـه؛ غيـر أنَّـه لم ينصَّ على موضعِ النقلِ منه؛ لأنه ضمَّنَ لفظَ اليابُريِّ في تضاعيفِ القـوْل، فلم يتخلَّصْ كـلامُ هـذا مِن كلامِ ذاك.

جاء في الفهرست[2]: «... وإنْ كان ابنُ حزم كثيراً مـا يتقـوَّلُ عـلى الأشـعريةِ وعـلى غيرِهم، ويحكي عنهم مَّا لا يقولونه، وينسُبُ إليهم مّا يتبرَّأُونَ منه وينكرونَـه؛ لقُـصُورِ معرفتِه لعلُومهم، وكونِه غيرَ بصيرٍ بشيء مِّن كلامِهم، لأنّه إنّما قرأ كتبَهم وحدَه، على ما ذكرهُ الإمامُ أبو محمّد عبدُ الله بنُ طلحةَ في كتابِه، مـمّـا[3] توهَّمَ بعقلِه عليه؛ قال: هكذا أرَادوا. وهذا غيرُ سديدٍ.

ومَا ينبغي لأحدٍ أن يتكلَّمَ في مذهبِ أحَدٍ [من النّاسِ][4]، حتى يَقْرَأ عليهم، ويُفَسَّرَ له كلامُهم؛ فالعلومُ غوامضُ لا ينبغي لأحَدٍ أن يتجَاسَرَ عليها بعقْلِه. ولجهلِهِ بمذاهبِ القوْمِ صَدَرَ منه ما صَدَرَ. ولا يُشَكُّ في أنّ الرجـلَ حـافظٌ، إلاّ أنـه إذا شَرعَ في تفقُّـهِ ما يحفظُه، لم يُوَفَّقْ فيمـا يفهمُه؛ لأنّه قائلٌ بجميع ما يَهْجِسُ له!».

ولَئِنِ انثلجَ صدري لنسبة الكلامِ أعـلاهُ لأبي عبـد الله دون أبي جعفـر، فَلِنَصَاعـةِ بيانِه وانحياشِه إلى التزامِ الموضـوعية في النقـد، والاستمسـاكِ بعِصَمِ الحِلْـمِ في الـرّدّ، وطلبِ التَّحِلَّة للخصْم بالتعلُّلِ له، وتحرّي إنصافِه في معْرضِ الـمُشَاقَّة...؛ وهي أمورٌ تكادُ تُفتَقَدُ في ما تحقّقتْ نسبتُه للفهْريّ من نُقُـول؛ إذْ نراهُ تثورُ ثائِرَتُـه في التَّشْنيعِ عـلى

---

(1) التّكمِلَة: 2/ 251؛ المُستملَح: 192.

(2) الصفحة: 83.

(3) كذا في الأصل؛ ولعلها: «فما».

(4) زيادةٌ اضطررنا إليها ليستقيم الكلام.

ابنِ حزم، حتى ألحقَه بالبهائِم والمجَانين[1]، ونَسبه إلى التّخْليطِ والهَذَيان والهذْر[2] والحمق، وألحقه بالكَفَرَة[3]، وجَرَّده من كلّ فضيلة. وبيْن السّبيليْن: النقدِ والنقْضِ، شُقّةٌ سافِرة، وبعدُ ما بين المشرِقيْن.

ويدلّنا النصُّ المتقدّمُ على وجازته أنّ بنيةَ الكتاب قائمةٌ على سَوْقِ كلامِ ابن حزم، ثم الرّدُّ عليه، على طريقة الفَنْقَلَة، مما يسْتتْبعُ بالضّرورة اطّلاعَ اليابريِّ على كتب ابن حزمٍ قبل ذلك. ولعلّ صاحبَنا بعد هذا قد ساقَ أسانيدَه إلى كتب الاعتقادات في ردِّه، لإعلائِه من شأن الرّوايةِ والتّلَقّي، وليكونَ في أمنَةٍ من أن يُرمى بمثلِ ما رَمَى به خصْمَه من اعتدادٍ بنفسه وتشييخه للصحائف دون العوْد إلى الأسانيد.

ولنا أن نتساءل عن عِلّةِ عزْمِ اللّبْليّ ـ كما صرّح به[4] ـ على إفراد تصنيفٍ مخصوصٍ للردّ على ابن حزم، مع ما يُستروحُ من نقلِه عن كتابِ اليابريِّ من كفايتِه، وما يُستشفُّ في شهادتِه لصاحبِه بالإمامةِ مِن ريادتِه. فنقولُ: إن الدّاعيَ إلى ذلك أنّ كتابَ أبي عبد الله كان لا جَرَمَ كبيرَ الجِرْم، وأبو جعفرٍ مُغْرىً بالاختصار ـ كما هو ظاهرٌ في كتبه الموجودةِ، وما بقي وصفُه من المفقودة[5] ـ؛ فرأى أن يُيَسّر السبلَ في تلخيص الرّدود على الحَزْميِّ في سُفَيْرٍ لا تذهبُ بقارئه المذاهبُ في تحصيلِ براهينِه وأدلّتِه.

---

(1) فهرست اللّبْلي: 84.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر نفسه: 88.

(4) المصدر نفسه.

(5) أكبرُ كتب الفهري في مجلد، كتحفة المجد الصريح ووشي الحلل. وما دونها وهو الغالب، صغير أو جزء؛ كرفع التلبيس عن حقيقة التجنيس (نسخة القرويين)، وبغية الآمال في معرفة النطق بجميع مستقبلات الأفعال (تحقيق جعفر ماجد، ط تونس، 1972: 105 ص)، وفهرسته الصغيرة (تحقيق ياسين يوسف عياش وعواد أبو زينه الواقعة، ط بيروت، 1988: 162 ص من القطع الصغير، نصاً وتقديماً وفهارس)، وبرنامجه

ـ كتابٌ مشتمِلٌ على جُمَلِ علمِ أصول الدِّين:

يذكُرُ فيه ـ على حدِّ قوله ـ: «شُبَهَ المخالفين فيه والانْفصالَ عنهم والرَّدَّ عليهم»[1]. ولعلّه الكتابُ عينُه الذي إليه الإشارةُ بقوله: «والدّلائِلُ على حَدَثِه [يعني العالَم] وأنه لم يكنْ ثُم كانَ كثيرةٌ، غير أني عَدَلْتُ عن ذِكْرِ غامضِها المبْنِيِّ على العَرَضِ والجَوْهَرِ...لأنّي قد ذكرْتُه في كتابٍ غيرِه، فأغْنَى عن إعادتِه»[2].

وأيدينا صِفْرٌ إلاّ من هذا المختصَر، فلذاك لا نعلمُ شيئا عن كتابه المبْسوط. وقد نقل ابن رسلان الرّمْلي الشافعي (ت.844هـ) عن اليابري في لمع اللوامع في توضيح جمع الجوامع[3]، ولم نقف عليه فلا ندري أيَّ كتبِ ابنِ طلحةَ عنه النقل.

ـ هذا الكتاب:

سيأتي الكلامُ عنه.

خامسا ـ منثورات:

1ـ ابن طلحة اليابريّ عَلمان:

ينقل أبو حيّان كثيراً في ارتشافِ الضَّرَب[4]، عن محمّد بن طلْحة بن محمّد ابن عبد الملك بن خَلَف بن أحمد الإشبيلي المعروف بابن طلْحة (ت.618هـ)، من كتابه «بُغية الآمِل»؛ وهو من موارد الشّاطبيّ في المقاصد الشّافية[5] أيضاً، وإطلاقُه لابن طلحةَ دون تمييزٍ موقِعٌ في الإبهام والاشتباه بينه وبين صاحبِنا.

---

(1) انظر هذا الكتاب: 136.

(2) انظر هذا الكتاب: 141.

(3) توارد على تحقيق هذا الكتاب برسم الماجستير باحثان هما: يوسف بن سليمان العاصم وخالد بن مساعد الرويتع، بكلية الشريعة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، برسم السنة الدراسية 1425هـ.

(4) انظر فهارسه: 5/ 2625.

ولم يزل مشتبهان حتى جاء ذلك على العلامة ابن غازي فقال: «وفي اعتقاد محبكم أن ابن طلحة هذا النحوي، خلاف الفقيه صاحب «المدخل»، وأن حظه من مسألة الاستثناء اللسان دون الفقه»[1].

وهو اشتباهٌ له ما يبرّره:

- أوله واقعٌ في النسبة إلى الجدّ الأعلى.

- وثانيه واقعٌ في النّسبة إلى المدينة.

- والثالثُ تواطؤهما على فنٍّ عُرِفا بالتبريز فيه؛ فكلاهما نحويٌّ شهير[2].

وقد جرَّ الاشتباهُ الذي سبّبه الاقتصارُ على إطلاق «ابن طلحة» عاريةً عن أي تقييد، إلى ورود التّعريف باليابري وتمييزِ غيرِه عنه، ضمْنَ طُرَرِ أبي العبّاس أحمد بن يحيى الونشريسيّ على أجوبةٍ كان رفعها إليه ابن غازي، وسمّاها بالإشارات الحسان المرفوعة إلى حَبْر فاس وتلمسان، وضمَّنها المَقّريُّ بتمامها في الأزهار[3]، وأصلُ الكلام فيها استفسارُ الونشريسي عن «أبي العبّاس العشّاب[4]، الذي نَقَلَ عنه ابن عَرَفة في فَصْل الاستثناء من كتاب الطّلاق»[5]. ويجدُرُ بنا سَوْقُ طرَفٍ من هذا السّجال لفائدته في هذا الباب: «وأما أبو العبّاس العشّاب الذي عُرِفَ بابن طلْحة، فلا يعرفه جُلُّ سيادتكم إلاّ من كلام ابن عرفة، وكأنّه مؤرِّخ.

---

(1) أزهار الرّياض: 3/ 77.

(2) لكليهما ترجمة في كتب طبقات النحاة.

(3) 3/ 66-87.

(4) توفي سنة 736هـ. انظر ترجمته في: كتاب العمر لحسن حسني عبد الوهاب: 1/ 161؛ طبقات المفسرين: 1/ 66.

(5) يعني كتابه «المبسوط في ال...

قال أحمد المَقَّرِي ـ وفقه الله ـ: ألفيتُ على طُرّةِ هذا المحَلّ بخط سيدي أحمد الوانشريشي رحمه الله ما نصُّه: قلت: أبو العبّاس العشّاب المعروف بابن طلحة في كتاب الطلاق (وقد وُهِمَ فيه، وعُرِّفَ في ترجمةِ مَواقعِ الشهادات بابن الخبّاز النّحوي): هو أحمدُ بن محمّد بن إبراهيم المُرَادي المعروف بالعَشّاب [...].

ولنرجعْ إلى تكميل كلام ابن غازي.

قال رحمه الله: نعم، ابنُ طلحةَ الذي عُرِّفَ به[1]: هو شيخُ محمودٍ الأعرج[2] الزمخشريّ، قرأ عليه كتاب سيبويه بمكّة ـ شرَّفها الله تعالى ـ؛ سمعتُ ذلك من شيخنا الأستاذ سيدي أبي عبد الله الكبير ـ برَّدَ الله تعالى ضريحه ـ... وفي اعتقاد محبِّكم أنَّ ابنَ طلحة هذا النحويّ، خلافُ الفقيهِ صاحب «المدخل»، وأنَّ حظه من مسألة الاستثناء اللسانُ دون الفقه. فإنْ صَحَّ عند سيدنا أنّه هو، فليُفِدْنا به متطوِّلا مأجوراً مشكورا.

قال أحمد المقّري ـ وفقه الله ـ: وجدتُ على طرّة هذا المحلّ بخط سيدي أحمد الوانشريشي رحمه الله ما نصّه: قلت: بل هو هو، وهو عبدُ الله بن طلحة بن محمّد عبد الله اليابري[3]، نزل[4] إشبيلية، أبو بكر وأبو محمّد، الأُولَى أشهرهما ...».

ولنرجع لكلام الإمام ابن غازي.

---

(1) حشَّى المحققون على هذا الموضع فقالوا: «أي الذي عرف بابن الخباز النحوي، كما مر في أول هذه الصفحة».

(2) هذا النعتُ من ابن غازي ردٌّ فعل على وسْمِ الزمخشري أهلَ السنة بأقبح النعوت وأفحشها في بيتين شهيرين له، وتجدُ صدىً لهذا أيضا في كتابه درة الحجال. ن تعليقنا على بيتين للزمخشري في تحقيقنا لنكت البسيلي: 2/ 207 وما بعدَها.

(3) ضبط المحققون الباء بالكسر؛ وهو خطأ.

قال رحمه الله: وثَمَّ ابن طلحة آخر، وهو مخاطِبُ أحد بني زَغْبُوش[1] بقصيدة مدحية زائية الرّوِيّ، هائيّة الوصْل، حسبما ذكر ابنُ عبد الملك في تكملته»[2].

وقد رجعتُ إلى المبسوط لابن عرفة فوجدت ما نصُّه: «وفي المحصول[3] وغيره: الإجماعُ على فساده. القرافيُّ: لابنِ طلحةَ في «أنتِ طالقٌ ثلاثا إلا ثلاثا» قولانِ: أحدُهما ينفعُه استثناؤُه. اللَّخمِيُّ: شَرْطَ نيّتِه قبل إتمامِ اليمين. فإنْ كان مستثنيا[4] صَحَّ في المستغرَق؛ فلا يلزمُ في «أنتِ طالقٌ واحدةً إلا واحدةً» شيءٌ[5]، إن قال نويتُه في محلّ لو سَكَتَ لم يلزمْه شيء، لأنه طلاقٌ بلفظٍ دون نية ...»[6]. وليس في هذا الموضع من

---

(1) ذكِرَ عرَضاً من بني زَغبوش: أبو عبد الرّحمن عبد الله بن القاسم بن زغبوش المكناسيّ في الذّيل: س 5/ ق 1: 161؛ 2/ 462؛ ولا تُعْرَفُ له ترجمة، على أنه من «أسرة الزّغابشة بمكناسة الزيتون، الذين بادروا إلى تأييد الدّولة الموحدية أوّلَ ظهورها، فقتَلَ منهم المرابطون جماعة، ونال مَن بقي منهم جاهاً كبيرا عند الموحّدين».

وأبو عبد الرحمن هذا هو القائل:

أقْصِرْ فإن الذي تراه — من اكتحالٍ بالمقلتين

دخانُ قلبٍ قد أحرقته — نيرانُ حزنٍ بغير مَيْن

فصعَّدَتْه أنفاسُ وَجْدي — فَحَلَّ منيّ بالناظِرَيْن

وانظرْ إلى ذا الرمادِ منه — كيف تبدَّى بالمرفقين

فحبُّ آل النبي حَتْمٌ — على البرايا وفرضُ عين

ولا يزالُ إلى اليوم جامعٌ بمكناس يعرف بجامع «صَابَةْ بَنْ زَغْبُوش».

انظر زواهر الفكر لابن المرابط: 1/ 239؛ الذيل والتّكمِلَة: س 8/ 2: 468؛ متناً وحاشية.

(2) أزْهَار الرِّياض: 3/ 75ـ78.

(3) في النسخة: «الحصول».

(4) في النسخة: «مستفتيا»؛ وهو تصحيف.

(5) لعلها أن تكون كذلك.

(6) المختصر الفقهي لابن عرفة (نسخة خزانة ابن يوسف رقم 454): غير مرقّم.

مختصرِ ابنِ عرفة تعريفٌ بـابن طلحـة، وقـد يكـون عَـرَّفَ بـه في الـشَّهَادات كـما ذكـر الونشريسي[1].

ولَمَّا لم أقف على تعريف ابن عرفة بابن طلحة المقصود عنده، فلا يتوجَّه لي تحقيقُ هل أصابَ تعيينَه أم وَقَعَ في الاشتباه.

وقد بحثتُ عن بعض اختيارات الزمخشري التي شَايَعَ فيها شيخَه اليابريَّ فلم أحظ بشيء، ومع أني وجدتُ د. فاضل صالح السّامرائي يقول في أصْل المشتقات: «إن الفعل والمصدر أصْلان، وليس أحدُهما مشتقا من الآخر، واختارَهُ عبدُ الله بن طلحة اليابريُّ أستاذ الزمخشري»، وهو يحيلُ في هذا على شرح التصـريح للأزهري، إلاّ أن العَوْدَ إليه كَشَفَ أنَّ الموضعَ مُجْملٌ لا يُصَارُ فيه إلى تعيينِ أيِّ «ابـنِ طلحـة» المقـصود إلاّ بقرينة، والقرينةُ غائبةٌ، ولم أدْرِ مستندَ الباحث في الجنوح إلى اختيار صـاحِبنا دون ابـن طلحـة الآخر. ونصُّ ما في الشرح: «وَزَعَمَ ابـنُ طلحـةَ أن الفعـل والمـصدر أصـلان، ولـيس أحدهما مشتقا من الآخر»[2].

2ـ بين اليابريِّ وكتابِ سيبويه والزّمخشري:

أ ـ إمامةُ اليابري في النحو:

مما يستوقف مَلِيّاً في مسْـرَد مؤلفات أبي محمَّد خلوُّها من أيّ وضْعٍ معلوم في النحو، على شدّة عارضتِه فيه، وعروُّ تحلياته عن تحليةِ «الأستاذ»، مـع جَرَيَـان العُـرف «أنـه لا يُلقَّبُ بالأستاذ في المغرب إلاّ النّحْويُّ الأديب»[3]. فهل يكونُ اشتباهُ نسبتِه بنحويٍّ كبير كمحمّد بن طلحةَ الإشبيلي المعروف بابن طلحة (ت.618هـ)، قدْ حَسَم الصفقةَ لصالح الأخير باعتبارٍ أغلبيٍّ في وضوحِها؟، وإنْ كان ذلك لا يتوجَّـه أيـضا، لأنـه لـيس وراءَ

---

(1) تخلو أسفار نسخة ابن يوسف من كتاب الشهادات.

(2) شرح التصريح على التوضيح: 1/ 492.

(3) خريدة القصر (قسم شعراء المغرب والأندلس): 3/ 571.

في سيبويه والمعرفةِ التامةِ به تبريزٌ، ومَن يستحق صفةَ «الأستاذ» إن لم يستحقَّها القائمُ بتبيينِ الكتاب وبيانِ مُعَمَّـاه؟!.

ولكنَّ الناقدَ ابنَ عبد الملك، لم يفته التنصيصُ على هذا المَلْحظ من ترجمة الرجل في حفظ لنا منها كتابُ أزْهَار الرِّياض، وهي جليلةُ الفائدة؛ لأنَّ من جاء بعدَه تصرَّف فيها، فاختصرَ أو حذَفَ بعضَ عباراتٍ ظنّها من حَشْوِ الكلام؛ فمِن ذلك قوله «[كان] ماهراً في النّحو»، فإنها على دلالتِها مما خلتْ منها كتبُ التراجم، وهي عبارةٌ مهمةٌ ولاسيما إذا ما اعتبرنا استقلالَها ولم نكن مجْدودين بالعثور على كلام أبي حيّانَ الواردِ بعدُ. وقد استعاضَ عنها ابنُ الأبَّار ـ مع كونه متقدِّماً على ابن عبد الملك ـ بقوله: «كان ذا معرفةٍ بالنحو والأصول»، وبينها وبين عبارة الذَّيل بَوْنٌ يعرفُه كلُّ من تذوق الأساليب العربية. ويبدو أن المرّاكشي عرفَ شأْوَ الرجل في النحو، فلم يُتابعْ عبارة القضاعيّ، واختار عبارةً تنِمُّ عنْ قدر الرجل، وزاد بعده قوله: «وكانت له معرفةٌ تامة بكتاب سيبويه، وبسببه ارتحلَ إليه الزمخشري من خُوارِزْم لقراءته عليه»[1]. ولم ينبِّه ابن الأبَّار إلى هذا الأمر ولا أشار إليه.

ولكنَّ النحويَّ الذي سيجلو الغبارَ أكثر عن مكانة الرجل، يبقى أبا حيان الأندلسي، الذي وضَحَ قدْرُ تجِلَّته له، وقصْدُه في رفْع الجهالة عنه، وتعريفِ الناس به، حين لم يرضَ بأن يقولَ إنه «رجلٌ من أصحابنا»، حتى أردَفه بقوله «من أهل جزيرة الأندلس»، وترقَّى به بعد ذلك ليكيلَ له أوصافاً يقدُرها قدْرَها كلُّ من عرف مكانة أبي حيانٍ في نُحَاة العربية. وهو بعدُ قد ذكرَه على الأقلِّ في اثنيْن من كتبه؛ ذَكَرَه في شرح التسهيل في باب القَسَم كما مَرّ، وذَكَره في تفسيره البحر المحيط، وثاني الموضعيْن مما خفي على جمهرة الباحثين، لأنه جاء عَرَضاً في وقفةٍ لأبي حيان مع الزمخشري، وإليكَ النص بتمامه: «وأما قولُ الزمخشري «...وهذا وأمثالُه...» إلى آخر

[1] أزهار الرِّياض: 3/ 77.

تلامذه، فهو يدل على أنه جثا بين يدي الناظر في كتاب سيبويه؛ وذلك صحيح ... من حوادث ... في شبيبته إلى مكة شرّفها الله تعالى، لقراءة كتاب سيبويه على رجل من أصحابنا من أهل جزيرة الأندلس، كان مجاوراً بمكة، وهو الشيخ الإمام العلامة المشاور أبو بكر عبد الله بن طلحة بن محمد بن عبد الله الأندلسي من أهل يابرة من بلاد جزيرة الأندلس...».

- **أولا ـ نسخة اليابري من كتاب أبي بشر:**

وقر في ذهني لأول وقوفي على عزو نسخةٍ من الكتاب لابن طلحة، أن المقصود عند ابن طلحة الإشبيلي، المذكور آنفاً[1]، فقد كان هذا «إماماً في العربية متقدماً في فهمها، متحققاً بمعانيها، متيقظاً لدقائقها، صدرَ أساتذةِ إشبيلية في ذلك غير مدافع... ومصنفاته في النحو مشهورةٌ معروفة الفضل جمّةُ الفوائد»[2]. ولكنه يرد في نسخة باريس رقم 1155 من الكتاب، في هامشٍ بظهر الورقة الأولى أن ما كان عليه علامةُ (ط) فمن نسخة ابن طلحة»[3]، فظهر أن المرادَ على الحقيقة صاحبنا بقرينة ذكر الزمخشري وغيرها، مما هو مبثوثٌ في كتب التراجم.

والخبرُ أعلاهُ على وجازته يفيدُ غير فائدة:

ـ أولا: أن لابن طلحة نسخةً من كتاب سيبويه، عُرِفت عنه وقُرئت بين يديه؛ وقد طُرِّزَتْ طُرَرُ نسخة باريس المذكورة آنفاً بالفروق بين نسخٍ شتّى منها نسخةُ اليابري، بل إن «أكثرَ من نصف تلك الشروح والاختلافاتِ ترجعُ أصلا إلى علامة (ط)»[4].

(1) سلف لنا التنبيه إلى جواز الخلط بينهما على كثير من الناس، ووقع التعريف بهذا ضمن أعلام يابرة.

(2) الذيل والتكملة: 5/ 1236 رت: 684.

(3) الكتاب: 1/ 48.

(4) المصدر نفسه.

ـ ثانيا: أن الزمخشريّ لم يقرأ الكتاب على اليابريِّ فحسب، وإنـما انتسخ نـسخةً عـن ضده، وعن هذا الفرعِ المنتسَخِ عُرِفَ الأصلُ.

ـ ثالثا: أن تتبُّعَ هذا الأصل، يُفضي إلى حقيقـةِ أنـه سَـلِمَ إلى اليـوم، ذلـكَ أن نـسخةَ متحف الآسيويِّ بأكاديميـة العلـوم بسان بِتِرْسْـبُرْغ رقـم 403، تعـدُّ صـورةً عنـه، وتمتاز هذه النسخة بأنها لم تُقْحَم عليها إضافاتٌ خارجيّة»، فضلا عن أنّ تاريخَ نـسخِها متأخرٍ (1138هـ)»[1]، يثبتُ أنها بقيتْ معروفةً في أوساط النسَّاخ والتدَاوُل القرائيِّ.

ونقف مع[2] Genevieve Humbert عـلى تـصديقِ النتيجـةِ الأخـيرة، فقـد قادَهـا تعَيُّبُ الدُّؤوبُ إلى العثور على نسخةٍ أخرى من الكتـاب مؤرخـةٍ في 647هـ رُباعيـةِ التجزئة، نسخَها عبد المحسن بن مزروع بن معافا[3] البصْـري، وفَـرط للـدّكتور فـؤاد سِزْكَين أنْ أشار إليها، وهي في تقديرها من غـير شـكّ، أصـلُ كـلِّ النـسخ الحديثـةِ الممثلة لنسخة A في مقدمة دِرنربغ، وقـد أتيحـتْ لهـا فرصـةُ الوقـوف عليهـا بالمكتبـة العمومية بشوروم (Çorum) بتركيـا، خـلال ثلاثـةِ أيـام قـضتْها ثمـة، وقـدْ حُفِظـت النـسخـةُ تحت رقـم (2562ـ2565) عمـومي أصـول. وسـترِدُ في تـضاعيفِ هـذه النسخة وعلى طررِها، تعليقاتٌ ذاتُ أهمية كبرى في الاسـتيثاق منهـا والـثؤوبِ بهـا إلى أصلِ ابن طلحـةَ، الـذي يمثّـلُ عـلى الأقـل، رَافـداً مـن روافـدها إنْ لم يكـن أصـلَها الأصيل؛ فمنها:

ـ أنه ورَد بعد عبار المتن «وقال أبو عبد الله الرَّبَاحي: فقرأْتُه أنا على أبي القاسـم ابنِـه، وهو ينظرُ في ذلك الكتاب بعينِه، فقرأْتُه عل أبي مراراً، تعليق كالآتي: «كُتب من نـسخة طه نقلتُه من خطِّ الزمخشري على الوجه»[4].

---

(1) الكتاب: 1/ 49.

(2) Les voies de la transmission du kitab Sibawayhi: 93-94.

(3) كذا في النسخة.

(4) Les voies de la transmission du Kitab Sibawayhi : 226-227.

- ووقع في الورقة 184، قولُ الناسخ: «في آخرِ الجزء الأول من كتاب سيبويه من نسخةِ الزمخشري بخطِّه ما صورتُه: «نقلتُ هذه الحكايةَ[1] من نسخة الشيخ الإمام ابن طلحة من آخر الكرّاسة الأولى من الكتاب: أبو الخصيب الفارسيّ ...»[2].

ويبدو أنَّ أصْلَ ابن طلحة، وقعَ أيضاً ـ من طريق جارِ الله ـ لناسخٍ آخر هو محمد بن غنيم بن سالم بن حسن بن حسام الدِّين الدمنهوري، ومع أن هذا متأخِّر، إذ أتمّ نسختَه سنة 1143هـ، فإنه نَقَلَ إلينا تجزئةَ أصْلِ اليابري المعتمِدِ على نظامِ الكراريس، حيث نجدُ في نسخةِ السليمانية في إسطنبول رقم 4575، وهي من مجلّدٍ واحد تامّ[3]، التوقيفَ على مواقع التجزئة، فيقول مثلا نهايةَ الفَصْل 276 من الكتاب: «آخر الحادية عشر من كراريس ط»، وفي نهاية الفَصْل 304: «آخر الثانية عشر من كراريس ط»، وفي آخر الفَصْل 317: «آخر الكراسة الثالثة عشر من ط». ولا تستطيعُ هذه التوقيفاتُ أن تَؤُولَ إلاّ إلى الزمخشري، وهي تمثِّلُ من جهتها وجْهاً أدْنَى من الوصْفِ الكوديكُولوجِيِّ لنسخة شيخِه[4].

ومع كثرةِ الملاحظات والشُّروح والفروق التي تضمنتْها نسخةُ ابن طلحة، فقد طُوِيَت كلُّها أثناءَ النّشر إنْ في طبعةِ أوروبا أو طبعة هارون، ولم يصلْ إلى القارئ منها غيرُ شيء يسير لا يتميز، فقد اعتمدَ الشيخ عبد السّلام على درنبرغ في نسخة باريس، وفاتَه أن يثبتَ طُرَرَها، وأحال رمز (ط) عنده إلى الطّبعة الأوروبية، ولم يقف على نسخة بترسبرغ أيضا.

---

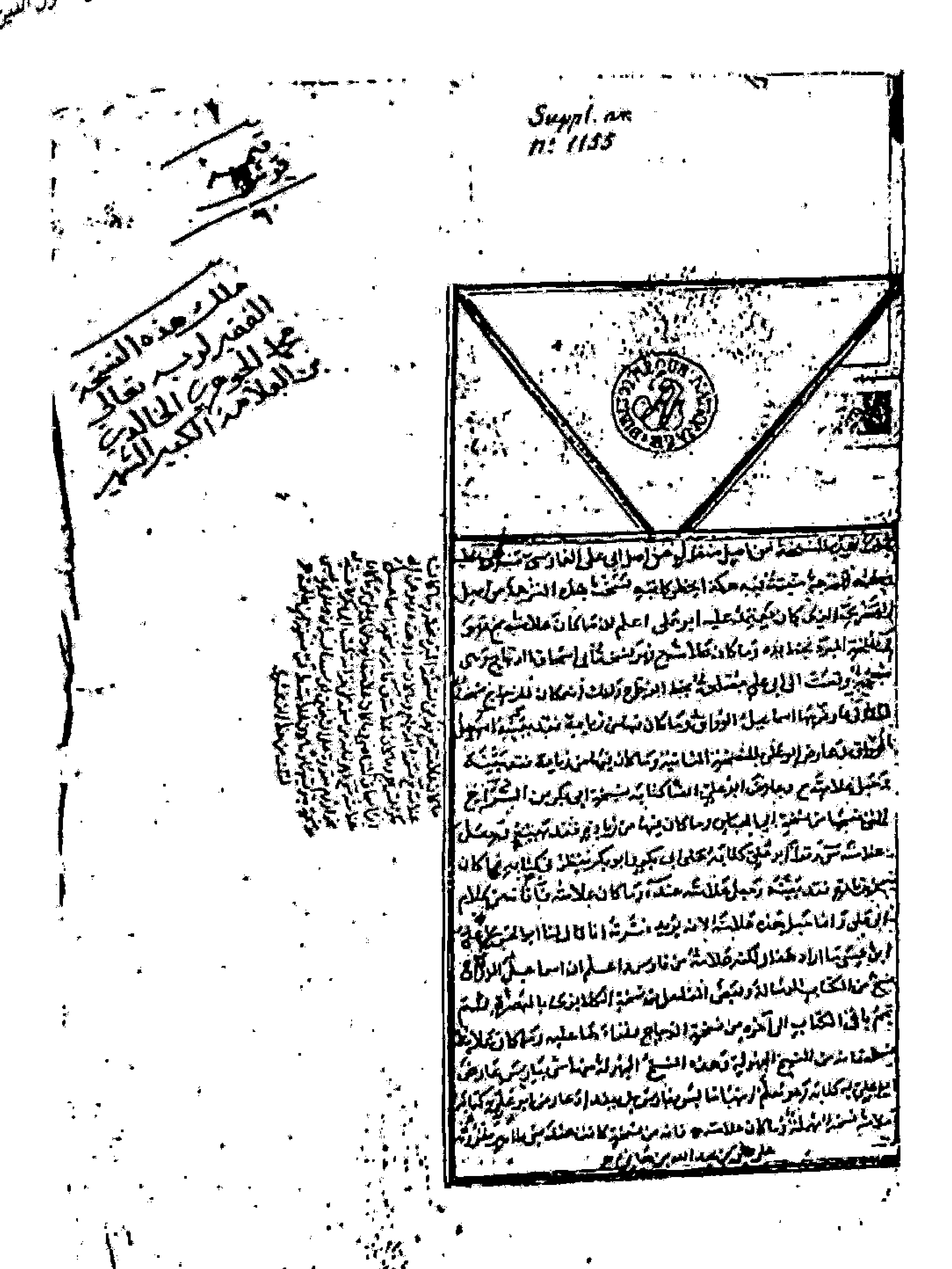
(1) يعني الزنبورية.

(2) Les voies de la transmission du Kitab Sibawayhi : 229

(3) المصدر نفسه: 308-309.

(4) المصدر نفسه: 107.

ويجدُر بنا أن نقف ملياً عند نسخةِ باريس، التي توارَدَ على اعتمادها والإشادةِ بها كل من سلفستر دي ساسي وهرتويغ درنبرغ ثم عبد السّلام هارون، لنشير إلى احتمال أنْ تكونَ صورةً عن نسخةِ الزمخشري الموسّعة، التي اعتمدَ فيها أصْلَ أستاذِه اليابُريِّ، ثم وشّاهَا بطُررِ غيرِه، ونميلُ إلى هذا بسبب أنَّ درنبرغ لمّا نَقل حاشيةً بصدْرِ أوّلِ ورقةٍ من المخطوط، بها تقييدُ الرّموزِ المبْثُوثة في النّسخة، فاتَهُ أمرٌ مهمّ، فساقَ عبارةً أخيرةً هي من إنشاءِ ناسخِ الكتاب، مساقَ ما نقَلَه هذا عن غيرِه وِجَادَةً؛ وبيانُه أنه وَردَ في التّقْييد: «ما كان علامتُه مح فهو من نسخة المبرِّدِ بخطِّه، وما كان علامتُه ح فنسخةُ الزَّجّاج. وما كان ب أو عنده فهو عن أبي بكْر السَّرّاج. وما كان علامتُه ق فإنه من نسخة إسماعيل بن إسحق القاضي. وما كان علامتُه فا فهو عن أبي عليٍّ. وما كان علامتُه سح فإنه من نسخةٍ في خزانةِ كتُبِ أبي بكر الإخْشِيدِيِّ بخُوارزْم، مقروَّةٍ على الشيخيْن أبي سعيد السِّيرَافيِّ وعليِّ بن عيسى موشَّحةٍ بتوقيعهما. وما كان علامتُه ط فمن نسخة ابنِ طَلْحة هـ. نَقَلْتُ من خطِّ الزمخشريِّ»[1].



من أول نسخة باريس من كتاب سيبويه
رقم 1155 عربي (إضافات)

ولم يميِّز درنبرغ بين الوجادةِ وبين عبارةِ الناسخ «نقلتُ من خطِّ الزمخشري»، فصارَ الكلام عنده[1]: «وما كان من علامتُه ط فمن نسخةِ ابن طلحة نُقِلَتْ من خط الزمخشري»[2]، وتلك عبارةٌ موهمةٌ أنَّ تعلُّقَ الزّمخشريِّ بنسخةِ ابنِ طلحةَ لا غير، وأنَّ ما بينه وبين النّسخ الأخرى منقطعٌ، وفي ظنّي أنَّ هذا المعنى غيرُ مرادٍ البتّةَ إذ يُنتجُ عكسَ المقصود؛ لأنَّ علامةَ تَمامِ الكلامِ المشارِ إليها بالهاء المغلقة (ه)، مجوَّدةٌ في النّسخة، عقِبَ قولِه «ابن طلحة»، فظهرَ أن الكلامَ منقطعٌ، وأن العبارةَ الأخيرة للناسخ، ينصُّ فيها على أنَّ كشْفَ الرموز منقولٌ عن خطِّ الزمخشري، وبذلك يقوى احتمالُ أن تكون نسخة باريس 1155[3]، نسخةً موسَّعةً لجارِ الله، استفادَ فيها من كلِّ ما وقع بيده من أصول الكتاب المعتبَرَة، بضميمةِ أنه سلَكَ ضِمنَها نسخةَ أبي بكر الإخْشِيديّ، وقد كانت ثاويةً بخُورازم، وهي بلدةُ محمودٍ كما هو معلوم، وذَكَرَ نسخةَ ابنِ طلحة، وهذه لا تُعْرفُ إلاّ من طريقِه.

وبالمكتبة الوطنيّة بباريس نسخة أندلسيةٌ من سيبويه، كُتِبَ عليها «سِفْرٌ فيه جميعُ كتاب أبي بشْر عمرو بن عثمان بن قَنبر البصري المعروف بسيبويه»، وبإزاء هذا العنوان وقَّعَ ناسخُ السِّفْر بقوله «الله ثقةُ علي بن خروف»[4].

---

(1) انظر الكتاب: 1/ 48. وتابعه عليه الشيخ هارون.

(2) تفطنت الأستاذة جونيفيف لوهَم قراءة درنبرغ وما يترتب عليه. انظر:

Les voies de la transmission du kitab Sibawayhi: 94.

وقد صُدِّرَ عندها التقييدُ بعبارة «على الأصل المنقول هكذا»؛ وهي عبارة مزيدةٌ من نسخة شوروم بتركيا، ولا وجود لها في نسخة باريس. انظر كتابَها أيضا: (لوحة XVII).

(3) مرت معنا صورة صفحتها الأولى وشيكا.

(4) انظر

وهذه النسخةُ من أنفس الأعلاق، صحّةً وجمالا، كُتِبت سنة 562هـ[1]، وانتهت قبل تَرْحِه بباريس إلى أبي الثَّناء شهاب الدين محمود الألوسي (ت.1270هـ)، وعليها ختمُه وتوقيعُه وإجازتُه للسّيد عبد الغفار بتاريخ 1265هـ أي قبل وفاته بخمس سنوات، والظاهرُ أنها دخلتْ ملكَ المكتبة الوطنية الفرنسية بتاريخ 18 يونيو 1910م[2]. وقلّما تخلو صفحةٌ من هذه النسخة من رمز (ط)، ومع ترْدَادِ النَّظر، لم أظفرْ بقاطع يربط بين الرّمز واليابري، أو يجعل الطاء هنا اختصاراً لـ«طرة» فحسب، وهو صنيعٌ معتادٌ في المخطوطات المغربية.

وتَتَّشِحُ هذه النسخة بتعليقات وشروح كثيرة، بعضُها يشي بإعجاب الناسخ الضَّلِيع ـ وهو هنا ابنُ خروف الحضرمي ـ بعِلْم سيبويه؛ كقوله في إحدى الطرر على باب ما شَذَّ من المعْتَلِّ على الأصل: «ما رأيتُ أصحَّ من اعتلالِك؛ لله دَرُّك!»[3].

---

(1) يظهر أن الأعلم الشنتمري (ت.476هـ)، اعتمد في تحصيل عين الذهب، على أصلٍ من سيبويه، يتفردُ في آخره بزيادةٍ وقف عليها ابن خرُوف بأخرة في أصلٍ عتيقٍ وصَفَه بقوله: «ألفيتُ في نسخة عتيقة شرقية، وكان عليها خطُّ أبي علي الفارسي رحمه الله وكانت منقولةً من كتاب أبي بكر ابن السَّرَّاج رحمه الله: أنا أبو بكر، قال أخبرني أبو العباس، قال: حدثني المازني، قال: رأيت بخط سيبويه في آخر كتابه، عند رجلٍ من بني هاشم يقال له عبد السلام بن جعفر، للفرزدق:

وما سُبِقَ القَيْسِيُّ مِنْ ضَعْفِ حِيلَةٍ ... ولكنْ طَفَتْ عَلْماءِ قُلْفَةُ خَالِدِ

يريد على الماء».

انظر نسخة باريس رقم 6499 عربي: ورقة 164 ظ.

(2) كتب في صَفْحٍ رَقِّيٍّ في بُداءة النسخة بالفرنسية:

«عربي 6499»

[تحته ختمُ الخزانة]

«مجلد من 165 ورقة

18 يونيو 1910».

(3) نسخة با...

... نسخة هذه الطُّرَرَ في مصوَّرَتي بالإيراد، لدقَّةِ خطِّها وخفائها، ولذلك سأجتزئ ... في النسخة الباريسية التي فاتَ الاعتمادُ عليها وقتَ تحقيق ... وقد نَصَّ ابنُ خروف نهايةَ نسختِهِ النصَّ على نهايةِ معارضتِهِ لها بأصلين[1]، ... قراءته للكتاب فقال:

«قرأ عليَّ وأخذ جميعَ كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنبر، المعروف بسيبويه عن الفقيه الأستاذ علاَّمةِ العَصْر، وأوْحَدِ الدهر، الفقيه القاضي[2] الأجل الأديب النحوي الأكمل، أبو[3] حفص عمر بن الفقيه القاضي أبي محمّد عبد الله ابن عمر الشَّنْتَمَري، والفقيه الأستاذ الأديب النحوي، أبو ذَرّ مصعب بن الفقيه الأستاذ أبي بكر ابن مسعود الخُشَنِيّ، وعليّ بن محمّد بن خَرُوف[4] الحضرمي ـ عفا الله عنهم ـ أخذ تفقُّهٍ وتدقيقٍ، وروايةٍ وتحقيقٍ، واستقصوْا جميعَ ذلك، فكمُلَ لهم بقراءة الأستاذِ بمنتصف عام ثمانيةٍ وخمسين. ونَقَصَ لأبي ذرٍّ وعليٍّ منه شيءٌ أكملاه في أوّلِ العام الثّاني، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد سيد المرسلين، وسمعتُ [عليه] نحوَ ثلثِهِ الأول مرّةً ثانيةً، وسمعتُ [مرّةً] ثالثةً نحو نصفِه الأوّلِ [عليه أيضاً] مع غير أبي حفصٍ وأبي ذرّ أكرمهم الله تعالى»[5].

---

(1) أحدهما أصل أبي نصر.

(2) الكلمة فوق السطر، مهورٌ بعلامة التصحيح.

(3) كذا في الأصل.

(4) ... محمد خليفة بدبري في تقديمه للقطعة التي حققها من تلقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب (٥ : ٦)، للدلالة على أن الحضرميّ لم يكن يرتضي لقبَ «ابن خروف»، بكَوْن ديباجة شرحه ... مما اقتصر فيه على قوله «قال علي بن محمد الحضرمي».
قلت: وهذا مردودٌ بكون هذا اللقب ثابتاً مجوَّداً بخطه في أكثر من موضع في نسخته بيده من الكتاب.

(5) المصدر نفسه ورقة ١٥٩ ظ.

وبصفحة العنوان فوائدُ وخطوطٌ شتى؛ ففي أعلاها، شهادةُ سماعٍ لابن خروف، هذا نصُّها:

«قال عليّ بن محمّد بن خَرُوف ـ عفا الله عنه ـ: وسمعتُ بعض هذا الكتاب تفقُّهاً (...)[1] على الفقيه الفاضل الزاهد، أوْحَدِ زمانه: أبو سليمان داود بن يزيد السَّعْدي[2]... قال: قرأتُ جميعَه على الأستاذ الأوحد أبي الحسن عليّ بن أحمد بن خَلَف المُقري، قال: أخبرني به أبو زيد (...) أبو بكر محمد بن هشام المُصْحَفِيّ، عن الأستاذ أبي عبد الله محمد بن فَتْحُون التُّجيبي النحوي، عن الأستاذ أبي عبد الله محمّد بن يحيى الرَّباحِي، يرفَعُهُ إلى سيبويه، بالسَّنَد المذكور.

قال عليٌّ بن محمّد: وحدّثني به شيخُنا الفقيه المحدّثُ الحافظ الزاهدُ الوَرِعُ أبو بكر يحيى بن محمد بن رِزْق قال: أخبرني به شيخنا الأستاذ العالم أبو الحسن عليّ بن أحمد بن خلف [ابن البَاذِش] في كتابه في مجلسه بأَغَرْنَاطَةَ بالسَّند (...)[3] قبل (...)[4]».

وتحت العنوان المتورّم، كَتَبَ الناسخُ بيتاً يترجمُ ما كان يضطَرِمُ في نفسِه من إعزازٍ للنسخة، ويشي بمبلغ تجويدِها وإتقانِها:

بالله يا مُستفيدا من غَرائِبِهِ لاَ تَغْفُلَنَّ بأنْ تدعُو لكاتِبِهِ[5]

---

(1) طمس بقدر كلمة.

(2) من الطريف أن أبا سليمان هذا كان يستظهر كتاب سيبويه كسورة من القرآن. من الذيل والتكملة: 4/ 218.

(3) طمس بقدر كلمة.

(4) طمس بقدر خمس كلمات.

(5) غُمَّتْ علينا «الكاتبه»، والظن بها أن تكون كذلك.

وفي ثلثِ الصفحة الأخير، إجازةُ ابنِ طاهرٍ الخِدَبّ بخطه لابن خروف؛ وهذا نصُّها:

«يقول محمَّدُ بن أحمد بن طَاهِر (...)[1] الأنصاري ـ عفا الله عنه ـ: أخذ عني الأستاذُ الأديب (...)[2] أبو الحسن عليّ بن محمّد بن عليّ الحضرمي المعروف بابن خروف ـ أكرمه الله بتقواه ـ جميعَ كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر المعروف بسيبويه رحمه الله أخذ تفقُّهٍ وتحْذِيق، وروايةٍ وتحقيق، واستقْصَى جميعَ ذلك فكمُلَ له بحمد الله، عقب جمادى الآخرة، من عام تسعة وخمسين وخمس مئة، وكتب محمد حامداً الله تعالى ومصليا على النبي ﷺ».

ونقل ابن خروف أيضا في وسط الصفحة وجادةً مضمَّنُها رسْمُ قراءةٍ أَلْفَاهُ على ظهر كتابِ أبي نصر، بخطِّ أبي بكر ابن صاحبِ الأحباس.

وبالجملة، فالنسخةُ تستحق أن تصوَّرَ كما هي ويُقَدَّمَ لها، لأنها آيةٌ في الصّحة والجمال.

- ثانيا ـ سند اليابري في كتاب سيبويه:

قرأ صاحبنا الكتاب على شيخٍ له قدحٌ مُعَلّى في صَوْغ ثقافةِ الأندلسيّين في عصره، بحيث يَعِزُّ أن تتصفَّحَ فهارسَهم دون أنْ يلقاك اسمُه في فنونٍ مختلفة، أعني الحافظَ أبا علي الحسين بن محمّد الغسّاني الجيّاني (ت.498هـ). وقد ظفرنا بهذه الإفادة النّادِرَة، والإسناد النفيس في مطاوي «البحر المحيط»!، وهو إسنادٌ يربط بين المشارقة والمغاربة في روايةِ الكتاب. قال أبو حيّان: قرأ الزمخشريُّ على اليابري «جميع كتاب سيبويه، وأخبره به قراءةً عن الإمام الحافظ أبي عليّ الحسيْن بن محمّد بن أحمد الغَسَّاني الجَيَّاني[3] قال: قرأته على أبي مروان عبد الملك بن سِرَاج بن عبد الله بن سِرَاج القرطبيّ،

---

(1) طمس بقدر كلمة.
(2) طمس بقدر كلمة.
(3) إسناد أبي علي الجياني ...

قال: قرأته على أبي القاسم [إبراهيم بن محمّد بن زكرياء المعروف بـ] ـ ابن الإفليليّ، عن أبي عبد الله محمد بن عَاصِم العَاصِمِي، عن [أبي عبد الله محمّد بن يحيى بن عبد السّلام الأزدي المعروف بـ] ـ الرَّبَاحِي[1] بسنده»[2].

وسَنَدُ الرَّبَاحيِّ فيه: «عن أبي جعفر أحمد بن محمّد بن إسماعيل النَّحَّاس، عن أبي إسحاق إبراهيم بن السّري الزَّجَّاج. قال الرَّبَاحيّ: وأخبرني به أيضا أبو القاسم عُبَيْد الله بن محمد بن وَلاَّد، كلاهما عن أبي العباس محمد بن يزيد المبرّد، عن أبي عثمان بكر بن محمد المَازِنِي، وعن أبي عمر صالح بن إسحاق الجَرْمِي، عن أبي الحسن سعيد بن مَسْعدة الأخفش، عن سيبويه»[3].

ونستطيع أن نحددَ إطاراً تاريخيّا تقريبيّاً لسماع اليابريِّ لكتاب سيبويه؛ أخذاً من كَوْنِ الغَسّانيِّ سمعَ الكتابَ ببطَلْيَوْس بقراءته على أبي مروان ابن سِرَاج ـ إمام اللغة بالأندلس غير مدافع[4] ـ بمحضر ابن الطَّرَاوَة، سنة 468هـ[5]. وقد تردَّد أبو عليّ عَلى غرناطةَ والمريّة وقرطبةَ ونزل بحمّة بجّانة[6] قبل وُرُوده على بطليوس، ولكنَّ الأنسبَ أنّ ابن طلحةَ لقيَه بهذه، فثمّةَ قرأ الجيانيُّ سيبويه في السّنة المذكورة، وثبَتَ مُكْثُه بها أو رجوعُه إليها زائراً في السّنة الموالية[7]، وأقرأ بها التَّقَصّي والعلم لابن عبد البَرّ أيضا[8]. وأيّا ما يكون، فثلاثون سنةً بين سماع أبي عليٍّ ووفاتِه، مدّةٌ مَديدة، كلُّها ظَرْفٌ محتمَلٌ لتلقّي صاحبنا، على أنّ احتمالَ أخْذِه عن أبي عليٍّ لأولِ

(1) ما بين المعكّفين زيادة من فهرس ابن عطية.
(2) البحر المحيط: 4/ 371.
(3) فهرس ابن عطية: 102ـ103؛ فهرست ابن خير (ط دار الغرب): 380.
(4) الصِّلَة: 294؛ رت: 777.
(5) الذيل والتكمِلَة: 4/ 79.
(6) التَّكمِلَة: 2/ 107.
(7) ...

زيارتِه ببطليوس غيرُ ممتنع، فما من بِدْعٍ أن يُسْمِع العالمُ الكتابَ عقِيبَ سماعِه هو، وحينَها يكونُ اليابريُّ غلاماً حَزَوَّراً أو فتىً في حُمَيَّا حداثَتِه، يحلّقُ حولَ العلماء فيسمعُ الكتابَ في لفيفٍ من أعلام مدينتِه على شيخ وافدٍ يجرُّ وراءه شهرةً عريضة، ومعارفَ مُسْتفيضة.

ولكنَّ الأهم من كلِّ ما مرَّ أنّ اليابريَّ لم يغادرْ غَرْبَ الأندلس إلاّ وهو متمرِّسٌ بالكتاب، عالمٌ بفنونه، مسَلْسلٌ أخذُه فيه بمشاهير الأندلسيّين، ولكنَّ صِغَرَ سنِّه وتوافُرَ المشيخَة مِن حولِه مَنَعاه من التصدُّر لتدريسِه بغرب الأندلس، حتى إذا تفيّأ ظِلَّ عمُرِه وشرَّقَ، تأتّتْ له عواملُ إقرائه وارتفعَتْ صَوارِفُها فَفَعَل.

ب ـ اليابريُّ شيخُ الزّمخشريّ:

• أوّلاً ـ علمُ الزمخشري بالكتاب وإعجابُه بسيبويه:

خفِيَ أمرُ اليابريِّ وقدْرُه في النّحو على غالب المشارقة وكثيرٍ من الأندلسيّين، حتى كان من نقْدِ هؤلاءِ للزّمخشريِّ بُطلانُ دعواهُ المعرفةَ بالكتاب، ولو كان بلَغَ إلى عِلْمِهم أنه تتلمذَ فيه لليابريِّ، لاشرَأَبّتْ أعناقُهم إلى التّرْفيعِ بصاحبِهم أنْ كان شيخَ محمودٍ في الأعلى من كتب النّحو، وغَضّاً حَيِيّاً من المشارقةِ أنْ ألجأوا واحداً من رؤُوسهم إلى أنْ يأخذ في فنّه الذي فاق فيه وبرَّز، عن رجلٍ غريبٍ مُجَاوِرٍ لم يُعرَفْ أنّ من بضاعتِه النّحو. ومع خَفَاءِ هذا الأمر على الأكثَرِين، فمعرفةُ صاحب الكشّاف بالكتاب، لا ينتطِحُ فيه عَنْزان، وقد أدركَ هذا أبو حيّان حتى أَحْنَقَه في بعضِ المَواطِنِ فقال: «وهذا الرجلُ كثيرُ التبجُّحِ بكتاب سيبَوَيْه»(1).

(1) وقد تورَّك السمين الحلبي في الدر المصون (10/ 393) بدوره على أبي حيان بغير حق؛ وغَبِيَ عليه أنّ كثيرا من نُقُودِه اللاذعة مرجعُها إلى اختلاف النحلة. وزاد على ذلك أن غَمَطَ [illegible]
صدورهم، [illegible]

وقد تولّى أبو حيّان الأندلسي رَدَّ هذه الفِرْيَةِ بموضوعيّةٍ وحَزْم، ودلّلَ فيه على أنّ عُمودا «نَاظَرَ في كتاب سيبويه، بخلاف ما كان يَعتقدُ فيه بعضُ الأصحابِ الأندلسيّين، مِنْ أنه إنما نَظَرَ في نُتَفٍ من كلام أبي عليّ الفارسيّ وابن جنّي»[1]. بل إن هذا الظَّنَّ سرعان ما حالَ إلى يقينٍ عند البعض، حين «صنَّف أبو الحجّاج يوسُفُ ابنُ مَعْزوز (ت. 625هـ) كتاباً في الرَّدِّ على الزمخشريِّ في كتاب المَفصَّل والتنبيهِ على أغلاطه التي خالفَ فيها إمامَ الصِّناعة أبا بشر عمرو بن عثمان سيبويه»[2]، ووقف عليه ابن الأبّار، ووصفَه بأنه تنبيهٌ مفيدٌ*[3].

وإنْ أردتَ أن تبلُغ الوُسْعَ في إدْراكِ قَدْرِ نِحْلَةِ الزمخشري لسيبويه، فاعلم أنه جعله في الرِّفعةِ قرينَ صِنْوِهِ في النِّحْلة، أديبِ العربيَّة الأكبرِ أبي عثمان الجاحِظ، فقال في مقدِّمة الأساس، على جهةِ مَدْحِ البليغ: «حتى يقال: هو من عِلْمِ البيانِ حَظِيّ، وفهْمُه فيه جَاحِظِيّ»[4]. وقال في المقامة الخامسة والعشرين، وهي مقامةُ

---

*

وكم من عائبٍ قولا صحيحاً … وآفتُه من الفهْم السّقيمِ»

قلت: وجلالةُ أبي الحجاج في النحو لائحةٌ، ومعرفته بالكتاب باذخة، قال عنه ابن الزبير: «كان نحويا جليلا، من أهل التقدم في عِلم الكتاب» (بغية الوعاة: 2/ 362؛ رت: 2197؛ التكمِلَة: 4/ 222؛ رت: 621)، وكثيرٌ من أعلام بلادنا طُمِرَتْ فضائلُهم بتواضعهم وسكوتنا عن الترفيع بشأوِهم، والغَضّ منهم بابتذال أقدارهم، ورَمَى إلى هذا الغرض من طَرْف خفي أبو مروان الطّبني حين قال:

«يا أهل أندلس ما عندكم أدب … بالمشرق الأدب النفاخ بالطيب

يدعى الشباب شيوخاً في مجالسهم … والشيخ عندكم يدعى بتلقيب»

من البحر المحيط: 8/ 112.

(1) البحر المحيط: 4/ 371-372.

(2) المصدر السابق؛ بغية الوعاة: 2/ 263.

(3) التكمِلَة: 4/ 222.

(4) أساس البلاغة: 18.

العمل[1]: «يا أبا القاسم لا تسمعْ لقولِهم: فضلٌ مبين... وفتىً... ريّان من المناقب والفضائلِ، إنْ ذُكر متنُ اللغةِ فحِلسٌ منْ أحلاسه... أوِ النّحوِ فهوَ سيبويه وكتابُه، ينطقُ عنهُ تراجمهُ وأبوابُه...».

لا جَرَمَ إذن أنْ جعَلَ الزمخشريُّ العِلم بطَرَفٍ من العربيـة وقْفاً على «النّظَرِ في كتاب سيبويه»[2]، وقَصَرَ مزِيّةَ الإتقانِ فيه على حَمَلَته[3]؛ بل إنه ذهب بذلك إلى أبعد غاياته فعدَّ سيبويه ومن قَرَى قِرِيّهُ، خلَفاً للصّحابة في تسديدِ النّظَرِ في معاني كلام الله، فقال في توجه النصبِ في قوله تعالى ﴿وَالْمُقِيمِينَ﴾: «نُصِبَ على المدْح لبيان فضلِ الصّلاة، وهو بابٌ واسِعٌ. وقد كَسّرَهُ سيبويه على أمثلةٍ وشواهِد. ولا يُلتَفَتُ إلى ما زعموا من وُقُوعه لحناً في خطِّ المصحف. وربّما التفَتَ إليه من لم ينظُرْ في الكتاب ولم يعرِفْ مذاهبَ العرب وما لهم في النَّصْبِ على الاختِصاصِ من الافتِنَان، وغَبِيَ عليه أنّ السّابقين الأوّلين، الذين مَثَلُهُمْ في التوراة ومَثَلُهُمْ في الإنجيل، كانوا أبعَدَ همّةً في الغيرة على الإسلام وذَبِّ المطاعِنِ عنه، من أن يتركوا في كتاب الله ثُلمَةً ليَسُدَّهَا مَن بَعْدَهم، وخَرْقاً يَرْفُوهُ مَن يلحقُ بِهِمْ»[4]. ومن ثَمَّ اعتبَرَ أنّ الجثُوَّ بين يدي الناظر في كتاب سيبويه، جُنّةٌ من الإلحاد في آيات الله، فقال عند الكلام عن «مهما» في القرآنِ وشاهِدِها مِن شِعْرِ زُهير:

«وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَـةٍ ... وَإنْ خَالَهَـا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَـمِ

وهذه الكلمةُ في عِدَاد الكلماتِ التي يُحَرِّفُها من لا يَدَ له في علْمِ العَرَبيّةِ، فيضعُها غيرَ موضعِها، ويحسب «مهما» بمعنى «متى ما»، ويقول: «مهما جئتني أعطيتُكَ»، وهذا من

(1) مقامات الزمخشري: 121ـ123.
(2) الكشاف: 2/ 495ـ496.
(3) المصدر نفسه: 6/ 176.
(4) المصدر نفسه: 2/ 178.

وضعِه، وليس مِن كلامِ واضحِ العربيّة في شيء»، ثم يذهبُ فيفسّرُ ﴿ مهما تأتنا به من آيةٍ ﴾ «مَهْمَا» بمعنى الوقت، فيُلحِدُ في آياتِ الله وهو لا يشعُرُ؛ وهذا وأمثالُه مما يوجِبُ الجُثُوَّ بين يدي النّاظر في كتابِ سيبويه»[1].

وهو يحكّمُ اختيارَ سيبويهِ عند اشتِجَارِ الخُلْف فيقول: [وهذا] «هو الذي ذكره سيبويه، والقولُ ما قالت حَذَامِ»[2]. وقال في مساقٍ آخر: «وقد أباهُ سيبويه»[3]، وفي موضع آخر: «وقد استَرْذَله سيبويه».

وهو يُلقِي بالَه لمفهوم كلامِ سيبويه، فضلا عن منطوقِه فيقولُ مثلا ـ وهو كلام نفيسٌ للغاية ـ: «ولا يجوزُ أن تُحمَل القراءةُ المستفيضَةُ على وجْهٍ ضعيفٍ ليس بحدّ الكلامِ ولا وجهِه، ولو كانتْ من هذا الباب، لَمَا أخلى سيبويه منها كتابَه، وقد ذكر نظائرَها من الآياتِ المشْكِلَةِ»[4].

وأمّا إحالتُه على الكتابِ إحالةَ متقِنٍ له عارِفٍ بأبوابه وفصُولِه ومباحِثِه، خبيرٍ بقضاياه، ونصِّه لعباراتِه، فمبثوثٌ في ثنايا كشّافِه لا يحتاجُ إلى كدٍّ في تبيُّنِه[5]. ويبقى أن محبةَ سيبويه حرّكت شاعريّتَه فقال في مدْحه:

ألا صَلّى الإلهُ صلاةَ صِدْقٍ ... على عمرِو بنِ عثمانَ بنِ قَنْبَرْ

فإنّ كتابَه لَمْ يُغْنِ عنه ... بنو قَلَمٍ ولا أبناءُ مِنْبَرْ»[6]

---

(1) الكشاف: 2/ 495-496.

(2) المصدر نفسه: 1/ 336. وارتضى المفسرون هذه العبارة وكان لها عندهم جرْسٌ ورنين، فتناقلوها في كتبهم، فانظرها عند الكلام على قوله تعالى في البقرة: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾.

(3) الكشاف: 5/ 481.

(4) المصدر نفسه: 5/ 414-415.

(5) المصدر نفسه.

(6) طبقات المعتزلة: 131.

• ثانياً ـ رحلةُ الزمخشري إلى اليابري:

يهبُّ صيتُ اليابريِّ هبوبَ اللَّواقِح ـ فَيَصِلُ خُوَارِزم، ويتواتَرُ عن ركب الحجيج
أنَّ بمكةَ مغربيّاً عالماً بـ«الكتاب»، خبيراً بفكِّ مُعَمَّاه، قوَّاماً بتوجيه مشكلاته
ومُعْضِلاته، فيتحامَلُ الزمخشريُّ على نفسِه، ليتحمَّلَ وهو شيخٌ أعرجُ[1]، مشقّة
السَّفر لملاقاته، ولم يخرجْ حينَ خرج عن بلَدِه إلاّ بسببه[2]؛ فناهيك إذا برجلٍ رحل إليه
الزمخشريُّ على كِبْرة، وأعْظِمْ برجلٍ يجلسُ هذا إليه، وناهيكَ برجلٍ سيكون العلّة في
أن يلزَمَ محموداً لقبُ «جار الله»![3].

بيْدَ أنه من شأن المؤلِّفينَ أن يندَّ عنهم لِمَاماً إعجابٌ صريحٌ بشيخٍ من الشيوخ.
يوجبه الوفاءُ وعمقُ التأثير، ويدفعُ إليه أخرى الاعتزازُ بالنِّسبة إليه والأخذِ عنه.
فإذْ بحثتَ عن مِصْداقِ هذا في كتب الزمخشريِّ كنت كالـمُمْتَـاحِ في مَهْمَهٍ قَفْرٍ،
فلا هو صرَّح بمشيختِه، ولا هو أشادَ بها، والمرَّةُ اليتيمة التي أضاف فيها أحداً إليه،
كانتْ رائحةُ نِحْلَةِ الاعتزالِ فيها عطِنَةً تزكم الأنف، ولم تكنْ مشيخةً فِعليّةً
واقعيّة، بل كانت اعتباريّةً فحسب، وذلك قولُه: «ولقد صنَّفَ شيخُنا أبو علي
الجُبَّائي ـ قدّس الله روحه ـ غيرَ كتابٍ في تحليل النبيذ، فلَمّا شَيَّخَ وأخذتْ منه السنّ
العالية قيل له: لو شربتَ منه ما تتقوّى به، فأبى. فقيل له: فقد صَنَّفْتَ في تحليله، فقال:

(1) قطعت رِجْلُ الزمخشري سنة 512هـ في مرضته التي سماها المنذرة كما يقول في مقاماته (11): «فلما
أصيب في مستهلّ شهرِ الله الأصمّ، الواقعِ في سَنةِ ثنتيْ عشرَةَ بعدَ الخمسِ مئةٍ، بالمَرْضةِ النّاهكةِ التي
سمّاها المُنذِرة كانت سببَ إنابتِه وفَيْئتِه...».
(2) العقد الثمين: 7/ 1138، رت: 2407. وسيمكث محمود بمكة «مدة مديدة» على حد تعبير أبي طاهر
الشافعي (الوجيز: 1135، رت: 28).
(3) «... عبارة «... اجتمع بالزمخشري بمكة» عند الفيروزابادي (172)، على أنها من الدقة في إعواز؛ لأنها تشي
أن اللقاء كان اضطرارياً غير قصدي، وهو خلافُ الواقع. وتقتضي البيان (167) من المُهدة بإيراد خبر
الرحلة بصيغة التمريض، وأيا ما يكون، فغالبُ المشارقة يمرّون سِراعاً أمام خبر تلمذة محمود
الزمخشري... لا يولونها حقها، كصنيع د. فاضل صالح السامرائي في الدراسات النحوية واللغوية عند
الزمخشري (115، 354).

[illegible] في المرو[illegible]»[1]. وظنّي أن لو كان أبو علي [illegible] لأنه [illegible]

[illegible] رأسٍ في الاعتزال كمحمود، أن يتطامن لذكر رأسٍ من أهل [illegible] التبجيلَ وتخليدَ الذِّكر؟، حتماً لا، ولكنه لو خلع عن عينيه [illegible] مدحاً يضارعُ بعضَ ما كَالَ لسيبويه، أو ليس هو الذي دلّه عليه، [illegible] السبيلَ إليه!.

[illegible] أن تعجبَ أيّ العجبِ حين تعلمُ أن الزمخشري على ما أسلَفْتُ، خلّد [illegible] شيخه اليابري وأطالَ غُرّةَ الثناء عليه حين قال: «وهَذا وأمثالُه ممّا يُوجِبُ الجُثُوَّ [illegible] يدي الناظرِ في كتاب سيبويه»[2]، فإنه يقتضي أنه جَثَا بين يديْ عالمٍ نظّارٍ أقرأه [illegible]كتاب، وحصلَتْ له منه مَلَكَةُ فهمِه وإدراكِ غَوْرِه، إذْ لا يقومُ به إلاّ نِحْرير. ألا ترى [illegible] شبّهوا تفهُّمَ معانيه بركوب البحر. فإنْ أضيف إلى هذا أن الزمخشريَّ لم ينظر في [illegible]كتاب إلاّ على اليابريّ فيما نعلم، أدركْنا أن كلامَ جارِ الله ثناءٌ عطِرٌ على شيخه من حيث لا يحتسب، وأنَّ فيه بأواً أيَّ بأو بكونه قرأ الكتاب وأدرك أسرارَه.

[illegible] خلاف كلِّ ما قدَّرْنا، وجدْنا بأخَرَةٍ أنَّ هذا الإعجابَ لم يلبثْ أن خَرَجَ من [illegible] الإضمار إلى صحْوِ الإظهار، حين نقلَ النسّاخُ عن نسخةِ الزّمخشري [illegible] الكتاب بخطِّه، تحليتَه لليابري بـ«الشيخ الإمام»[3]؛ وهي تحليةٌ ما عليها من مزيد، إنْ رُوعيَ فيها قَدْرُ الزمخشري، مُنْضمّاً إلى اعتبارِ ما فرطَ لنا من [illegible] التصريح الافتراضية؛ وهي في نهايةِ الشوط، كلمةُ فَصْلٍ في تسنّمِ صاحبِنا [illegible] الزيادة في علم اللسان، زَيْداً على ما عُرِف بالتبريز فيه والقيامِ عليه في [illegible]

(1) الكشاف: 3/ 449-450.

(2) المصدر نفسه: 2/ 495-496.

(3) انظر هذا الكتاب: 82.

3ـ أقوال العلماء فيه:

ـ أبو محمد عبدُ الله بنُ صَدَقَةَ السُّلَمِيُّ الغرناطي: ـ مجيباً عن سؤال الطرطوشي: كيف رأيتَ اليابريَّ؟ ـ: «ما يُشَقُّ غُبارُه في أصول الدِّين والفقه»[1].

ـ الزمخشري: «الشيخُ الإمام»[2].

ـ ابن الأبّار: «كان ذا معرفةٍ بالنّحو والأصول والفقه والتّفسير، وكان بارعاً فيه»[3].

ـ اللَّبْلِيّ: «الإمامُ: أبو محمد عبدُ الله بنُ طلْحة»[4].

ـ أبو جعفر بن الزُّبَيْر الغرناطي: «المشاوَر، الوزيرُ، الحافِظُ»[5].

ـ أبو حيّان: «الشيخُ، الإمامُ، العلاّمةُ، المُشاوَرُ»[6].

4ـ وفاته:

اضطَرَبَ المترجِمونَ في وفاته، فهي عند السّيوطيّ سنة 516هـ[7]، وتابعَهُ الأدنه وي[8] على هذا ونقل عبارتَه حذْوَ القُذّة بالقذّة. وهذا من الجلال أو ممن نقل عنه متابعةٌ غيرُ محَّصةٍ لابن الأبّار، فإنه حين عَدِمَ تاريخ وفاةِ ابن طلحة بالتحديد أشارَ إلى آخِرِ تاريخٍ ثبَتَ عنده حياتُه فيه، فقال: «وكان سماعُ أبي الحجّاج القيرواني لموطّأ مالكٍ في صفر سنة 516»[9]، وهو مسلكٌ علميّ يقضِي بذكْرِ آخرِ تاريخٍ معروف

(1) المُستملَح: 197.

(2) Les voies de la transmission du kitab Sibawayhi: 229.

(3) المُستملَح: 192.

(4) فهرست اللَّبْلي: 83.

(5) صلة الصِّلَة: ق 4: 222.

(6) البحر المحيط: 4/ 371.

(7) طبقات المفسرين: 55؛ رت: 42.

(8) طبقات المفسرين: 158.

(9) التكمِلَة: 2/ 251.

لمترجَم له. وجعَلَ الفَيْرُوزَآبَادِي[1] والدّاودي[2] ـ مخالِفاً شيخَه ـ الوفاةَ واقعةً بمكّة سنة 518هـ اعتماداً في ظنّي على كوْنِه تاريخَ لُقْيَاهُ بالزمخشري على الأشهر، وهو مختارُ حاجي خليفة في سُلّم الوصول[3]. وترجمَ كحّالة لابن طلحة مرتيْن، ظنّاً منه أن الأمرَ يتعلّق بشخصيْن مختلفيْن، وجعَلَ وفاتَه في الأولى[4] بعد 515هـ، وفي الثانية[5] ـ اتّكالاً على الهِدْيَة ـ سنة 523هـ.

وسمّى تاريخَ 523هـ للوفاةِ، التّقيُّ الفاسيّ وإسماعيلُ البغْداديّ[6]، وهو الصَّحِيحُ؛ لِضَمَائمَ حَافَّةٍ منها:

ـ أنّ الفاسيَّ صرّح بتاريخ الوفاةِ جازماً، وجعلَها أوّلَ ما عَرَّفَ باليابريّ بعد ذِكْرِ اسمه ونسبِه، خلافاً للمألوف مِنْ تذْييل التّرجمةِ بها، وهي إشارةٌ ذكيةٌ منه إلى اهتمامِه بتصحيح الخطأ الذي توارد عليه الجِلّة، وفي التّقديم زيادةُ بيانٍ كما لا يخفى.

ـ أنّ التّقيّ مكّيٌّ بأخَرَةٍ، فهو الأعْرفُ بصُقعه ونُزَلائِه؛ وكلامُه فصْلٌ.

ـ أنّ صاحبَ العِقْد الثَّمين قد انفردَ عن المترجمين لليابريِّ بالرُّجوع إلى وفياتِ ابن المفضَّل المقدسي الإسكندرانيّ (ت.611هـ)، وهو مصدرٌ مهمّ، ليس فحسبُ لأنّه في فنِّ الوفياتِ، بل لأنه أيضاً قريبٌ للغايةِ من زمنِ ابن طلحة، ولم يزلْ يسمعُ عنه ويروي عنه بالواسطة حتى قال: «روى لنا عنه غير واحد»[7]. ولم يَفُتْ تقيَّ الدِّين الاطّلاعُ على

---

(1) البلغة: 172.

(2) طبقات المفسرين: 1/ 232.

(3) نسخة لبهاء باشا 1887: 121 و.

(4) معجم المؤلفين: 6/ 65.

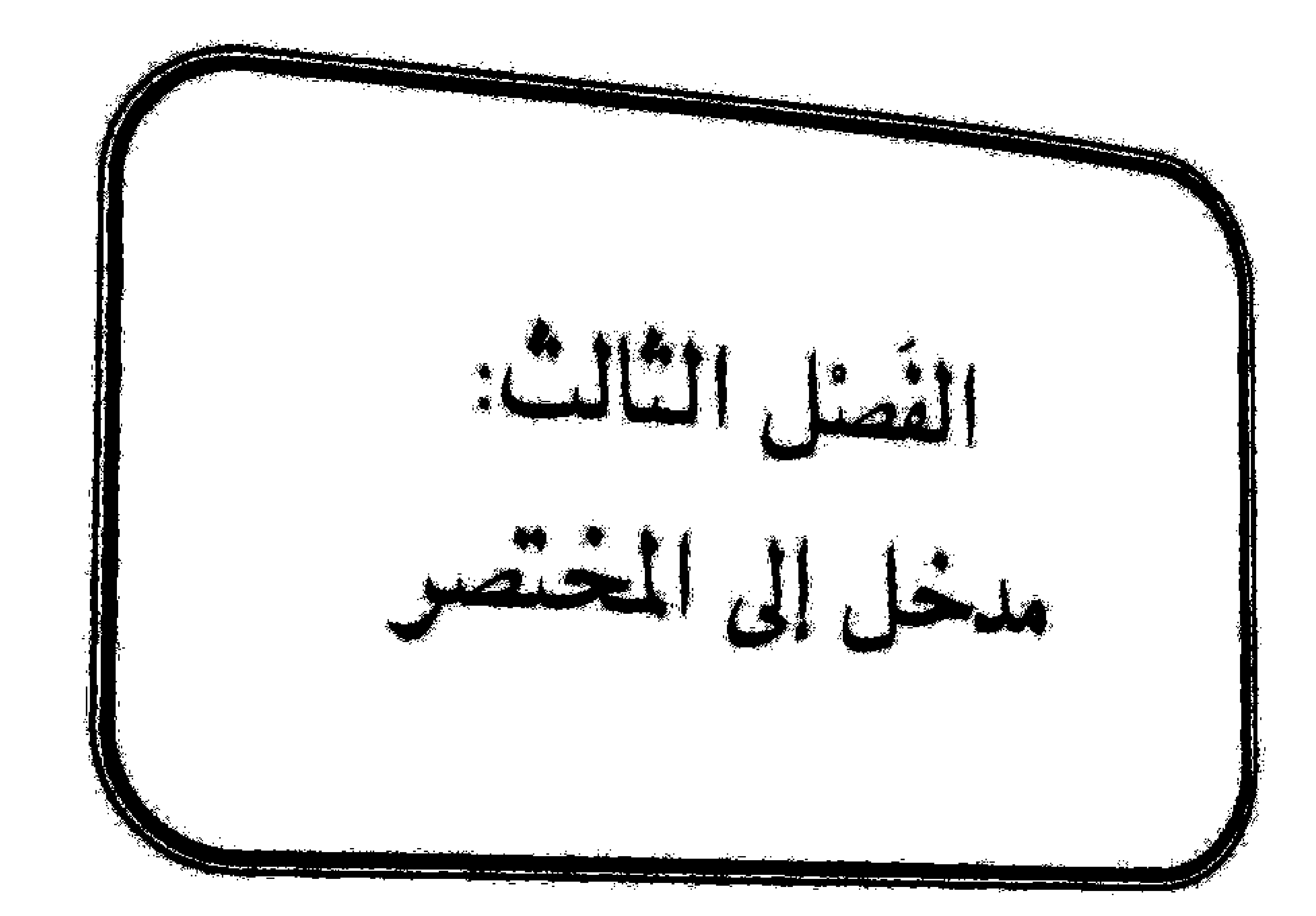
(5) المصدر نفسه: 6/ 123.

(6) هدية العارفين: 1/ عمود 1455، إيضاح المكنون: 1/ عمود 557.

(7) العقد الثمين: 5/ 182.

ترجمة ابنِ الأبّار، حتى يُعترَض عليه بعدم الوقوف عليها، إذْ لو كان يلـزمُ منهـا إدراكُ الجَزْم في الوفاةِ لفهِمَهُ الفاسيّ أو أشارَ إليه.

فيلزمُ من هذا كلّه المصيرُ إلى أن وفاة أبي بكر، واقعةٌ سنة 523هـ من غير تعريج على قول آخر.



الفَصْل الثالث:
مدخل إلى المختصر

أولاً: عنوان الكتاب:

سقطتِ الورقةُ الأولى من نسختنا اليتيمة، وذهب معها عنوانُ الكتاب، واضطررنا إلى أن نستخرج له عنواناً، فقرَّ النظرُ على تسميته: «الـمُخْتَصَرُ فِيمَا يَلْزَمُ عِلْمُهُ وَلاَ يَسَعُ أحداً جَهْلُهُ مِنْ عِلْمِ أُصُولِ الدِّينِ وَإِجْمَاعَاتِهِ».

فأما وسْمُه بالمختصر؛ فلأنه وصفُ المؤلِّف ولفظُه عند إشارته إلى الكتاب[1].

وأمّا قولنا «فيما يلزمُ عِلْمُه ولا يَسَعُ أحداً جهْلُه»؛ فمساوقةٌ منا لعبارة المؤلف: «ولم أقصدْ فيه إلاّ ما لا يَسَعُ أحداً جهلُه، ويَلزمُ كلَّ الناسِ علمُه»[2]؛ ولأنه بوَّب بعد ذلك فقال: «هذا بابُ ما يَلْزَمُ عِلْمُهُ ولاَ يَسَعُ أحَداً جهْلُهُ»[3].

وأما قولُنا «من علم أصول الدِّين»؛ فلأنَّ الوضْعَ برمَّته فيه، كما يظهرُ من سياق الأبواب والفُصُول. ولأنّ هذا المركَّبَ الإسناديَّ دونَ علم الكلام أو التّوحيد أو العقيدة، ورَدَ عند المؤلف في قوله «فَمَن شاءَ الله أن يُضِلَّهُ، شَكَّكَهُ في شيءٍ من أُصُولِ الدِّينِ الذي لا يتمُّ الإيمانُ بتكْذيبِها أوِ الشّكِّ فيها، أوْ يخْلُقُ في قلْبِه كُفْراً»[4].

وأما التّنصيصُ في العنوان على الإجماعات؛ فقد ناسبَ ذكرَها كونُها عُظْمَ الكتاب وأهمَّ ما فيه، وقد بوَّبَ لها اليابريُّ فقال: «بابٌ يتضمن فصولَ الاجماع التي لا يصِحُّ خلافُها»[5]. وقد نسمِّيه «المختصر في أصول الدِّين»، طلَبا للإيجاز.

---

(1) انظر الصفحة: 136 من هذا الكتاب.
(2) نفس الصفحة.
(3) نفس الصفحة.
(4) انظر الصفحة: 204 من هذا الكتاب.
(5) انظر الصفحة 179 وما بعدها.

القسم الثاني: النص المحقق

المُختصرُ فيما يلزمُ علمُهُ ولا يسعُ أحداً جهلُهُ من علمِ أُصولِ الدّينِ وإجماعاته

(بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه)[1]

[خطبة المؤلف]

/[2] «...(ولما رأيتُ)[3] أكثرَ أهلِ زمانِنا عادِلِينَ عن سبيلِه، ونَاكِبِينَ عن معرفتِه، [285] يظنُّون انه لا يلزمُهُم، وأنّ مسائلَ الشرْعِ أوْجبُ عليهم، أوْ لأنهم (لا) يَصلُونَ[4] - في ظنِّهِمْ - إلى فهْمِه لعدمِ مُرشدٍ إليه؛ أردتُ جمْعَ كتابٍ لهم فيه، ثمّ نبَّهني بعضُهم عليه، ورَغِبَ إليَّ فيه.

وعلمتُ أنّ الله تعالى[5] قد أخَذَ الميثاقَ في بيانِه في كتابِه وعلى لسانِ نبيِّه، ورأيتُ مَن سبقَني مِن العلماء قد بسَطوا لأهل زمانِهم على قدْرِ أفهامهم، فاستخرتُ الله تعالى[6] على إجابتِه بِما[7] سألني، معَ ما كنتُ قد ذهبتُ إليه مِن جمْعِ كتابٍ يكونُ له ولغيره بألفاظٍ قريبةٍ، وعباراتٍ سهلة؛ لِيَصِل إليه جميعُهم، ويفهمَه كلُّهم، ويتمَّ لهم دينُهم، ويكْمُلَ لهم يقينُهم، وتكونَ عبادتُهم لهم لا عليْهم، ولا يَجِدَ الشيطانُ سبيلاً إليهم؛ لأنهم يعتصمون بالعلْمِ منه، ويسْتعينُون عليه بالفهْمِ له.

---

(1) ما بين القوسين مزيدٌ، ألحقْناه وفاقاً لمعهود صنيع النُّسّاخ المغاربة؛ إذْ هذه طريقتُهم.

(2) كُتِبَ على الطرّة بخط غير الناسخ: «الحمد لله وحده: وفي الأثر: من آتاه الله عز وجل زهوا (كذا) وتواضعا وحسن خلق فهو إمام المتقين، ... يمشون بالسكينة...». وبقيةُ النقل طويلٌ أتى عليه الطمس، ولم يعنَّ لي وجهُ ارتباطه بالنصّ، ولعله تعليقٌ حرٌّ مما درجَ على إثباته بعضُ قرأةِ الكتاب.

(3) سقط بعض خطبة الكتاب لبتر أول ورقة من المخطوط، وذهاب صفحٍ منها. وهنا يبدأ النص، وما بين القوسين مقدَّر، والضمير عائد على «أصول الدين».

(4) في الأصل: «يصلون». والراجحُ سقوط «لا» بين «لأنهم» و «يصلون»، والله أعلم.

(5) ص: «تعلى».

(6) ص: «تعلى».

(7) كذا في الأصل.

[خطّة التصنيف]

ولم أقصدْ فيه إلاّ ما لا يَسَعُ أحداً جهلُه، ويَلزمُ كلَّ الناسِ علمُــه، لأنّي قد جمعتُ كتابا مشتملا على جُمَلِ هذا[1] العلم، نَذكُرُ شُبَهَ المخالِفين فيه والانفصالَ عنهم والرَّدَّ عليهم، بِمَا أغنى عن ذكرِه في هذا[2] المختَصَرِ/ فلم أقصِدْ فيه إلاّ لذِكْرِ: [286]

- حَدَثِ العالـم وأنه بجمْلتِه لا على شيْء. وأنّه في الأصل قسمـان. وأجسامُه كلُّها مِن جنْسٍ واحدٍ.

- وإثباتِ خالقِها بجميعِ صفاتِه الواجبةِ له والجائزةِ عليه والمستحيلةِ لديْه وأسمائِه الحسْنى وصفاتِه العُلَى.

- وإثباتِ نبوةِ الأنبئاء[3].

- وأفعالِ الخلْق.

- والقضاءِ.

- والأرْزاقِ.

- والأسْعارِ.

- والآجالِ.

- والهُدَى.

- والضّلالِ.

---

(1) ص: «هاذا».

(2) ص: «هاذا».

(3) كذا في الأصل، وتصيح.

- واللطف[1]
- والأصلح
- والتحريم
- والتولد
- والنفس
- والإيمان
- والإسلام
- والفسق
- والوعد والوعيد
- والشفاعة
- والخواطر
- والإمامة
- والتجهيل
- وأولاد المؤمنين والكافرين
- والآجال
- والتوبة
- والأرزاق

---

(1) في اللطف

- والأمرِ بالمعروفِ والنهيِ عن المنكر.

- والموازِينِ.

- والكراماتِ.

- والنَفس والرُّوحِ.

- والعقلِ.

- والموتِ.

- والحياةِ.

- والسَّمـاءِ.

- والأرضِ.

- والحسَن.

- والقبيحِ.

- ومجرَّدِ الشَّاهِدِ.

- والسِّحرِ.

- والكَهانةِ.

- والعَيْنِ.

- والطِّيَرةِ.

- والنُّجوم.

- وانْطاقِ الجوارحِ يومَ القيامةِ.

- والرُّؤيا[1].

- والمنامَاتِ/ . [287]

- والفرْقِ بين المعجزةِ والكَرَاماتِ، وبين القراءةِ والمقْرُوِّ. والعِلْم والمعْلُومِ.

- والإجماعِ.

- ورَدِّ الأجْسامِ بعينها للثواب.

- وتكْليفِ مَا لا يُطَاقُ.

- ووُجوبِ الطّاعةِ لله والرّسولِ وأُولي الأمْرِ.

- ومَا يصِحُّ مِنَ التّقليدِ وما لا يصحُّ.

- وما لا يَسْقُطُ فرضُه بضرورةٍ.

- ومَن يَجُوزُ تقليدُه والاهتداءُ به واتّباعُه.

- وذكْرِ الحوضِ والصّراطِ والجنَّةِ والنّارِ. وهل خُلِقَتا أمْ لا؟.

- ومنكرٍ ونكيرٍ.

- وسؤالِ القبرِ وفتنتِه.

- ومتى يُتوقَّعُ التّبْديلُ على المومنين؟.

- وهلِ الأعمالُ علّةٌ للسّعادةِ أوْ أمَارَةٌ؟.

- وصِفَاتِ الجنِّ والشياطينِ وَوَسَاوِسِهِمْ وظُهُورِهِمْ في غيرِ خَلْقِهِم.

- وأيّ الخَلْق أفضل؟.

---

(1) ص: «الرءيا».

- وهل تُدْخَلُ الجنةُ بِعَمَلٍ؟.

- والإيماءِ[1] لكشْفِ عُيُوبِ اليهود والنصارى والمجُوسِ...

وغيرِ ذلك مِن أنواع الأصول، المعْلُومِ بالعقول، ومِنْ جِهَةِ الكتاب والرسول، التي يكمُلُ الدِّينُ بعِلْمِها، والوقُوفِ على مَعَانِيها.

وجعلتُه على أقَلِّ ما يُمْكنُ مِنَ الاختصار، بِمـا يكفيه[2] من الدَّليل، كراهيةَ التَّطْويلِ؛ [288] لِمَن قَصَدَ الاجْتزاءَ / بالواجِبِ، والاكتفاءَ بالفَرْضِ.

وسألتُ اللهَ العَوْنَ والتَّأْييدَ والعِصْمَةَ والتّوفيقَ إلى طُرُقِ التّحْقيقِ. واللهُ عندَه حُسْنُ الثَّوَاب.

ooooo

هذا[1] بابُ ما يلْزَمُ عِلْمُهُ ولاَ يَسَعُ أحَداً جهْلُهُ

قال الفقيه أبو بَكْرٍ عبدُ الله بنُ طَلْحَةَ بنِ محمَّد بنِ عبدِ الله [اليَابُوريُّ][2]:

العالَمُ كلُّه بما فيه مِن شمسِه وقمرِه ونورِه وظُلْمَتِه وأرْضِه وبِحَارِه وعَرْشِه و كرسيِّه ونجومِه... إلى آخِرِ حدودِه وأقطارِه مِنْ جميعِ جهاتِه[3]: مَوجودٌ عن أوّلٍ، كائِنٌ بعدَ أن لَمْ يكُنْ، محْدَثٌ مخلوقٌ ثابتٌ، وقائِمٌ بجُمْلتِه لاَ على شيءٍ[4].

والدّلائِلُ على حَدَثِه وأنه لَمْ يكنْ ثُمّ كانَ كثيرةٌ[5]، غير أني عَدَلْتُ عن ذِكْرِ غامِضِها المبْنِيِّ على العَرَضِ[6] والجوْهَرِ[7]، لِمَا شَرطتُ مِنْ بَسْطِهِ، وأن يَصِلَ إلى فهْمِه الخاصُّ وكثيرٌ مِّن العامِّ، ولأنّي قد ذكرْتُه في كتابِ غيرِه، فأغْنَى عن إعادتِه.

---

(1) ص: «هاذا».

(2) كذا ملحقاً بطُرَّةِ الأصل بخطٍّ غير ناسخِ الأصل، ولم نشأ تغييرَه. والأعْرفُ الذي كادتْ تتَمَالؤ عليه كتبُ التراجم: «اليابري»؛ من غير واو.

(3) تخلَّص المؤلف مِن إعضالِ حدِّ العالَم بذِكْرٍ بعض ما يتضمنه، لاختلافهم في التسمية هل هي معلَّلةٌ أم منقولة، وهل هي مشتقةٌ أم غير مشتقة، وتنوّع توجيهاتِهم تَبَعاً لذلك. فانظر للتفصيل: مجرد مقالات أبي الحسن: 36؛ رسالة الحرة: 27؛ كتاب أصول الدين لأبي منصور التميمي: 33ـ34؛ الحدود الكلامية والفقهية لابن سابق: 109؛ الاقتصاد: 19؛ كتاب الوصول لابن العربي: و 9 و؛ باهر البرهان: 1/ 5ـ6؛ شرح الإرشاد للمقترح: و 12 و؛ الإيضاح لابن الزاغوني: 194ـ195؛ الكليات: 637؛ معجم مصطلحات أصول الفقه: 276.

(4) ينظر كلام المؤلف إلى ما في رسالة إلى أهل الثغر: 209ـ210.

(5) اللمع للأشعري: 17ـ19؛ رسالة إلى أهل الثغر: 144؛ رسالة الحرة: 15ـ17؛ 27؛ نهاية الإقدام: 11 وما بعدها؛ مقدمات المراشد: 126ـ153؛ لباب العقول: 61ـ82؛ مبلِّغ الطالب: 129ـ137.

(6) العرَضُ ما لا يقومُ بنفسِه من المحْدَثات؛ ولذلك لا يصحُّ بقاؤُه في وقتيْن.
التمهيد: 18؛ رف: 29؛ رسالة الحرّة: 15؛ كتاب أصول الدين لأبي منصور التميمي: 33؛ الحدود الكلامية والفقهية لابن سابق: 106؛ الشامل: 1/ 167ـ168؛ الإيضاح لابن الزاغوني: 191؛ مقدمات المراشد: 157؛ لباب العقول: 35ـ36؛ حدود التفتازاني: 12؛ التعريفات: 133؛ الكليات: 624؛ كشاف اصطلاحات الفنون: 2/ 1175ـ1176.

(7) قيل في حدِّ الجوهر: إنّه الجزءُ الذي لا يتجزّأ.

فالأقربُ والأَوْلى أن تقولَ: الدليلُ على حَدَثِهِ أنّك تَـراهُ وتُعايِنُـه وتـشاهِدُه/ متَغيِّراً متَنقِّلاً مِن حالةٍ إلى حالةٍ، والقديمُ لا يتغيرُ ولا يُـحوّلُ ولا يَتَبدّلُ.

وأيضاً: فإنّك تراهُ متحرّكـاً وسـاكناً، وحَيّـا وميّتـاً، ومُتَلوِّنـاً، ومتّـصلا ومنفَـصِلاً، ومتَناهياً، له حدودٌ وطُلُوعٌ ومَغِيبٌ، وأنّه كَهَيْئَةِ ما تفعلُــه مِـنَ البناءِ وغيرِه، ومِنْ صفاتِه[1] التي لا تليقُ بالقديمِ سبحانه.

وأيضـاً: فإنّكَ تشاهدُ أشياءَ كثيرةً حَـوادثَ كائنـةً بعـد أن لم تكُـنْ؛ كَمثـل الأطفالِ المولودينَ بمشَـاهَدَتِكَ، وكمثل أولادِ جميعِ البهائمِ، وكمثل مَا تَرَاهُ وتُعايِنُه ممّـا يكونُ في الثِّمـارِ مما تَطْعَمُهُ وسائِرِ نَباتِ الأرضِ وغيرِه، ممّـا تراهُ كائناً بعد أن لَمْ يكنْ.

ولا فرقَ بين هذا[2] الذي تُدْرِكُهُ مُشاهدةً، وبين سـائِرِ أجسامِ العـالَمِ، مِنَ التـأليفِ والتَّلوُّنِ، والحركةِ والسكونِ، والاتصالِ والانفصالِ، وغيرِ ذلك مِن صفاتِه، المستحيلةِ على القديمِ سبحانَه.

وثَبَتَ بمـا ذكرناه حَدَثُهُ؛ ولأنّكَ لَوْ صَرَفْتَ فِكرَتَكَ أنْ تبلُــغَ مِــنَ اليـوْمِ إلى «لاَ مَبْدَأ» لم تَبْلُغْ، فكذلك كنتَ لا تبلُغُ /مِن «لاَ مَبْدَأ» إلى اليومِ، فلمّـا صَـحَّ البُلوغُ دَلَّ على أوّلٍ.

وأيضا: فالدّهرُ كلُّه مُرَكَّبٌ مِّن أيامٍ، والأيامُ ذاتُ أوائِلَ وأَوَاخِرَ، فالدّهْرُ كلُّه ذو أوّلٍ وآخِرٍ.

= التمهيد: 17؛ ف: 28؛ رسالة الحرة: 15؛ مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري: 27؛ حدود ابن فورك: 86؛ كتاب أصول الدين لأبي منصور التميمي: 33؛ الشامل للجويني: 1/ 142ـ143؛ الحدود الكلامية والفقهية لابن سابق: 106؛ الإيضاح: 187؛ لباب العقول للمكلاتي: 30ـ34؛ حدود التفتزاني: 11؛ التعريفات: 76-77؛ الكليات: 345؛ كشاف اصطلاحات الفنون: 1/ 605.

(1) الضمير عائد على «العالَم».

(2) س: «هذا».

والدليلُ على أنَّ الخلقَ كلَّه بالجملةِ قائِمٌ لاَ على شيْءٍ، أنه لوْ كانَ على شيءٍ لَكانَ ذلك الشيءُ أيضاً محتاجاً[1] أن يكونَ على شيء، وذلك الشيءُ على شيءٍ أبداً إلى غيرِ غايةٍ... وهذا[2] مُحَالٌ![3].

فَصْل

ولا بدّ للخلْقِ من خالقٍ يخلُقُه، وصانِعٍ يصنعُه.

والدليلُ على ذلك امتناعُ وُقُوعِ فِعْلٍ مِّنْ أفعالِنا دون فاعِلٍ لها؛ ألاَ تَرى أنه مُحالٌ كتابةٌ مِّن غيْرِ كاتبٍ، وبُنيانٌ من غير بَانٍ، ونِسَاجةٌ من غيْرِ ناسِجٍ...وأشباهُه كثيرٌ؛ فلمّا كان هذا[4] الصُّنعُ يحتاجُ إلى صانعٍ، كان سائِرُهُ مِنَ المخلوقات أَحْوَجَ إلى صانعٍ؛ لأَنّه أَلْطَفُ صُنعاً وأعجبُ فِعلاً، كمثل الانسانِ والسّمـاءِ والارضِ وغيْرِه[5].

فَصْل

ولا يَصِحُّ أن يَخْلُقَ المخلوقُ نفْسَه[6]؛ لأنّه لوْ صَحَّ ذلك لَصَحَّ/ أن يَخْلُقَ مثلَه. [291]

وأيضاً: فإنّه لوْ خلَقَ نفْسَه لم يَخْلُ مِن قسميْن: إمّا أن يخلُقَ نفسَه قبْل وجودِه أوْ بعدَ وُجودِه.

---

(1) ص: «محتاج».

(2) ص: «هاذا».

(3) انظر في هذا المبحث: الإيضاح: 214ـ217.

(4) ص: «هاذا».

(5) المؤلف ينظر في هذا الفَصْل إلى التمهيد: 23؛ رف: 39؛ رسالة الحُرّة: 27. وانظر في هذا المبحث على سبيلٍ من التفصيل: كتاب أصول الدين لأبي منصور التميمي: 68ـ69؛ الإيضاح: 218؛ شرح الإرشاد للمقترح: 22 ظ ـ 23 ظ؛ شرح المَعَالِم الدِّينيّة لابن التلمساني: 43 ظ ـ47 ظ؛ لباب العقول: 159ـ168.

(6) التمهيد: 24؛ رف: 42.

- فإنْ قلتَ: إنّه خَلق نفسَه قبلَ وجودِه، كان مُحالاً؛ لأنّه قبلَ وجودِه لا شيءَ. والعَدَمُ لا تَنْضافُ إليه الأفعالُ ولا غيرُها.

- وإنْ قلتَ: إنّه خلقَها بعدَ وجُودِه، كان أيضاً محالاً؛ لأنه بعدَ وُجُودِه موجودٌ، فقد فَعَلَهُ غيرُه. وثَبتَ بهذا[1] أنّ خالقَ الخلْقِ كلِّه غيرُه.

فَصْل

ولا يصحُّ أن يُشبهَ المخلوقاتِ خالقُها[2]؛ لأنّ المشْتَبِهَيْنِ يتّفقانِ في جميعِ صفاتِهما[3] حتى لا صفةَ تَجري على أحدِهما إلاّ وهي تَجري على الآخرِ، ولَوْ قَدَّرْتَ إزالةَ أحدِهما لَقَامَ الآخرُ مَقامَه، ونَابَ مَنَابَهُ.

ألاَ ترى أنَّ السَّوادَيْنِ والبياضيْن والحَرَكتيْن والسّكونيْن وغيرَ ذلك من المشْتَبِهَيْنِ، أليس أحدُهما يقومُ مَقامَ الآخَر ويؤدّي عن معْناهُ؟، حتى لا صفةَ تَجْرِي على هذا[4] إلاّ وتَجري على الآخَر؛ فلو كان الخالقُ يُشبه المخلوقاتِ، لَوَجَبَ أن يكونَ مثلَهم في جميع/ أحوالِهِم، فكان يكونُ مخلوقاً، وكان يجبُ أيضا أن يُشْبِهوهُ[5] فكانُوا يكونُون خالِقين؛ وهذا[6] كلُّه مُحالٌ!، فَثَبَتَ أنّ الله تعالى لا يُشبهُ الخَلْقَ.

---

(1) ص: «بهاذا».

(2) اللمع: 19ـ20؛ رسالة إلى أهل الثغر: 210ـ212؛ التمهيد: 24ـ25؛ رف: 43؛ رسالة الحرة: 28ـ29؛ الإرشاد: 34ـ39؛ نهاية الإقدام: 103؛ مقدمات المراشد: 158ـ164.

(3) ص: «صفاتيها».

(4) ص: «هاذا».

(5) ص: «يشبهوهم».

(6) ص: «هاذا».

فَصْل

ولا يصحُّ أن يكونَ الخالقُ مخلوقاً[1]، لأنه لو كان مخلوقاً لأحْتاجَ إلى خالق، ولم يَخْلُ ذلك الخالقُ مِن أن يكونَ يحتاجُ إلى خالقٍ أوْ لا يحتاجُ: فإنْ حَوَّجْتَهُ إلى خالقٍ احتاج أيضاً خالقُه إلى خالقٍ، و(احتاج)[2] خالقُ الخالِقِ إلى خالقٍ...إلى غيرِ غاية؛ وذلك مُحالٌ. وإن لَمْ يحتجْ إلى خالقٍ كان هو الله، وما سواهُ مخلوقٌ.

فَصْل

ولا يصحُّ أن يكونَ له غايةٌ؛ لأنّك إنْ توهَّمْتَ أنّ لله تعالى[3] غايةً أوْ نهايةَ ألْفِ عامٍ أوْ ألفَ ألفِ عامٍ، إلى ما يُمكنُ أن يَّلْحقَه الحصْرُ أو الانتهاءُ[4]، لكان فيه إثباتُ عَدَمِه قبلَ تلك الغايةِ، فكانَ حينئذٍ يصحُّ حَدَثُهُ وتَنتفي الألوهيةُ عنه، فثبَتَ أن لاَّ غايةَ له سبحانه/ .

فَصْل

ولا يَصحُّ أن يكونَ الخالقُ إلاّ واحداً[5]؛ لأنه لوْ كان له ثانياً[6] فَمَا فوقَه، لم يَخْلُ أن يكونا[7] قادِرَيْنِ عالِمَيْنِ إلى غيرِ ذلك مِن صفاتِ الألوهيةِ، أوْ أحدُهما كذلك، والآخرُ بضدِّها مِنَ العَجْزِ والجهل وغيرِها، أوْ كلاهُما عَجَزَةٌ جُهَّالٌ. فلوْ كانا عاجزيْن جاهليْن

(1) التمهيد: 25؛ رف: 44.

(2) مزيدٌ على الأصل.

(3) ص: «تعلى».

(4) ص: «الانتها».

(5) اللمع: 20؛ رسالة إلى أهل الثغر: 156ـ157؛ التمهيد: 25؛ رف: 145؛ رسالة الحرة: 30ـ31؛ الإرشاد: 52ـ59؛ شرح الإرشاد للمقترح: 30 ظ؛ مقدمات المراشد: 166ـ167؛ لباب العقول: 187ـ199.

(6) كذا في الأصل.

(7) ص: «يكونه».

لم يكنْ أحدُهما رَبّاً. وكذلك إنْ كان أحدُهما كذلك، كان الآخَرُ القادرُ العالِمُ هو الرَّبَّ دونَه. ولو كانًا جميعاً يتصفان بصفات الألوهية، لم يَصِحَّ لأحدهما فِعْلٌ حتى يَتركَه الآخرُ؛ لأنه في صفةِ مَن يَقدِرُ على مَنْعِه؛ ومَن لا يفعَلُ إلاّ بعد أن يُتْرَكَ، فليس بِرَبٍّ ولا إلهٍ[1] ولا خالقٍ، فثَبَتَ أنه واحدٌ[2].

وأيضا: فإنّ الصَّنعةَ تُحْوِجُ[3] إلى واحدٍ. ولا دليلَ على ما فوقَه.

فَصْل

ولا بدَّ أن يكون حياً[4]؛ لأنّه لو لم يكن حَيّاً لَكانَ ميّتاً، والميتُ لا يصحُّ أن يفعَلَ. ولو صحَّ ذلك لَصَحَّ أن يفعلَ كلَّمَا يشاهده[5] من الموات والأموات الأفعال، وهذا محال.

فَصْل /

ولا يكونُ إلا عالماً؛ لأنّه لوْ لَمْ يكنْ كذلك، لَمْ يَصِحَّ أن يَفعلَ فِعْلا مُحكَماً مُتقَناً، كما لا يفعلُ الصِّناعةَ المحكَمَةَ منّا إلاّ مَن كان عالماً بها، فصُنْعُ اللهِ أتقَنُ وأحْكَمُ مِن كلِّ صُنْعٍ[6].

---

(1) ص: «إلاه».

(2) هذا دليل التمانع، وهو مسرود في القرآن على من يثبت خالقا من دون الله سبحانه، قال الله تعالى: ﴿إِذاً لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍ بِمَا خَلَقَ﴾. وانظر للتفصيل: نهاية الإقدام: 91ـ96، والمصادر السابقة.

(3) في الأصل: «يحوج»، بالياء.

(4) اللمع: 25ـ26؛ التمهيد: 26؛ رف: 46؛ رسالة الحرّة: 31؛ الإيضاح: 257.

(5) لعلها: «نشاهده».

(6) ينظر للاستزادة: اللمع: 24ـ25؛ الإيضاح: 258؛ نهاية الإقدام: 215؛ التمهيد: 26؛ رف: 46؛ غاية المرام للآمدي: 76ـ84؛ كتاب أصول الدين: 95.

فَصْل

ولا يكونُ إلاّ سميعاً بصيراً مُتكلّماً[1]؛ لأنّه لو لَمْ يكنْ كذلك، لكانَ موصوفاً بأضْدادِها، مِنَ الصَّمَمِ والعَمَى والبَكَمِ؛ وذلك مستحيلٌ على الله تعالى[2].

فَصْل

ولا يكونُ إلاّ مُريدا[3]؛ لأنّكَ تَرى أفعالَه متقدمةً ومتأخرةً، وعلى صفةٍ خلافِ صفةٍ، وعلى نوعٍ ضدّ آخَرَ، وعلى شكلٍ دونَ شكلٍ، فلوْلا أنّ اللهَ مريدٌ أن يَكونَ كذلكَ، لكانتْ كلُّها متقدمةً أو كلُّها متأخرةً، وعلى نوعٍ واحدٍ، ولم يكُنِ المتقدمُ أَحَقَّ بالتقدّمِ منَ المتأخِّرِ، ولا الطويلُ أحَقَّ بالطُّول والقصيرُ بالقِصَرِ منْ غيرِه، ولا كان كلُّ شكلٍ أحَقَّ بشكلِه ونوعِه وجنسِه ولونِه وطولِه/ وعَرْضِه وحرارتِه وبرُودتِه ويُبُوسَتِهِ وحياتِه وموتِه، أحقّ منْ غيرِه، لولا أنّ اللهَ تعالى[4] أرَادَ ذلكَ كلَّه.

---

(1) اللمع: 25؛ التمهيد: 26-27؛ رف: 48؛ الإرشاد: 72_76؛ نهاية الإقدام: 341_343؛ مقدمات المراشد: 189؛ 195_196.
وقد تردّد أبو الحسن الأشعري، فتارةً قال: إن كونَه سميعا بصيرا: هما صفتان زائدتان على كونِه عالما (أي أنهما إدراكان يخالفان العلم). وإلى هذا المذهب ذهب القاضي أبو بكر، وأبو المعالي، وجماعةٌ من الأشعرية، ويظهر أنه اختيار المؤلف. وتارةً صَرَفَ كونَه سميعا بصيرا إلى كونِه عالما. وإلى هذا ذهب أبو حامد الغزالي والمكلاتي وجماعة من الأشعرية.
انظر: لباب العقول: 213؛ شرح المَعَالِمِ الدّينيّة لابن التلمساني: 94 و.

(2) ص: «تعلى».

(3) اللمع: 37_40؛ التمهيد: 27؛ رف: 49؛ المجرد: 70؛ الإرشاد: 63_71؛ كتاب أصول الدين لأبي منصور التميمي: 102؛ الإيضاح: 263_264؛ نهاية الإقدام: 243؛ شرح الإرشاد للمقترح: 34 ظ؛ شرح المَعَالِمِ الدّينيّة لابن التلمساني: 92 و_93 ظ؛ لباب العقول: 209 _ 212.
وقد نبّه ابن تيمية في شرح العقيدة الأصفهانية (24) إلى أن «المتكلم» و«المريد» لم يَرِدَا في السمع فقال: «وأما تسميته سبحانه بأنه مريد وأنه متكلم، فإنّ هذيْن الاسمين لم يَرِدَا في القرآن ولا في الأسماء الحسنى المعروفة، ومعناهما حقٌّ؛ ولكن الأسماء الحسنى المعروفة هي التي يُدْعَى الله بها، وهي التي جاءت في الكتاب والسنة، وهي التي تقتضي المدحَ والثناءَ بنفسِها».

(4) ص: «تعلى».

فَصْل

وإرادتُه يرجِعُ إليها سخَطُه وغضبُه ورضَاهُ ورحمتُه وَوَلايَتُه وعداوتُــه وحبُّه وإيثارُه ومشيئتُه[1] كلُّها[2].

(و)[3] معناهَا إرادتُه لاَ على ما هي مِنَّا.

فَضْل

ولاَ يُوصَفُ بالشَّهوةِ بِوَجْهٍ؛ لأنّه إنْ أرادَ بها الشَّهْوَةَ المفْهُومَةَ منّا كانَ فاسداً في اللّفظ والمعْنى. وإنْ أرَادَ بِهِ الإرادةَ، مَنَعْنَاهُ اللّفظَ حَسْبُ[4].

فَصْل

وكلُّ ما وصَفْناهُ مِن صفات (وصف)[5] نفْسه بها، فكذلك كان في أَزَلِهِ، وهــو الآنَ، ويكونُ أبداً؛ لأنّه لوْ لم يكنْ كذلكَ في أزَلِه، لَوُصِفَ بِضِدٍّ جميعِهــا، ولــوْ كــان كــذلك لَمْ يَصِحَّ أن يَكونَ له شيءٌ ممّا ذكرْناه؛ لأنّ أضدادَها كانتْ تكــونُ أزَليــةً فيــه، والأزَليــةُ لا يصحُّ أن يفَارِقَ موصُوفــها[6]/ .

---

(1) كذا بالأصل.

(2) رسالة إلى أهل الثغر: 231؛ التمهيد: 27ـ28؛ رف: 50؛ رسالة الحرّة: 35ـ36؛ الرسالة الواعية: 18.

(3) الواو مزيد على الأصل.

(4) التمهيد: 28؛ رف: 51؛ رسالة الحرّة: 36.

وينقل ابن فورك في المجرد (45) عن الأشعري أن وصفه تعالى «بأنه متمنٍّ أو مشتهٍ ممتنعٌ في صفته، وإنْ كان ذلك نوع الإرادة؛ لأجل أنّ ما كان على تلك الصفة من الإرادات ممتنعٌ أن يوصَفَ بها.. والشهوةُ إرادةُ ما يُنتفع به أو يلتذّ، ولا يجوزُ عليه الملاذُّ والمنافع».

(5) كلمة مزيدةٌ قدرنا أنها ضروريةٌ لتمام المعنى.

(6) يحتاج هذا الفصل لاختصاره أن يُفهم أكثر على ضوء ما يُقابله عند الباقلاني في التمهيد: 28ـ29؛ رف: 52.

فَصْل

ومن صفاته البقاء[1]؛ فهو باقٍ ببقاءٍ إلى غيرِ غايةٍ[2]، لاَ يَصِحُّ فَقْدُهُ؛ إذْ لوْ صَحَّ فقدُهُ لكانتْ ذاتُه مما يجوزُ عليها الوجودُ والعدَمُ، وذلك على الخالِقِ مُحَالٌ.

وأيضاً: فإنَّ ذاتَه قديمةٌ، فلوْ جازَ فَقْدُهَا لَجَازَ بعدَ ذلك وجودُها على طريقِ الحدُوثِ، ثم عدمُها، فكان يكونُ مُحْدِثا لِّنفسِه، قديما لِّنفسِه، إذْ ذاتُه ممّا يجوزُ عليها الأمْرانِ، وذلك كلُّه فاسدٌ؛ إذِ العدَمُ والوجودُ لاَ يَجُوزان إلاّ على الحوادِثِ، فَتَعالى[3] اللهُ عن ذلك عُلوّاً كبيراً![4].

فَصْل

ومن صفاتِه أنّه حكيمٌ بفعْلِ المخلُوقاتِ، لا لِعلّةٍ ولا لِمنفعةٍ، ولا لِدَفْعِ مضَرّةٍ، ولا ليَسْتأنسَ بهم مِّن وحشةٍ، ولا لِيَستكثِرَ بهم مِّن قلةٍ، ولا لِخَاطِرٍ خطَرَ عليه، ولاَ لأمْرٍ تبيَّنَ له بعدَ أن خَفِيَ عنه، ولا لِدَاعٍ دَعَاهُ، ولا لِضَرورةٍ اضْطَرَّتْهُ، ولا لِمُحَرِّكٍ حَرَّكَه، ولا لِمنَبِّهٍ نَبَّهَهُ، ولا لشيءٍ مِّمّا نفعلُه نحنُ؛ لأنّ هذه[5] كلُّها وأشباهَها أغْراضٌ/ لا تجوزُ إلاّ

---

(1) للتفصيل: الإرشاد: 78؛ الإيضاح: 269؛ شرح الإرشاد للمقترح: 38 و؛ شرح المَعالِمِ الدّينيّة لابن التلمساني: 116 و- 117 و.

(2) المنقول عن أبي الحسن الأشعري أنه قال مرةً إن الله تعالى باقٍ لنفسه، وقال كرّةً أخرى إنه باق ببقاءٍ؛ نصَّ عليه ابن فورك في المجرد (247). وإلى الثاني جَنَحَ القاضي أبو بكر الباقلاني مُشَايِعاً لشيخه كما في التمهيد (263)، ثم رجَعَ في آخر عمره إلى أنه باق لنفسه لا بصفةٍ تزيد على نفسه؛ أفاده ابنُ العربي في كتاب الوصول (و15 ظ)؛ ونحا نحْوَه أبو منصور التميمي في كتاب أصول الدين (109). وهو عينُ ما اختاره أبو بكر بن سابق في الحدود الكلامية (124). وانظر مجرد مقالات أبي الحسن: 43؛ مقالات الإسلاميين: 2/ 52.

(3) ص: «التعالا».

(4) التمهيد: 29-30؛ رف: 53؛ كتاب أصول الدين لأبي منصور التميمي: 71-72؛ مقدمات المراشد: 156.

(5) ص: «هاذه».

على من يَجوزُ عليه الجهلُ والألمُ والسّقَمُ والسّهو... وغيرُ ذلك مِنَ الأعراضِ الدالةِ على حَدَثِ مَنْ حلّتْ به[1].

فَصْل

ولا يصحُّ قياسُ صفاتِ الله على شيء مِّن صفاتِ الخلْقِ، قِياساً على مُجَرَّدِ الشاهدِ؛ لأنَ رُكُوبَ مجرَّدِ الشاهدِ يؤدِّي إلى كلِّ تعطيلٍ؛ لأنّنا لم نشاهدْ جميعَ ما غابَ عنّا، ولا شَاهَدْنَا رَبَّنا ولا صفاتِه ولا غيرَ ذلك ممّا ثَبتَ عندنا، وهو غائبٌ عنّا. فَحَمْلُ الله على خلْقِه، يؤدِّي إلى عَدَمِهِ وتعْطيلِه وغيْرِه... و إنّما يجوزُ ذلك في الشّاهِدِ إذا ثَبتَ له حُكْمٌ لعِلّةٍ، وَجَبَ طَرْدُهُ[2].

فَصْل

وإذا ثَبتَ أنّ اللهَ عالمٌ قادرٌ مريدٌ حيٌّ متكلمٌ... إلى سائرِ ذلك مِن صفاتِه، وَجَبَ أن تعلَمَ أنّه عالمٌ بعِلْمٍ، وقادرٌ بقدرةٍ، ومريدٌ بإرادةٍ، وحيٌّ بحياةٍ، ومتكلمٌ بكلامٍ، وباقٍ ببَقَاءٍ، وقديمٌ بِقِدَمٍ، ومُدْرِكٌ (بإدْرَاكٍ)[3]... إلى سائرِ ذلك مِن صفاتِه؛ لأنّ القادرَ منّا إنّما كان قادراً بقُدرةٍ، وكذلك العالمُ والمتكلّمُ وغيرُه، فَوَجَبَ طَرْدُهُ[4].

وأيضاً: فإنّ الله تعالى[5] يقول: ﴿أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ﴾[6]، و﴿إِنَّ رَبَّكَ[7] / فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[8]، وأشباهُه، ممّا يدلُّ على ما ذكرناه.

---

(1) التمهيد: 30-31؛ رف: 54-55؛ الإيضاح: 270-274؛ نهاية الإقدام: 397.

(2) رسالة إلى أهل الثغر: 216-217.

(3) ما بين قوسين حقه أن يزاد، وقد سقط من الأصل.

(4) اللمع: 29-31؛ نهاية الإقدام: 181.

(5) ص: «تعلى».

(6) سورة النساء، الآية: 165.

(7) في الأصل: «الله» وهو خطأ في الآية.

(8) سورة هود، الآية: 107.

وأيضاً: فإنّ قولَكَ «عالم متكلم مريدٌ»... إلى سائرِ ذلك، لا يخلو مِن أن يكـونَ دلـيلاً على نفسِه خاصّةً، ولو كان كذلك، لَمْ يكنْ فرقٌ بين قولِكَ عالِمٌ أو جاهـلٌ أو موجـودٌ أو شيءٌ أو غيرُه مِنَ الصفاتِ؛ فَثَبَتَ أنّه يدلُّ على علم وقدرةٍ وإرادةٍ إلى سائرِهَا[1].

فَصْل

والعِلمُ والقدرةُ والإرادةُ وسائرُ الصّفاتِ الأزَليةِ ليستْ هي اللهَ، ولا غَيْرَ اللهِ[2]؛ لأنّها لوْ كانتْ هيَ اللهَ لَصَحَّ أن تَقُولَ: «يا عِلْمُ ارْحمني!»، و «يا إرادَةُ اغفر لي!»...وغير ذَلك.

وأيضاً: فإنّه لوْ كانتْ ذاتُهُ عِلْمـاً لَمْ تكن له قُدرةٌ؛ لأنّ الصفةَ لا تَحْمِلُ الصّفةَ.

وليستْ غيرَه؛ لأنَّ الغَيْرَيْنِ ما صَحَّ أن يُفَارِقَ أحدُهما الآخَـرَ. وصـفاتُ الله تعـالى لا تُفارِقُه، فَثَبَتَ أنّها ليستْ هُوَ ولا غيرُه[3].

فَصْل

وليستِ الصفاتُ أغْيَاراً؛ فليس العلمُ غيرَ القُدرةِ، ولا القدرةُ / غيرَ الإرادةِ، وكذلكَ سائرُ الصفات. وليستْ أيضاً واحداً؛ فليس العلمُ هـو الإرادةَ، ولا الإرادةُ العلـمُ؛ لِمـا ذَكَرْناهُ[4].

---

(1) للتفصيل: رسالة الحرّة: 31ـ33.

(2) عبّر ابن وكيل التُّجيبي الأقليشي عن هذا المعنى بأسلوبٍ رائق فقال: «قلْ للقائل بأنّ صفاتِ الله غيرية: شبَّهتَ الباري سبحانه وتعالى بالبَرِيّة، فليستْ ذاتُ الله تعالى عن الصفاتِ عَرِيَّة، بـل هـي مـع الـذات قديمةٌ أزليّة». من الإنباء: و 21 و. انظر: رسالة إلى أهل الثغر: 219.

(3) ظَهَرَ من يعترض على عبارة «أنّها ليستْ هُوَ ولا غيرُه»، بِتَعِلّةِ أنها إذا لم تكنْ هو كانت غيرَه، وإذا لم تكـن غيرَه كانت هو؛ فانظُرْ توجيهَهَا بحسب اختلاف نَظَرِ القائلِ من الأشعريةِ، عنـد ابـن وكيـلٍ في الإنبـاء: و23 ور ظ.

وهذه الردود تتوجه كلها على أبي الهذيل، فإنه قال «إن الله عالم بعلـم، إلا أن علمـه هـو نفسـه، وقـادر بقدرة، وقدرته هي نفسه». انظر: كتاب أصول الدين لأبي منصور التميمي: 91.

(4) رسالة الحرّة: 34؛ المجرد: 39؛ 58؛ الإرشاد: 137ـ138.

فَصْل

وهذه[1] الصِّفاتُ أَزَلِيَّةٌ كانتْ وهي الآنَ[2]، وتكونُ لاَ إلى غايةٍ؛ فإذا ثَبَتَ هذا، فالله تعالى[3] عَلِمَ بِعِلْمِه كلَّ معْلُومٍ.

لَمْ يَعْلَمْ كلَّ معْلومٍ بعِلْمٍ آخَرَ، بلْ عَلِمَها كلَّها بعلْم واحِدٍ.

وأرَادَ كلَّ مُرادٍ بإرادةٍ واحدةٍ.

وقَدَرَ على كلِّ شيْءٍ بقدرةٍ واحدةٍ.

وتَكَلَّمَ اللهُ بكلامٍ واحِدٍ.

ورَأى[4] كلَّ مَرْئِيٍّ[5] برؤيةٍ واحدةٍ.

وسمِعَ كلَّ مسْموعٍ بسمْعٍ واحِدٍ.

وأدْركَ كلَّ مُدْرَكٍ بإدْرَاكٍ واحِدٍ...وكذلك كلُّها.

فَصْل

ومِن صفاتِه الخَلْقُ والرِّزْقُ والافضَالُ والإنْعامُ وغيرُ ذلك، فهي هذه[6] أَغْيَارٌ لله؛ لأنّه قد كَانَ ولاَ خَلْقَ ولا رزقَ ولا فَضْلَ ولاَ إنْعَامَ، ثمَّ خَلَقَ ورَزَقَ وتفَضَّلَ؛ فهِيَ غيْرُه.

---

(1) ص: «وهاذه».

(2) ص: «الأن».

(3) ص: «تعلى».

(4) ص: «رءا».

(5) ص: «مرءي».

(6) ص: «فهاذه».

فَصْل

وهذه[1] الصفاتُ صفاتُ الخلق، لَمْ يَزْدَدِ اللهُ تعالى[2] بها/ شيئاً كان ناقصاً دونَها؛ بل [300] كان اللهُ كما هو كاملاً قبلَها ومعَها، ولاَ يُغيّرُهُ تَقَدُّرُ سقوطِها، ولاَ يَزيدُه وجودُها.

فَصْل

والصِّفَةُ هي التي ذَكَرْنَا، مِنَ العِلْمِ والقدرةِ والإرادةِ وسائرِها.

وحَدُّها: ما خَلَّصَتِ الموصُوفَ من غيرِه ومَيَّزَتْهُ منه[3].

والموصوفُ: هو الذي توجَدُ الصفةُ به[4]؛ وهو العالِمُ والقادر... وغير ذلك.

فَصْل

ومن فَرَائِضِه أن يُوصَفَ بمـا وَصَفَ به نفْسَه، مِنْ أسمـائِه الحُـسنى؛ كقولِـكَ: الله والرحمن الرحيم... إلى كَمَـالِ الأسْمـاءِ[5].

فإنْ قيلَ لَكَ: هلِ الاسْمُ الـمُسَمَّى أوْ غَيْرُهُ؟. فَقُلِ: الإسْمُ هو المسمَّى[6]؛ بدليلِ قـولِه

---

(1) ص: «وهاذه».

(2) ص: «تعلى».

(3) حدود ابن فورك: 95؛ التمهيد: 213؛ ف: 359؛ كتاب أصـول الـدين لأبي منـصور التميمي: 128؛ حدود ابن سابق الصقلي: 118؛ التعريفات: 121؛ الكليات: 942.

(4) الموصوفُ أيضاً من تكون له صفةٌ بأن تكون خبراً عنه، وذِكْراً يُرْجَعُ إليه ويُتَعلّق به؛ وهو وجهٌ ثانٍ غيرُ ما اقتصر عليه المؤلف، ذكره ابن فورك في المجرد: 38. انظر: حدود ابن سابق: 118.

(5) رسالة إلى أهل الثغر: 236؛ الإرشاد: 143.

(6) وقع التردّد في هذه القضية عند الأشاعرة لإعوازِ التفصيل فيها، وهـو واقـعٌ عنـد ابن فـورك في قولـه: «المعروفُ من مذهبِه في معنى الاسم، والذي نصَّ عليه في كثيرٍ مـن كتبه ـ منهـا الـنقض عـلى الجبّـائي والبلخي ـ: أنّ الاسم ليس هو المسمى، على خلافِ ما ذهب إليه المتقدّمون من أصحاب الصّفات. فمن ذلك ما قال في كتاب «نقض أصول الجبّائي»: إنّ أسماءَ الله تعـالى وصفاتِه، ولا يُقال لصفاته هي هُوَ ولا غيره. وليس هذا المذهبُ من مذهبِ المعتزلةِ القائلينَ بأنّ الاسـم هو التسميةُ فقط في شيء؛ لأنّ =

= التسميةَ عنده اسمٌ للمسمّى، وما عداها أيضاً اسمٌ له...ونَقَضَ في كتاب «التفسير على الجبائي» إنكارَه على مَن ذَهَب من قدماء أصحاب الصفات، إلى أنَّ الاسمَ هو المسمّى، وقال في عقِبِ ذلك: «إني لم أنكرْ عليه لأجل أني أذهبُ إلى أنّ الاسم هو المسمى، وإنما أنكرتُ ذلك لأنه قَصَدَ أن يفسِّرَ ذلك بما لا يَصِحُّ على مذهبه، ولا يَطَّرِدُ على قواعِدِه. فعلى هذا الأصل: تحقيقُ مذهبِه أنَّ كلَّ تسميةٍ اسمٌ، وليس كلُّ اسمٍ تسميةً».
اهـ بنصِّه من المجرد: 38، ومؤداه واقع في كتاب أصول الدين لأبي منصور التميمي: 114ـ115.
وقد لخَّص الأقليشي هذا الفَصْل بإحكام، ونحن نسوقُ كلامَه على طوله لنفاسَتِه: «الإسمُ عند الأشعرية هو المسمّى، والصفةُ هي الموصوف، والتسميةُ غير الإسم، والوصفُ غيرُ الصفة. والمخالف يقول: الإسم غير المسمى، والصفة غير الموصوف، والإسم والتسمية والوصف والصفة شيءٌ واحد، وكلٌّ تَأَوَّلَ ـ أي: الكتابَ ـ على مذهبِه؛ فَحَمَلَ المخالفُ قولَ الله تعالى ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ على ظاهرِه، وقال: الذاتُ واحدةٌ، والأسماءُ كثيرة. وحَمَله الأشعري على وجهَيْن:
ـ أحدهما: أن يوقِعَ الإسمَ موقعَ التسمية؛ وهذا سائغٌ في العربية.
ـ والثاني: أن يريدَ بالأسماءِ الصفاتِ والأفعالَ، وهي عندهم متعددةٌ، واسمُ الصفة هو الصفةُ، واسمُ الفعل هو الفعلُ عندهم.
وقولُه تعالى ﴿سَبِّحِ ٱسۡمَ رَبِّكَ ٱلۡأَعۡلَى﴾، حَمَله الأشعري على أن المسبّح هو الله تعالى؛ لأنّ الإسمَ غير المسمّى، وحمله المخالفُ على وجهَيْن:
ـ أحدُهما: أن الإسم هنا صِلَةٌ.
ـ أو يكون أمرٌ (كذا) بتنزيه الإسم الذي هو عبارةٌ عن الذات؛ كما أَمَرَ بتنزيه المصحف إجْلالا للقرآن.
وقولُه تعالى ﴿مَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسۡمَآءً سَمَّيۡتُمُوهَآ﴾، حملها الأشعريُّ على أنّ الأشخاصَ هي المعبودة؛ إذِ العباراتُ لا تُعْبَدُ. وحمله المخالفُ على أنهم كانوا يتوجّهون بالعبادة إلى ما لا حقيقةَ له في الإلهية، وهم قد سَمَّوْها آلهةً؛ فكأنهم عبَدوا ألفاظاً لا حقائقَ تحتَها، ولذلك قال: ﴿سَمَّيۡتُمُوهَآ أَنتُمۡ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلۡطَٰنٍ﴾.
وقدْ قال بكِلا القولَيْن كثيرٌ من أهل اللسان. ولكنَّ التحقيقَ في الوضْع الحقيقي وفي صناعةِ اللسان: أن الإسمَ غيرُ التسمية، والوصفَ غيرُ الصفة على ما قالتْهُ الأشعريةُ. ويبقى الكلامُ في الإسم والصفةِ هل هما عيْنُ المسمى والموصوف؟، وهذا إلى نَظَرِ الناظِرين مصروف، فإنْ أرادَ الحروف، فهي محدَثةٌ، وإنْ أراد المعاني الإلهيةَ فهي قديمة، وهذا تلخيصُ هذه المسألة الجسيمة».
الإنباه: 25 و ـ 26 و. التمهيد: 227ـ230؛ رف: 383ـ388؛ رسالة الحُرّة: 53؛ الإرشاد: 142؛ الرسالة الوافية: 19؛ حدود ابن سابق الصقلي: 125؛ مبلغ الطالب: 86ـ87.

(1) ص: «تعلى».
(2) سورة يوسف، الآية: 40.

وأيضاً: فإنك تقولُ: عبدتُّ اللهَ، ودعوتُ اللهَ، وذكرْتُ اللهَ... والمدْعُوُّ والمعْبودُ غيرُ اللفظِ. واللفظُ هو التسميةُ، وهو الذي يَنعَدُّ ويكونُ له تَنَاهٍ ويُتكَلَّمُ به. والمسمّى هو نفْسُ الله. وهذِهِ الألفاظُ كلُّها تسمياتٌ،/ ويُقالُ «أسماء» مجازاً؛ ومِثالُ ذلك: الطّاعةُ والمُطَاعُ، والذِّكْرُ والمذْكورُ، والقراءة والمقْرُوُّ، والعلم والمعلوم... وغيره.

فَصْل

ولاَ يَصِحُّ أن يشترَكَ في أسمائِه معَ خلْقِه؛ لِمَا ذكرْتُه مِنْ أنَّ الاسْمَ هو المسَمَّى.

فإذا كانتْ أسماؤُه هِيَ هُوَ، فَمُحالٌ أن يَشترك في ذاتِه مع خَلْقه.

ويصِحُّ إذا كان الاسمُ راجعاً إلى التَّسْمِيَةِ.

(و)[1] مِنهَا ما لا يصحُّ أن يشترك فيها، كقولك: الله الرحمن البارئ المصور... وأشباهُه[2].

فَصْل

ومِن صفاتِه أنَّ للهِ وجْهاً ويدَيْنِ وعيْنيْن[3]، لاَ جَوارِحَ ولاَ أجْسامَ؛ لقوله

---

(1) الواو مزيدة لا ورود لها في الأصل.

(2) قارن بما في التمهيد: 233؛ رف: 394.

(3) للتفصيل على الولاء في الوجه واليدين والعين: الإرشاد: 155ـ164؛ الإيضاح: 280ـ283؛ 284ـ290؛ 291ـ294؛ التمهيد: 258 ـ 260؛ رف: 436ـ439؛ مقدمات المراشد: 198ـ 200.
ويظهر من صنيع المؤلف أنه يعُدُّ هذه صفات زَيْداً على البقاء والقِدَم ـ كما ذكرهما قبلُ ـ فتكونُ عِدَّتُها سبعة عشر صفةً عنده. ونبّه ابن وكيل الأقليشي إلى اختلاف الأشاعرة أنفسِهم في عدِّ الوجه والعينيْن واليديْن صفاتٍ أم لا فقال: «من متكلِّمي الأشاعرة من اقتصرَ على... الصفات العشر، ومنهم من أضاف إليها سبعاً، فجعل الصفات سبعَ عشرة صفةً، وزاد الوجه واليديْن والعينيْن والقِدَم والبقاء. ومن قال إنها عشرةٌ، جعل الوجهَ عبارةً عن عَيْنِ الذّات، والعينيْن عبارةً عن البَصَر، واليديْن عبارةً عن القُدرة، وجعل كونَه موجوداً بذاته أوْجَبَ كونَه قديماً، أوجب كوْنَه باقياً؛ لأنَّ القديمَ لا يُعدَم... [فـ]ـالصفاتُ الضروريةُ عند الأشعرية عشرُ صفات باتّفاقٍ من محقِّقيهم، أو سبع عشرة على الاختلاف». من الإنباء: و 23 و.

تعالى[1]: ﴿وَيَبْقَىٰ[2] وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ﴾[3] و﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[4] وقوله: ﴿تَجْرِى بِأَعْيُنِنَا﴾[5]، فلمّا وَصَفَ بها نفسَه وصفْناهُ بها مِنْ غيْرِ تكْيِيفٍ؛ لأنَّ العقلَ لا يُوجبُها ولا يَنْفِيها، ولم تكُنْ جَوارِحَ لأنّها مِن صفاتِ الخَلْقِ.

فَصْل

[302] وليس يُوصَفُ اللهُ ممّا وَصَفَ به نفسَه إلاّ بالصِّفاتِ العُلْيا/ وأسمائِه الحسنى[6]، ألاَ ترَى أنَّ اللهَ قال في كتابه: ﴿وَٱللَّهُ[7] خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾[8]، و﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ [وَأَمْوَٰلَهُم][9]﴾[10] و﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[11]... وغير ذلك؛ ولا يجوزُ أن يُقَالَ: «يا ماكر»، و[لا «يا مشتري»][12] ولا «يا مستهزئ»!... ولاَ ما كانَ مثلَهُ؛ لأنَّ وَصْفَ الله بهذا نَفْسَهُ إنّما هو على طريقِ الجزاءِ لهم، والإعلامِ مِمّا يكونُ منهُ لهُم.

---

(1) ص: «تعلى».

(2) ص: «ويبقاء».

(3) سورة الرحمن، الآية: 25.

(4) سورة ص، الآية: 74.

(5) سورة القمر، الآية: 14.

(6) ص: «الحسناء». انظر: المجرّد: 42؛ كتاب أصول الدين لأبي منصور التميمي: 115-116.

(7) في الأصل: «وهو»؛ وهو خطأ من الناسخ في الآية.

(8) سورة آل عمران، الآية: 53؛ سورة الأنفال، الآية: 30.

(9) لحق مسهور بعلامة التصحيح.

(10) سورة التوبة، الآية: 112.

(11) سورة البقرة، الآية: 14.

(12) لحق في الطرة بغير خط الناسخ، مسهور بعلامة التصحيح.

فَصْل

وكلامُ الله تعالى[1] ليس بمخلوقٍ[2]؛ لأنّه لَوْ كان مخلوقا لَمْ يَخْلُ مِنْ أن يَخْلُقَهُ اللهُ في نفسِه أوْ في غيرِه، أوْ لا في نفسِه ولا في غَيْرِه.

فخَلقُهُ إيّاهُ في نفْسِه مُحَالٌ؛ لأنّ الله تعالى[3] لا يَكُونُ ظَرْفا لِلْحوادثِ.

وخلقُهُ إيّاه في غيرِه أيضاً كذلك؛ لأنّه كان يَكُونُ ذلكَ الغَيْرُ هو المتكلِّم بهِ المنسوب إليه، القائل ﴿أَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ[4]﴾، والآمر والنَّاهِي وغيرَ ذلك، وهذا مُحَالٌ.

ومُحالٌ أيضا أن يُخْلَقَ لاَ في نفْسِه ولا في غيْرِه؛ لأنّه كانَ يكونُ قائماً بنفسِه؛ ولاَ يَصِحُّ كلامٌ إلاّ مِن مُتكلِّمٍ، كما لاَ يصحُّ عِلْمٌ إلا من عالِمٍ، وقدرةٌ إلاّ مِن قادرٍ، وحركةٌ إلا من مُتحرِّكٍ... وأشباهُه؛ فَثَبَتَ قِدَمُهُ.

وأيضاً، فإنَّ الله يقولُ:/ ﴿أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ﴾[5]، فَعَطْفُ الأمْرِ على الخلْقِ يَدُلُّ على أنّه غيرُ الخَلْقِ. وغيرُ الخلْقِ ما ليس بمخلوق[6].

وأيضاً، فإنّه أَخْبَرَ أنّه ﴿إِذَا أَرَادَ شَيْئاً أَنْ يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾[7]، فلَوْ كان مخلوقا لَكَانَ «كُنْ» مخلوقاً يحتاجُ إلى «كن» أخرى، ثم كذلك في «كُنْ» إلى غيرِ غاية.

---

(1) ص: «تعلى».

(2) لتفصيل أدلة المؤلف وغيرها: اللمع: 33ـ34؛ التمهيد: 237 ـ 250؛ رف 400ـ421؛ رسالة الحُرّة: 62ـ63؛ الرسالة الواعِيَة: 37ـ43؛ الإرشاد: 99ـ101؛ الإيضاح: 369ـ388؛ شرح الإرشاد للمقترح: 40 و؛ لباب العقول: 255ـ256.

(3) ص: «تعلى».

(4) سورة الأنبياء، الآية: 91.

(5) سورة الأعراف، الآية: 53.

(6) كلامُ اليابريّ هنا يَنظُر إلى ما في رسالة إلى أهل الثغر: 221.

(7) سورة يس، الآية: 81.

وأيضاً، فإنَّ عليَّ بنَ أبي طالب رضي الله عنه يقول: «ما حكَّمْتُ مخلوقاً، وإنّما حكَّمْتُ كلامَ رَبِّ العالَمِين»[1].

معَ أنّ شُهْرَةَ هذِه[2] المسألةِ واجتماعَ الأمَّةِ عليها يُغْنِي عن الدَّلِيلِ فيها.

فَصْل

وكلامُه تعالى[3] هو القائِمُ بنفْسِه، لَمْ يَزَلْ قائماً ولاَ يزالُ، وهو الذي أسْمَعَهُ مَن شاءَ مِن خلقِه؛ ليسَ بصوْتٍ ولا حَرْف ولا حَرَكة[4]؛ وإنما الصوتُ والحركةُ والعَدُّ[5] والنهايةُ والأوّلُ والآخِرُ في الأحْرُفِ وتلاوتِنا وقراءتِنا. وأمّا كلامُه المفْهومُ منه، فهو

---

(1) رسالة إلى أهل الثغر: 224؛ رسالة الحُرَّة: 62.

وساق اللالكائيُّ في شرح اعتقاد أهل السنة (2/ 227؛ رف: 369) هذا الأثرَ بأربعةِ أسانيدَ، ونصَّ محققُه بالحاشية على أن كلَّها من طريق عمرو بن جميع وعُتبة بن السَّكن؛ وهما متروكان. قلت: وبيانُه أن الأولَ وضّاعٌ خبيث؛ وصف البخاريُّ حديثه بالنَّكارة، واتهمه ابنُ عدي بالوضع، وقال النسائي والدارقطني: «متروك الحديث». انظر: تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين لابن شاهين: 141؛ رت: 445؛ لسان الميزان: 5/ 347؛ رت: 6337. وأما الثاني فمتروك أيضاً؛ قال ابن حبان: «يخطئ ويخالف». وقال البيهقي: «عُتبة بن السكن واهٍ، منسوبٌ إلى الوضع». انظر: الثقات: 8/ 508؛ لسان الميزان: 5/ 130؛ رت: 5562.

واستشعر البيهقي عُرُوَّ الأثر عن إسنادٍ متصل فقال: «هذه الحكايةُ شائعةٌ فيما بين أهل العلم؛ ولا أراها شاعتْ إلاّ عن أصل، والله أعلم». من الأسماء والصفات: 1/ 595؛ رح: 525.

(2) ص: «هاذه».

(3) ص: «تعلى».

(4) رسالة الحُرّة: 94ـ98؛ التمهيد: 251؛ رف: 423؛ المجرد: 60؛ 68؛ الحدود والمواضعات: 133؛ الإرشاد: 102ـ108؛ الحدود الكلامية والفقهية لابن سابق: 127ـ128؛ المنخول: 101؛ نهاية الإقدام: 320ـ323؛ الإيضاح: 389ـ411؛ كتاب الوصول لابن العربي: و 17 ظ؛ غاية المرام للآمدي (ن خ ي 625): و 16 وـ و 24 ظ؛ شرح الإرشاد للمقترح: 51 وـ52 و؛ مقدمات المراشد: 205ـ212؛ لباب العقول: 256ـ260؛ شرح المعالم الدينية لابن التلمساني: 107 ظ؛ الكليات: 757؛ كشاف اصطلاحات الفنون: 2/ 1373؛ المسائل المشتركة: 207ـ211.

(5) كذا في الأصل؛ ولعله تصحيفٌ عن «الحرف»، ليصحَّ التقسيمُ المذكور قبلُ: «ليسَ بصوْتٍ ولا حَرْف ولا حَرَكة».

فهو المقرُوُّ والمسموعُ والمتلُوُّ، وهو الذي لَمْ يَـزَلْ به متكلماً على ما بَيَّنَّاه مِن قيامِه بنفسه، بإِخبَارِ موسى وعيسى ومحمدٍ وآدَمَ / وغيرِهم ـ صلواتُ الله عليهم ـ وإنْ كانَتِ العِبارةُ لمحمدٍ ﷺ عنهُ بعدَهم؛ فقد تقدَّمَ بلا غايَةٍ قيامُـه بنفسِه وبقاؤُه كذلكَ إلى غيرِ غايةٍ: وهو حقيقةُ الكَلامِ، أعْني «القائمَ في النفْس»؛ لقولِه تعالى[1]: ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾[2]، ولقَوْل العَرَب: «لَكَ في نفْسي كلام مَّا أَبْثُّهُ لغيْرِكَ، ولا أذكُرُه لِسِوَاكَ»، ولقولِ الشاعر: [الكامل]

إِنَّ الكَلامَ لَفِي الفُؤَادِ وإِنَّمَا جُعِلَ اللِّسَانُ على الْفُؤَادِ دَلِيلاً[3]

فاللِّسانُ والإشَارةُ والرَّمْزُ والكتابةُ[4] كلُّها دَلائِلُ على الكلام.

فَصْل

ومِن صفاتِه الأزَلِيَّةِ العُلُوُّ[5] والعظمةُ، والقهْرُ والغَلَبَةُ والمُلْكُ؛ وهو معنى قولِه ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[6]، أي: بالعُلُوِّ والعَظمةِ كما ذَكَرْناهُ. ولا يَصِحُّ أن يُقالَ «هو عليه»، على مَعْنى الـمُمَاسَّةِ والمُقَاربة والمجاوَرةِ، ولا أن يُقالَ «هو في كلِّ

(1) ص: «تعلى».
(2) سورة المجادلة، الآية: 8.
(3) البيت للأخطل، حسبما نُسِب له في كثير من كتب الكلام كتمهيد الباقلاني (251) ـ برواية «من الفؤاد» ـ ورسالة الحرة (98) وشرح الإرشاد للمقترح (52 و) وشرح المعالم الدينية لابن التلمساني (108 ظ) وشرح المقاصد (2/ 102). بيد أنه لا يوجد في ديوانه. وهو معزوٌّ للحطيئة في مجرد ابن فورك (68). ومن دون نسبة في: نهاية الإقدام (323) ومقدمات المراشد (206).
(4) في الأصل: «الكناية»، والمثبتُ أولى.
(5) الإيضاح: 311 ـ 316.
(6) سورة طه، الآية: 4.

مكان»؛ لأنه يؤدِّي إلى أن يَكونَ في جوْفِ الإنسانِ وفي الحُشُوشِ[1] وغيرِه، بل هُوَ لاَ في مكانٍ، كذلك كانَ ويكونُ.

وقولـه تعـالى[2]: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٞ / وَفِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَٰهٞ﴾[3]، معنـاهُ: المعبودُ فيهمـا.

ويصحُّ أن نَقُولَ: هو في كلِّ مكانٍ بعلْمِه، مِنْ غيرِ أن يُظَـنَّ أنّ عِلْمَـه في الأمكنـةِ، أو مُفَارِقُ ذاتِه، ولكنْ[4] على [معنى][5] أنّه يعْلَمُها وأحْصاها. ألاَ تَرَى أنّـه يَحْسُنُ منّا أن نَقُولَ «أنا في داري بعِلْمي»، وأنت وقْتَ حديثِكَ في غيرِ دارِك، وعِلْمُـكَ لاَ يُفارِقُـكَ؛ وليس هذا المَثَلُ إلاّ على معْنى التّقْريبِ، لا على طريقِ التّشْبيه، فَافْهَمْ[6]!.

[فَصْل

وصفاتُ الأفعالِ المذكورةُ كالخلْقِ والرزق حَوَادِثُ. وصفَةُ نفْسِهِ بها لَمْ تَزَلْ][7].

---

(1) جمعُ «حَشّ» بالفتح، وهي المخَارج. وأصلُ الحَشّ: حائطٌ فيه نخل، ويجمعُ أيضاً حُشّان. وقد تُضمُّ حاؤُه، فإذا استُعمل في الكنيف فبالفتح لا غير. وفي الحديث: «إن هـذه الحُشُوشَ مُحْتَضَـرَةٌ». المنتخب لكراع النمل: 2/ 645؛ المجموع المغيث: 1/ ق 2: 454.

وقالت عائشةُ رضي الله عنها: «أمّا حُشُوشُكُمْ هـذه ـ يعني: المراحيض ـ فلا قِبلةَ لها». من شفـاء الصـدور لأبي محمد ابن عتّاب: ورقة 1 أ.

(2) ص: «تعلى».

(3) سورة الزخرف، الآية: 84.

(4) ص: «ولاكن».

(5) ما بين المعكفين لحَق مصحّحٌ.

(6) التمهيد: 260ـ262؛ رف: 440ـ442.

(7) لحق بخط غير ناسخ الأصل، لكنه لم يذيله بعلامة التصحيح كالعادة.

وقد أسرف المؤلف هنا في الاختصار حتى عسُرَ تفهُّم عبارته؛ ولذلك يحسُنُ بنا سَوْقُ كلام الباقلاني في المسألة للإيضاح: «فإنْ قال قائل: فَفَصّلوا لي صفاتِ ذاته من صفات أفعاله لأعْرِفَ ذلك. قيل له: «

فَصْل

فإن قيل لكَ: لَوْ[1] سَوَّلَتْ لكَ نفسُكَ: ما اللهُ؟.

فإنه إنْ أرادَ بسؤالِه «ما هو»؛ أي: ما جِنسُه؟. فليس له جِنسٌ ولاَ مِثْلٌ، لِمَا وَصَفْنَا.

وإنْ أرادَ به «ما اسمُه»؟. فاسمُه: اللهُ الرحمنُ الرحيمُ الحيُّ القيومُ.

وإنْ أرادَ بقولِه «ما هو»: ما صُنْعُهُ؟. فَصُنْعُهُ العدلُ والإحسانُ والإنعامُ والسماواتُ والأرضُ.

وإنْ أرادَ بقولِه «ما هو»؟: ما الدِّلاَلَةُ[2] على وجُودِه؟. فالدِّلاَلَةُ على وجوده جميعُ ما تَراهُ وتُعايِنه وتشاهدُه مِن مُحْكَمِ فِعلِه وعجيبِ تدْبِيرِه.

وإنْ أرادَ بقوله «ما هو»؛ أيْ: أَشِيرُوا[3] إليه/ حتّى أَرَاهُ!. فليس هو اليومَ مَرْئِيّاً[4] لِخلْقِه.

---

* صفاتُ ذاته: هي التي لم يزلْ ولا يزالُ موصوفاً بها. وهي الحياة والعلم والقدرة والسمع والبصر والكلام والإرادة والبقاء والوجه والعينان واليدان والغضب والرضى ـ وهما الإرادةُ على ما وصفْناه، وهي الرحمة والسخط والولاية والعداوة والحب والإيثار والمشيئة ـ وإدراكُه تعالى لكل جنس يدركُه الخلق، من الطُّعُوم والروائح والحرارة والبرودة وغيرِ ذلك من المدْرَكَات.

وصفاتُ فعله: هي الخلق والرزق والعدل والإحسان والتفضل والإنعام والثواب والعقاب والحشر والنشر، وكلُّ صفةٍ كان موجوداً قبل فعلِه لها.

غير أن وصفَه لنفسِه بجميع ذلك قديمٌ؛ لأنه كلامُه ـ الذي هو قوله «إني خالقٌ رازق باسط» ـ وهو تعالى لم يزلْ متكلماً بكلام غيرِ محدَث ولا مخلوق».

انتهى من التمهيد: 262ـ263؛ رف: 444. وانظر: كتاب أصول الدين لأبي منصور التميمي: 121ـ122؛ الإنباء للأقليشي: و 21 و.

(1) راجع الأصل: لعل فيه «أو».

(2) ضبط الدال بالكسر في الأصل، وفتحُ الدال من «الدّلالة» أعلى. راجع اللسان (دلل): 2/ 1414.

(3) في الأصل: «أشير» والكلمة قلِقةٌ ثمة، والصوابُ ما أثبتناه، وفاقاً لابن الطيب الذي ينقل عنه المؤلف في هذا الموضع؛ انظر: التمهيد: 263ـ264؛ رف: 446.

(4) في الأصل: «مرئي»، والصوابُ ما أثبتناه.

وإن أراد بقوله «ما هو»؟: ما حقيقتُه؟. فهو شيءٌ ليس بجسمٍ ولا جوهرٍ ولا عرضٍ ولا يُشبهُ شيئاً[1]، فالوَهْمُ[2] لا يلحقُهُ، والطَّلَبُ لا يبلُغُه، والتصويرُ لا يُدرِكُهُ؛ تنزَّه عن الشَّبَهِ والنَّقصِ[3] فَعمِيَ القلبُ عن الإدراك، وامتدَّ الطَّلَبُ إلى مثله ـ سبحانه ـ عن أن يتصَوَّرَ في نفسك أو يَتكيَّفَ في عقلكَ؛ إذْ لوْ لَحِقَهُ شيءٌ مِّن هـذا، لكَـانَ كخلقِـه الدَّالِّ عليه ـ سبحانه ـ.

فَصْل

فإنْ قيلَ لَكَ: كيف هو؟.

فقلْ: إنْ أردتَّ بالكيفيةِ «التَّركيبَ والصُّورةَ والجنسيةَ»، فـلا صـورةَ لـه ولا جِنسَ فأُخْبِرَكَ[4] عنه.

وإن أردتَّ بقولِكَ «كيف هو؟»؛ أي: على أيِّ صِفَةٍ؟. فهو قديمٌ حيٌّ عالِمٌ قادِرٌ سميعٌ بصيرٌ.

وإن أردتَّ بقولِكَ «كيف هو؟»؛ كيف صُنْعُهُ إلى خلقِه؟. فَصُنْعُهُ إليهِمُ الإفْضَالُ والعَدْلُ[5].

فَصْل

فإنْ قِيلَ لكَ: أين هو؟[6].

---

(1) انظر في امتناع كون تعالى جسما أو جوهرا أو في مكان: شرح المعَالِمِ الدِّينيَّة لابن التلمساني: 47 ظ ـ 49 و.

(2) الوَهْمُ بالسكون: من خطرات القلب. والوَهَمُ (بالفتح) الغلط. ن اللسان (وهم): 6/ 4933؛ فرائد اللغة في الفروق: 461؛ ر: 1615.

(3) في الأصل: «النقض»؛ ولعل نقطة الضَّاد أن تكونَ ناجمةً عن التصوير أو من عَبَثِ الأرَضَة.

(4) ص: «فأخبرُكَ» ـ بضم الراء ـ وفي تمهيد الأوائل: «فنخبرك».

(5) الفَصْل باختلاف يسيرٍ عن التمهيد: 264؛ رف: 447.

(6) الإيضاح: 317ـ318؛

وإن أراد بقولِه «ما هو»؟: ما حقيقتُه؟. فهو شيءٌ لَيس بِجِسمٍ ولا جوهَرٍ ولا عَرَضٍ ولا يُشْبِهُ شيئاً[1]؛ فالوَهْمُ[2] لا يلحقُهُ، والطّلَبُ لا يبلُغُه، والتّصويرُ لا يُدرِكُهُ؛ تنزّهَ عن الشَّبَهِ والنّقْصِ[3] فَعَمِيَ القلبُ عن الإدراك، وامْتَدَّ الطّلَبُ إلى مثلِه ـ سبحانه ـ عن أن يتَصَوَّرَ في نفسكَ أو يَتكَيَّفَ في عقلكَ؛ إذ لوْ لَحِقَهُ شيءٌ مّن هـذا، لَكَـانَ كخلْقِه الدّالِّ عليه ـ سبحانه ـ.

فَصْل

فإنْ قيلَ لَكَ: كيف هو؟.

فقلْ: إنْ أردتَّ بالكيفيةِ «التّرْكيبَ والصُّورةَ والجنسيةَ»، فـلا صـورةَ لـه ولا جِنْسَ فأُخْبِرَكَ[4] عنه.

وإن أردتَّ بقولِكَ «كيف هو؟»؛ أي: على أيِّ صِفَةٍ؟. فهو قديمٌ حيٌّ عالِمٌ قادِرٌ سميعٌ بصيرٌ.

وإن أردتَّ بقولِكَ «كيف هو؟»؛ كيف صُنْعُهُ إلى خلقِه؟. فَـصُنْعُهُ إلـيهِمُ الإفْـضَالُ والعَدْلُ[5].

فَصْل

فإنْ قِيلَ لكَ: أين هو؟[6].

---

(1) انظر في امتناع كون تعالى جسما أو جوهرا أو في مكان: شرح المَعَالِمِ الدِّينيّة لابن التلمساني: 47 ظ ـ 53 و.

(2) الوهْمُ بالسكون: من خطرات القلب. والوهَمُ (بالفتح) الغلط. ن اللسان (وهم): 6/ 4933؛ فرائد اللغة في الفروق: 461؛ ر: 1615.

(3) في الأصل: «النقض»؛ ولعل نقطةَ الضّاد أن تكونَ ناجمةً عن التصويرِ أوْ عن عَبَثِ الأرَضَةِ.

(4) ص: «فأخبرُك» ـ بضم الراء ـ وفي تمهيد الأوائل: «فنخبرك».

(5) الفَصْلُ باختلاف يسيرٍ عن التمهيد: 264؛ رف: 447.

(6) الإيضاح: 317ـ318؛

فقل: «أين» سؤالٌ عن مَكانٍ، ولم يَكُنِ اللهُ ولا هو كائِنٌ ولا يَكُونُ في مكانٍ.

غيرَ أنّنا نقولُ:/ هو عَلَى العَرْشِ؛ لاَ على مَعنى كَوْنِ الجسمِ[1] على الجِسْمِ بمُلاصَقَةٍ أوْ مُجاوَرَةٍ[2].

فَصْل

فإن قيل لك: هل يَحْجُبُ اللهَ شيءٌ؟.

فقل: لاَ. إنّما [اللهُ][3] يحجُبُ خلقَه عن نفسِه؛ فالحجابُ عائِدٌ عليهم لا عليه.

فَصْل

فإنْ قيل لك: فَمَتَى كان؟.

فقل: سؤالُكَ يقتضي كونَه في زمانٍ لَمْ يَكُنْ قبْلَه؛ لأنّ «متى» سؤالٌ عنِ الزّمان، وقد عَرَّفْناكَ أنّه قديمٌ قبلَ الأزمانِ لاَ بِأَمَدٍ، وأنّه الخالِقُ للمكانِ والزّمانِ والحِجَابِ وغيرِه، [فهو موجودٌ قبْلَهَا لاَ بغايةٍ؛ لإيجابِهَا الحدَثَ على مَنْ جَازَتْ عليْه][4].

فَصْل

فإنْ قيلَ: هل نحنُ تَحتَ الله؟.

فـ«التَّحتُ» المفهومُ منا بيْنَنا لا يَصِحُّ عليه؛ لأنّه يُؤَدِّي إلى اختصاصِه بجهةٍ[5].

---

(1) قوله «الجسم» في الحرف الأول، غير مقبول. وعبارةُ الباقلاني أسلَمُ حيث قال: «لا على معنى كون الجسم بالملاصقة والمجاورة».

(2) هذا الفَصل يَنظُرُ إلى ما في التمهيد: 464؛ رف: 448.

(3) لحقٌ بخط ناسخ الأصل.

(4) لحقٌ مصحَّحٌ في الطرة بخطٍّ غيرِ ناسِخِ الأصل. وقابل هذا الفَصْل بما في التمهيد: 265؛ رف: 449.

(5) لُباب العقول: 173ـ180.

وأمَّا إن أردتَ أنه أعلى[1] مِن كلِّ شيء، على معنى ما ذكرناهُ مِنْ عُلُوِّهِ، وأنكَ تحت على معنى الانخِضَاعِ[2] لهُ والاعترَافِ، فصحيحُ المعنى. واللَّفظُ به لا ينبغي إطلاقُهُ/. {303}

فَصْل

فإنْ قيلَ لَكَ: هل يُقرَبُ منه؟.

فقلْ: إنْ أردتَ بقولِكَ «قُرْبَ المنزِلَةِ»، أي: أنكَ عندَه مِن أوليائِه، وممَّن يُرْضَى عنهُ فصحيحٌ.

وإنْ أردتَ قُرْباً مِّنه على مَا يَجْرِي بيْنَنا مِنَ المسافَةِ وأشباهِه فمُحالٌ.

فَصْل

فإنْ قِيلَ: هل يُبْعَدُ منه؟.

فإنْ أرادَ بالبُعْدِ منه: البعْدَ مِن رَحْمَتِهِ، وأنَّه مِنْ أهْلِ سَخَطِهِ، فَصَحيحٌ.

وإنْ أرادَ غيرَ ذلك فَلاَ يَصِحُّ.

فَصْل

فإنْ قيلَ: هلْ يَصِحُّ أن يُقَالَ أنَّكَ خَلْفَ الله أو عندَ الله أوْ جِوَارَ[3] الله؟.

فهذا كلُّه فاسدٌ: لاَ يأخُذُهُ[4] «خَلْفٌ»، ولاَ يَحُدُّهُ «قبلٌ»، ولا «بَعدٌ»، ولا «عِندٌ»، ولا «أمَامٌ»، ولا «قُدَّام»، ولا «مِنْ»، ولاَ «إلى»، ولاَ «دُونَ»، ولاَ «جِوَارٌ»[5]، ولاَ «في»، لأنها كلُّها دالَّةٌ على الحوادِثِ.

---

(1) صورة ما في الأصل: «عل».
(2) في الأصل: «الانخضاعُ» بضم العين.
(3) ص: «جُوار» ـ بضم الجيم ـ.
(4) لعل هذه الكلمة تصحيف عن «يحده» التي درج المؤلف على استعمالها كما ترى في العبارة بعدُ.
(5) ص: «جُوار» ـ بضم الجيم ـ.

فَصْل

فإنْ قِيلَ: هلْ يُزَارُ؟.

فقل: نعمْ.

فإنْ قيلَ: قدْ قَدَّمْتَ/ أنّه لا يقرب منه. فَأَيُّ مَعنى لِّلزّيارةِ؟. هَلاَّ رَأوْهُ مِنْ أماكِنِهِمْ؟!.

فالجوابُ أن تَقُولَ: زيارتُهم إيّاهُ أَن يَنْهَضُوا لِمَكَانٍ شَرَّفَهُ اللهُ بأنْ يُرِيَهُمْ نَفْسَهُ إذَا كانوا فيه.

فَصْل

فإنْ قيل: هلْ يريدُ اللهُ الخيرَ والشرَّ؟.

فقل: نعم؛ لأنّه لوْ لَمْ يُرِدِ الشّرَّ لم يَكُنْ، لأنّه لا يكونُ إلاّ ما أرادَ، إذْ لو كانَ ما لا يُريدُ، لَكَانَ غيرَ قادرٍ على ما يُريدُ، ولأنه يقولُ: ﴿إنَّ رَبَّكَ[1] فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[2].

فَصْل

فإنْ قيل: هل أَمَرَ بِمَا لَمْ يُرِدْ أن يَكُونَ مِنَ الأفعال؟.

فقل: نعم؛ اللهُ أَمَرَ إبليسَ بالسُّجودِ، والكفّارَ بالإيمانِ، والمذْنبينَ بفِعلِ الخيرِ، وإبراهيمَ بذَبْحِ ابنِه... ولَمْ يُرِدْ أن يَكُون شيءٌ[3] مِّن ذلك؛ إذْ لوْ أَرَادَهُ لَكَانَ[4].

---

(1) في الأصل: «الله»، وهو خلافُ الآية.

(2) سورة هود، الآية: 107.

والتمهيد: 280، رف: 475.

(3) في الأصل: «شيئا».

(4) التمهيد: 282-283، رف: 479، المجرد: 71.

فَصْل

فإنْ قِيلَ: هلْ يُزَارُ؟.

فقل: نعمْ.

فإنْ قيلَ: قدْ قَدَّمْتَ/ أنّه لا يقرب منه. فَأيُّ مَعنى لِلزّيارةِ؟. هَلاَّ رَأوْهُ مِنْ أماكِنِهِمْ؟!. [309]

فالجوابُ أن تَقُولَ: زيارتُهمْ إيَّاهُ أن يَنْهَضُوا لِمَكَانٍ شَرَّفَهُ اللهُ بأنْ يُرِيَهُمْ نَفْسَهُ إذَا كانوا فيه.

فَصْل

فإنْ قيل: هلْ يريدُ اللهُ الخيرَ والشرَّ؟.

فقل: نعم؛ لأنّه لوْ لَمْ يُرِدِ الشَّرَّ لم يَكُنْ، لأنّه لا يكونُ إلاّ ما أرادَ، إذْ لو كانَ ما لا يُريدُ، لَكَانَ غيرَ قادرٍ على ما يُريدُ، ولأنّه يقولُ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ[1] فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾[2].

فَصْل

فإنْ قيل: هل أَمَرَ بِمَا لَمْ يُرِدْ أن يَكُونَ مِنَ الأفعال؟.

فقل: نعم؛ اللهُ أَمَرَ إبليسَ بالسُّجودِ، والكفّارَ بالإيمانِ، والمذْنبينَ بِفعلِ الخيْرِ، وإبراهيمَ بذَبْحِ ابنِه... ولَمْ يُرِدْ أن يَكُون شيءٌ[3] مِّنْ ذلك، إذْ لوْ أَرَادَهُ لكَانَ[4].

---

(1) في الأصل: «الله»، وهو خلافُ الآية.

(2) سورة هود، الآية: 107.
والتمهيد: 280، رقـ: 475.

(3) في الأصل: «شيئا».

(4) التمهيد: 282-283، رقـ: 479، والمعرف: 1 [illegible]

وليس يلحقُه بإرادتِهِ الشَّرَّ النَّقصُ كما يَلحقُ المخلوقاتِ؛ لأنَّه ليس كَهُم في شيءٍ مِنْ أحوالِهِم.

فَصْل

[310] واللهُ عز وجل يجيءُ يومَ القيامةِ لاَ على مَعْنَى تَنَقُّلٍ أوْ حَرَكَةٍ/ أوْ زَوَالٍ؛ إنّما هو مجيءٌ[1] لاَ على شيءٍ مِمَّا يكونُ مِنّا، كما يَنزِلُ كلَّ ليلةٍ إلى سماءِ الدنيا لاَ (على)[2] معنى «ينتقِلُ». ويُحْتَمَلُ أن يكونَ معناهُ إقبالُ مَلَكٍ عنْ أمْرِهِ؛ فَصَحَّ أنْ يَتَّصِفَ هو بِهِ كما صَحَّ أن تقول: «اهتفَ[3] السلطانُ»، وإنما اهتَفَّ عبدُه عنْ أمْرِهِ [وقيل: ينزلُ على معنى «يسمح»][4].

فَصْل

والخَلْقُ حينئذٍ في قبضَتِهِ؛ أي: في سُلْطانِهِ وطَوْعِهِ.

---

(1) ص: «مجيء».

(2) مَزِيد لازم ليَتَّسِقَ الكلامُ.

(3) كذا بالأصل مع نظيرتها التالية، ولم أقف لها على وجه ظاهر، والراجح أنه تحريف [illegible] «هتف» على معنى ما ورد في حديث [illegible]: «اهتف بالأنصار» [illegible] الحديث في غريب القرآن والحديث 3/ 1471، لسان العرب (هتف) [illegible].

(4) ما بين المعقوفين مزيدٌ في الحاشية بخطٍّ غير الناسخ، ولم [illegible].

فَصْل[1]

واللهُ جَلَّ ذِكْرُه يُرى يومَ القيامةِ[2] مِنْ غيرِ تحديدٍ ولا تكييفٍ، ولا لجهةٍ ولا فوقٍ ولا تحتٍ، ولا خَلْفٍ ولا أَمَام ولا قُدَّام.

فتعلُّق الرؤيةِ به كتعلُّقِ العِلْمِ به في الدنيا. والدّلائلُ عليه كثيرةٌ مِنَ الكتابِ والسُّنّةِ وإجماعِ الأمّةِ وجوازِها مِنَ العُقول.

وأنا أُنبِّهُك على بعضِ الأدلة[3]؛ فمنها:

ـ أنَّ موسى سأل ربَّه أن يُرِيه نَفسَه بقولِه: ﴿رَبِّ أَرِنِىٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾[4]، ومِثْلُ موسى لا يَسْأَلُ[5] ما لا يَصِحُّ عَلَى اللهِ[6].

---

(1) أحاط كالسّوارِ بهذا الفَصْل في كلتا صفحتيْه المخطوطتين، طرةٌ طويلة، زُبِرتْ بخط مغربي رديء، كنا نظنُّها لأول الأمر لحَقاً من صلب الكتاب، لولا أن قادنا التفتيش إلى أنها قطعةٌ من قواعد العقائد لأبي حامد الغزالي (ت.505هـ)؛ وإليكها بتمامها: «(التنزيهُ): وأنه ليس بجسم مصوَّر، ولا جوهرٍ محدود مقدَّر، وأنه لا يماثِلُ الأجسامَ لا في التقدير ولا في قَبُولِ الإنقسام، وأنه ليس بجوهرٍ ولا تحلُّه الجواهر، ولا بِعَرَضٍ ولا تحُلُّه الأعراض، بل لا يماثل موجوداً ولا يماثلُه موجودٌ، وليس كمثله شيء [وهو السميع البصير]، ولا هو مثلُ شيء، وأنه لا يَحُدُّهُ المقدار، ولا تحويه الأقطار، ولا تحيطُ به الجهات، ولا تكتَنِفُه «الأرضُونَ» والسماوات، وأنه استوى على العرش على الوجْهِ الذي قالَه، وبالمعنى الذي أرادَه، استواءً منزّهاً عن المماسّةِ والاستقرار، والتمكُّنِ والحلُول والانتقال، لا يحمِلُه العرشُ...».

وهذا النصُّ من القواعدِ نقلَهُ أبو القاسم ابن عساكر (ت.571هـ) ضمن تبيين كذب المفتري 299ـ306؛ ومن كتاب أبي حامد نسخة أول مجموع رقم 4446 بتشستربيتي [1 ظ ـ 57 و]، وعنها قابلنا النص، وما بين معكفين زيادة عنها، وما بين زاويتين متناظرتين ساقط منها.

(2) للبيان: اللمع: 61ـ68؛ رسالة إلى أهل الثغر: 237ـ240؛ التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع: 86؛ المجرد: 81 وما بعدها؛ رسالة الحرة: 42ـ43؛ الرسالة النظامية: 44ـ47؛ الإرشاد: 181ـ185؛ نهاية الإقدام: 356ـ358؛ 367ـ369؛ الإيضاح: 509ـ526؛ مقدمات المراشد لابن خير: 219ـ220؛ شرح الإرشاد للمقترح: 79 ظ ـ 81 و.

(3) الأدلة الثلاثة الأولى في رسالة الثغر: 52. وقد ساق ابن التلمساني الأدلة مع استيفاء وجه الدلالة فيها والرد على المخالف في شرح المعالم [illegible] 129 [illegible].

(4) سورة الأعراف الآية: 143.

- وأيضا قولُه: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[1]، والنَّظرُ إذا ذُكِر [311] مع الوجه[2] كان هو/ الرؤيةَ.

- وقالَ في المنافقين: ﴿إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾[3].

- وقال عليه السلام: «تَرَوْنَ رَبَّكُمْ يَوْمَ القِيامَةِ كَمَا تَرَوْنَ الْبَدْرَ»[4]، أراد: مِن غيرِ ازْدِحام، فبِهذا تعلَّقَ التشبيهُ لاَ بالتَّكْييف، فشبَّهَ الرؤيةَ بالرؤيةِ لا المرئيَّ بالمرئيِّ[5].

---

(1) سورة القيامة، الآية: 21ـ22.

(2) زاد الباقلاني: «ولَمْ يُضَفِ الوجهُ الذي قُرِنَ بذِكْره إلى قبيلةٍ ولا عشيرة، وعُدِّيَ بحرف الجرّ، ولم يُعَدَّ إلى مفعولَيْن». من التمهيد: 267؛ رف: 452. وتعلل نزلةً أخرى في رسالة الحُرّة (42) بكون النظر إذا عدي بكلمة «إلى» اقتضى الرؤية نصا؛ كقوله تعالى ﴿فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ﴾، وقوله تعالى ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾.

قال ابن عطية: «وكان أبو عبد الله النحوي يقول: مسألة العلم حَلَقَتْ لِحَى المعتزلة، ثم وردَ الشرعُ بذلك؛ وهو قولُه سبحانه وتعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾. وتعديةُ النظر بـ«إلى»، إنما هو في كلام العرب لمعنى الرؤيةِ لا لمعنى الانتظار على ما ذهبتْ إليه المعتزلة. وذُكِرَ هذا المذهبُ لمالك فقال: «فأين هم عن قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾؟».

قال القاضي أبو محمد: فقالَ بدليل الخطاب؛ ذكره النَّقَّاشُ».

من المحرر الوجيز: 5/ 306ـ307.

(3) سورة المطففين، الآية: 15.

(4) لم أجده بهذا اللفظ؛ وأصلُه في الصحيح؛ وقد احتفل الحافظ الدارقطني (ت.385هـ) في جمع رواياته هذه الحديث وغيره باختلاف ألفاظها والكلام عليها في كتاب الرؤية: 91ـ361. وأفرد أبو محمد عبد الرحمن ابن النحاس (ت.416هـ) كتابا في رؤية الله تبارك وتعالى: 11ـ123 وأملى أبو عبد الله محمد ابن عبد الواحد الدقاق (ت.516هـ) مجلسا في رؤية الله تبارك وتعالى؛ وفيه (312): قال أبو عبيد القاسم ابن سلام: «هذه الأحاديث التي في الرؤية وغيرها عندنا حق، حملها الثقات بعضهم عن بعض [illegible] بلغتنا؛ فإذا سئلنا عن تفسيرها، لا نفسرها، وما رأيت أحدا يفسرها».

(5) زادَ ابن فورك هذا الموضعَ بيانا فقال: «اعلمْ أنّ قوله ترون ربكم كما ترون القمر، [illegible] رؤية العيان لا تشبيه المرئي بالمرئي بل تحصيل ذلك تشبيه الرؤية بالرؤية [illegible]

رؤيتكم لله تعالى يوم القيامة كرؤيتكم القمرَ ليلةَ البدر، أي: كما أنكم لا تشكُّون ليلة البدر في رؤية القمر أنه هو البدرُ، ولا يتخالجكُم فيه ريبٌ وظنّ، كذلك ترون الله جلّ ذكْرُه يوم القيامة معاينةً يحصل معها اليقين بأنّ ما ترونه هو المعبودُ الإلهُ الذي ليس كمثله شيء. وحقّق ذلك بقوله «لا تُضارُّونَ في رؤيته» وبقوله «لا تَضَامُّون في رؤيته». فأما معنى «لا تَضامُّون في رؤيته»، أي لا يَنْضَمُّ بعضُكم إلى بعضٍ كما تضمُّون في رؤية الهلال رأس الشهر، بل ترونه جهرةً من غير تكلُّفٍ لطَلَبِ رؤيته، كما ترون البدر وهو القمر ليلة الرابع عشر: إذا عايَنَه المعايِنُ جهرةً، لم يحتجْ إلى تكلف في طلب رؤيته ومعاينته. وكذلك قوله ﷺ: «لا تُضارُّونَ» أي: لا يلحقكم ضرر في رؤيته بتكلف طلَبه، كما يلحق المشقّة والتعب في طلب رؤية ما يخفى ويدِقُّ ويغْمُض.

وكلُّ ذلك تحقيقٌ لرؤية المعاينة، وأنها صفةٌ تزيد على العِلم. وكذلك من روى «تُضَامُونَ» مخففاً، فإنما المرادُ به الضَّيْم، أي: لا يلحقُكم فيه ضَيْمٌ. والضيم والضررُ في المعنى واحد».

من مشكل الحديث: 106ـ107. وانظر: رسالة إلى أهل الثغر: 239ـ240؛ رسالة الحرّة: 42، 175.

(1) ص: «وحكا».

(2) خصّصتْ عائشةُ رضي الله عنها الرؤية هنا بالقلبية، فراراً من إثباتها في الدنيا، وقصراً لوقوعها على الآخرة؛ ولذلك حكى ابن فورك عن الأشعري أنه «كان يحمِل قولَها لما قالت رضي الله عنها: «من زعم أنّ محمداً ﷺ، رأى ربَّه فقد أعظم الفِرْيَةَ على الله تعالى»، أنّ ذلك منها لا على طريقِ إحالةِ الرؤية على الله تعالى بكلِّ وجه، ولكنّ طريق ذلك إنكارها في الدنيا؛ ألا ترى أنّ لفظَها خرج على لفظ الماضي؟، وهي أحدُ من روى عن النبي ﷺ حديثَ الرؤية، وأنّ المومنين يرون ربهم يوم القيامة».

انظر: رسالة الحرة: 179؛ المجرد: 83.

«وقال آخرون من المتأولين: المعنى: ما رأى بعينه لم يكذب ذلك قلبه، بل صدقه وتحققه، ويحتمل أن يكون التقدير: «فيما رأى». وقال ابن عباس ـ فيما رُوي عنه ـ وعكرمة وكعب الأحبار: إن محمداً ﷺ رأى ربَّه بعينيْ رأسه. وبسط الزهراوي هذا الكلام عنهم، وأبت عائشة رضي الله عنها وقالت: أنا سألت رسول الله ﷺ عن هذه الآيات، فقال لي: «هو جبريل فيها كلها». وقال الحسن: المعنى ما رأى من مقدورات الله تعالى وملكوته. وسأل أبو ذرٍّ رسولَ الله ﷺ: هل رأيت ربك؟. فقال: «هو نورٌ أنَّى أراه»، وهذا هو قول الجمهور، وحديث عائشة عن النبي ﷺ قاطع لكل تأويل في اللفظ؛ لأن قول غيرها إنما هو منتزع من ألفاظ القرآن».

من المحرر الوجيز: 14/ 92ـ94.

إدراكاً رآه به، ثم نزع ذلك الإدراكَ عنه؛ وهكذا[1] حدثنا به الفقيهُ أبو محمد الصقلي[2] رحمه الله.

- وجوازُه من العقول: لأنَّ الشيءَ إنما يُرى[3] لأنه موجودٌ لغيرِ ذلك مِنَ الصفاتِ التي لا يُرى المرئيُّ مِنْ أجلها، مِنَ البقاءِ والعَدَمِ، والعَرَضِ والجوهر والجسم؛ إذ يرى جميع الأجناس إن شاء الله.

---

(1) ص: «وهاكذا».

(2) في الأصل: «الصقلبي». وبخط غير الناسخ في الطرة: «السقلي». ولم يشتهر بنسبة «الصقلبي» من يُنمى إلى مشيخةِ المؤلف. فإن زاد على احتمال التصحيف رجحانُ كونه «الصَّقلّي»، برسم الناسخ اسمه بالسين، كان ذلك أدعى إلى الاطمئنان.

وعلى فرض أنه صقلبي، فيكون طارئا على الأندلس أو وُلِدَ لخَدَم سلاف مجلوبين. وذكر البشاري الصقالبة عند تعداد أنواع الخدم فقال: «بلدهم خلف خوارزم، إلا أنهم يحملون إلى الأندلس... إلى مدينة خلف بجانة أهلها يهود، فيخصونهم». (أحسن التقاسيم: 242).

وقد ترقى الأمر بالصقالبةِ من الخدمة إلى الانتزاء على مدن أندلسية وحكمها؛ وقد ذكَرَهُم أبو طالب عبد الجبار المعروف بالمتنبي في أرجوزته فقال:

وثارَ في شرق البلادِ الفتيانْ	العَامِرِيُّونَ ومنهم خَيْرَانْ
ثم زهيرٌ والفتى لَبِيبُ	ومنهمُ مجاهدُ اللَّبِيبُ
سلطانُه رَسا بِمُرْسَى دَانِيَهْ	ثم غزا حتى إلى سَرْدَانِيَهْ
ثم أقامت هذه الصَّقَالِبَهْ	لابنِ أبي عَامِرِهِمْ بشاطِبَهْ

(الذخيرة: ق 1/ مج2: 943؛ خريدة القصر: 2/ 213).

وعن الصقالبة وأثرهم في حركة العلم بالأندلس، ينظر بحث العلامة محمد المنوني رحمه الله (ت. 1999م): «ثقافة الصقالبة»، في مجلة المناهل، عدد 31، السنة الحادية عشرة، دجنبر 1984 م: [189-209]؛ تاريخ الأمثال والأزجال في الأندلس والمغرب: 1/ 257-259.

(3) ص: «يراه».

فَصْل

فإنْ قيل: مَا الصّفةُ الواجبةُ والجائزةُ والمستحيلةُ؟.

فالصّفةُ الواجبةُ له: هي مَا لاَ بُدَّ له منها، وما كانَ يَكُونُ بِتَقديرِ / زَوالِهَا عنهُ تَلحَقُهُ آفةٌ أو نقيصَةٌ؛ كالعِلْم والقدرةِ والإرادةِ.

والجائِزَةُ عليه: ما وَصْفُهُ بها له كَتَرْكِ وَصْفِهِ بها؛ كالغُفْرانِ ورُؤيَتِهِ وإرْسالِ الرُّسُلِ وشِبْهِهِ.

والمستحيلةُ عليه: كالآفَاتِ وسائِرِ النَّقَائِصِ.

OOOOO

بابٌ في النبوّة والمعجزة وما ضارعَ ذلك

الدّليلُ على إرسال محمدٍ ﷺ(1)، ما ظَهرَ على يدِهِ ﷺ من الآياتِ الباهرَةِ، والمعجزاتِ القَاهِرَةِ، والحُجَجِ النيِّرَةِ الخارِقَةِ للعَادَةِ. واللهُ سبحانه لا يُظهِرُهَا مع دَعْوى النّبوّةِ إلاّ للدّلالةِ على صِدْقِهِ ووُجُوبِ الإقْرارِ له(2).

فمِنْ آياتِ محمدٍ ﷺ القرآنُ العظيمُ المرسومُ في مَصَاحِفِنا، الذي أتى(3) به وتحدّى العَرَبَ بالإتْيانِ(4) بمثلِهِ فَلَمْ يقْدِرُوا عليه، وطريقُ العِلْمِ بظهُورِهِ ضرورة لتواتُرِ نقْلِه(5). فلمَّا عَجَزُوا عنه، عَلِمْنا أنّه من عند الواحدِ القهارِ؛ معَ أنّ فيه الانْطِواءَ(6) على الغُيوبِ، والإخْبارَ عن الكائنِ قبل أن يكونَ؛ كقولِه تعالى(7): ﴿لَتَدْخُلُنَّ ٱلْمَسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾(8)، [313] / و﴿سَيُهْزَمُ ٱلْجَمْعُ وَيُوَلُّونَ ٱلدُّبُرَ﴾(9)، و﴿لِيُظْهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْمُشْرِكُونَ﴾(10)، و﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾(11)، ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ﴾(12)... وغير ذلك مما

---

(1) رسالة الحرّة: 54؛ الإيضاح: 588ـ598؛ مقدمات المراشد: 251ـ253.

(2) المؤلف في هذه الفقرة يلخّص كلام الباقلاني بإحكام، ويستعيرُ بعض عباراته في التمهيد: 132؛ رف: 231. وانظر: كتاب أصول الدين لأبي منصور التميمي: 161ـ162.

(3) ص: «أتاه».

(4) في الأصل: «عن الإتيان»، والمثبتُ أعلاه موافقٌ للتمهيد؛ إذ عنه النقل. انظر الصفحة: 133؛ رف: 232.

(5) التقدير: «فلم يقدروا عليه مع أن طريق العلم بظهوره ضرورية لتواتر نقله»، والله أعلم.

(6) ص: «الانطواء».

(7) ص: «تعلى».

(8) الفتح: 27.

(9) القمر: 45.

(10) التوبة: 33؛ الصف: 9.

(11) النور: 53.

(12) البقرة: 94.

يطُولُ تَتَبُّعُه، ممّا أخبَرَ عنه فكان كما قَال. وَمَا انطوى عليه مِن قَصَص الأوَّلينَ وسِيَرِ الماضِينَ وأخبارِ المتقدِّمين، مَعَ ما فيه مِن بديعِ النَّظْمِ وحُسْنِ اللفظِ والأحكامِ والفرائضِ والسُّننِ وغيرِ ذلك[1].

ومنها ما ظهر على يده ﷺ من الأمُورِ الخارِقَةِ للعادة مِنْ:

- تكليمِ الذِّيبِ.
- وتكليمِ الذِّرَاعِ.
- وحنينِ الجِذْعِ.
- وانشقاقِ القَمَرِ.
- وتسبيحِ الحَصى[2] في يدِه.
- ونبْعِ الماءِ مِن بين أصابِعِه.
- وإطْعامِ النَّفَرِ الكثيرِ مِنَ الطعامِ اليَسِيرِ.
- وإقْبالِ الشجرةِ إليه.

---

(1) استوفى اليابري هنا وجوهَ الإعجاز المنقولةَ عن الأشعري، على أن هذا كان «يمنعُ وصفَ كلامِ الله سبحانه وتعالى على الحقيقةِ بأنه معْجزٌ، وربما وَصَفَ القراءَة له على وجْهٍ مخصوصٍ معجزةً، وهو أن يأتي القارئُ بالقراءة له مبتدئاً بها غَيْرَ حَاكٍ ولاَ مُقْتَدٍ». من المجرد: 63.

وانظر: رسالة إلى أهل الثغر: 168-169؛ التمهيد: 141-142؛ رف: 244؛ 157-159؛ رف: 269-271؛ إعجاز القرآن لابن الطيب (في مواضع متفرقة)؛ رسالة الحُرّة: 54-55؛ كتاب أصول الدين لأبي منصور التميمي: 183-184؛ الإرشاد: 349-353؛ نهاية الإقدام: 447-451؛ مقدمات المراشد: 297-306؛ شرح المَعَالِمِ الدّينيّة لابن التلمساني: 160 ظـ 164؛ ولباب العقول: 365-371؛ الإعلام لابن المرِّين (جزء منه): 110-134.

(2) ص: «الحصاء».

ـ والإشراءِ[1] به.

وغيره مما لا يُحصى كثرةً[2]، فثبتت بذلك نبوتُه، ووَجب صدقُه واتباعُه، والإيمانُ به والتصديقُ لقوله، وأنّه خاتمُ النبيين، وسَيّدُ الأوّلين، وأفضلُ من جميع [314] العَالمين؛/ ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[3]، فَبَطَلَ كلُّ دينٍ سواه، [وتعيَّنَ على سائرِ الأديانِ والمِلَلِ وكلِّ][4] منحرفٍ عنِ المِلّةِ من أهلِ الزّيغِ والطغيانِ والأصنامِ والأوثانِ والطّبائعِ والمجُوسِ[5]

(1) ص: «والإسراء».

(2) قال ابن خير السبتي: «بلغ بها المكثرون ألفا، والمقلون ثلث العدد، إلا أنهم اختلفوا، هل هي معجزات كلها، أو بعضها معجزات وبعضها كرامات؟. فمن راعى التحدي الأول أفردها في المعجزات، ومن راعى التحدي في كل كائنة منها قال: إن كل ما تحدى به فهو معجزة، كانشقاق القمر وغير ذلك، وما جاء من غير تحد كالإسراء وغيره، فهو كرامة. والأمر في هذا الاختلاف يقين [لعلها: هين] لكونه لا يقدح في الحقيقة، والأظهر المذهب الأول، لبناء الخروق على التحدي الأول، ولأنه عليه السلام كان يقول عندما تظهر على يديه بعض الخوارق: «اشهدوا أني رسول الله»، فخرج من مضمون ذلك أنها أليق بالمعجزة، والله أعلم».

من مقدمات المراشد: 306. ون في أمثلة للمعجزات النبوية: رسالة إلى أهل الثغر: 170ـ173؛ الإرشاد: 353ـ354؛ شرح المعالم الذهبية لابن التلمساني: 164 ظ.

(3) سورة آل عمران، الآية: 84.

(4) ص: «وكلُّ» ـ بضم اللام ـ.

(5) تدور مسائل المجوس كلها على قاعدتين اثنتين:

إحداهما: بيان سبب امتزاج النور بالظلمة.

والثانية: بيان سبب خلاص النور من الظلمة؛ وجعلوا الامتزاج مبدأ والخلاص معادا.

ومن فرقهم: الكيومرثية، والزّروانية، والزرادشتية.

انظر في مقالاتهم وتفصيل آرائهم والرد عليها: الملل والنحل: 1/ 194ـ207؛ نهاية الإقدام: 55؛ 56؛ 165؛ 267.

والثنويـة[1] والنُّجـومِ[2] والزنـادقـةِ[3] والدَّهْريـةِ[4] والبَرَاهمـةِ[5] واليهودِ والنصارى وغيرِهم بقولِه: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّى رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾[6]: الايمانُ (بـه و) اتِّباعُه وتَرْكُ[7] الخلافِ عليه، مع سُلوكِ منهجِ الإجماعِ وموافقةِ السُّنَّـةِ؛ حتى لا

---

(1) هؤلاء هم أصحاب الإثنين الأزليين، يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان. وهؤلاء قالوا بتساويهما في القدم، واختلافهما في الجوهر والطبع والفعل والحيز والمكان والأجناس والأبدان والأرواح. وهم فرق شتى منها المانوية والمزدكية والديصانية.

انظر: الملل والنحل: 1/ 209ـ218؛ نهاية الإقدام: 91ـ92.

(2) أي: أهل النجوم؛ وقد سماهم ابن خمير بالنّجومية (165، متنا وحاشية)؛ ولعل المقصود كلُّ من يعتقد بتأثيرِ الكواكب والنجوم، ويعتقدُ فيها الإلهيةَ أو أقَلَّ منها، وعليه يدخُلُ في تعريفها كلٌّ من الصابئة وأصحابِ الهياكل، ويدخلُ ضمن النجوميةِ أيضا عَبَدَةُ الكواكب الهنود الذين عبدوا الشمس والقمر.

(3) أسند الملطي إلى أبي عاصم خشيش بن أصْرَم قولَه إن الزنادقة افترقت على خمس فرق، وافترقت منها فرقةٌ على ستّ فرق؛ فمنهم: المعطِّلة، المانَوِيّة، المزْدَكية، العبدكية، الروحانية، الجهْمِية.

فانظر للتفصيل: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع: 70ـ75.

(4) الدهرية من يقول بالمحسوس والمعقول، ولا يقول بحدود وأحكام.

انظر في آرائهم والردّ عليها: الملل والنحل: 1/ 6؛ نهاية الإقدام: 29؛ 30؛ 123؛ 126.

(5) البراهمة: قبيلةٌ بالهند، فيهم أشرافُ أهلها، ويقولون إنهم من ولد براهم. ولهم علامةٌ ينفردون بها، وهي خيُوطٌ ملونةٌ بحمرة وصفرة يتقلَّدُونها تقلُّدَ السيوف، وهم يقولون بالتوحيد على نحو قولِنا، على أنهم أنكروا النبوات، وأثبتوا التكليف من جهةِ العقول والخواطر، وأبطلوا الفرائضَ السمعية، وزعموا أن قلبَ كلِّ عاقلٍ لا يخلو من خاطريْن أحدهما مِن قِبَلِ الله، والآخرُ من جهة الشيطان.

انظر: رسالة إلى أهل الثغر: 138؛ الفصل: 1/ 63؛ الملل والنحل: 2/ 233ـ237؛ التمهيد: 104ـ131؛ الفرق بين الفرق: 299؛ 305؛ كتاب أصول الدين لأبي منصور: 154ـ156؛ الإرشاد: 302ـ306؛ نهاية الإقدام: 378؛ 417؛ مقدمات المراشد: 254ـ262 (وهو فَصْل ماتع). وانظر عن بعض مقالاتهم: نهاية الإقدام: 371؛ 378؛ 417؛ 426؛ رسالة الحُـرّة: 53؛ شرح الإرشاد للمقترح: 124 ظ؛ شرح المعَالِمِ الدِّينيّة لابن التلمساني: 160 و؛ لباب العقول: 232.

(6) سورة الأعراف، الآية: 158.

(7) ص: «اتباعِه وتركِهِ» ـ بكسر العين والكاف ـ.

يُتَّبَعَ الخوارجُ[1] والرافضةُ[2] والمعتزلةُ[3] والوَعِيديّةُ[4] وَالمرجِئةُ[5]

---

(1) هم من خرج على علي رضي الله عنه في صِفِّين؛ ويسمُّون أنفسَهم الشّرَاة. وكبار الفرق منهم: المحكِّمَةُ والأَزَارقة والنَّجَدَات والبَيْهَسِية والعجَارِدَةُ والثعالبة والإباضية والصُّفْرِية...؛ وكل من خرج على الإمام الحقِّ الذي اتفقت عليه جماعةُ المسلمين، يسمى خارجيا.
انظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع: 38ـ43؛ 129ـ134؛ الملل والنحل للشهرستاني: 91ـ92؛ مقالات الإسلاميين: 1/ 156-195؛ التبصير في الدين: 26.

(2) إنما سموا رافضة لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر، وهم مجمعون على أن النبي ﷺ نصَّ على استخلاف علي بن أبي طالب باسمه، وأظهر ذلك وأعلَنه، وأنّ أكثر الصحابة ضلوا بتركهم الاقتداء به بعد وفاة النبي ﷺ، وأن الإمامة لا تكون إلا بنص وتوفيق، وأنها قرابة. وأبطلوا جميعا الاجتهاد في الأحكام. وزعموا أن الإمام لا يكون إلا أفضل الناس. وزعموا أن عليا رضوان الله عليه كان مصيبا في جميع أحواله، وأنه لم يخطىء في شيء من أمور الدين. وهم سوى الكاملية أربع وعشرون فرقة، وهم يدعون بالإمامية لقولهم بالنص على إمامة علي بن أبي طالب.
من مقالات الإسلاميين: 1/ 87ـ88. وانظر: التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع: 16ـ30؛ 113ـ119.

(3) يسمون أصحاب العدل والتوحيد ويلقبون بالقدرية والعدلية. وقد برَّرَ الباقلاني في التمهيد (322؛ رف: 551) وجوبَ تسميتِهم بالقدَرية في قوله: «فإن قالوا: فَلِمَ سمّيتمونا قدرية؟. قيل لهم: لادّعائكم لأنفسكم الكذبَ الذي لا أصل له من خلق أعمالكم وتقديرِها والتفرُّدِ بملكها والقدرة عليها دون ربكم. وهذا اسم وُضع في الشريعة لذَمِّ من قال بالكذب في خلق الأفعال خاصة ودَانَ بغير الحق. فلمّا كان ما قدّمناه من الأدلة على خلق الأفعال قد أبطل دَعْواكم، وجب أن تكونوا أَحَقَّ الناس بهذا الاسم. وقولُهم بعد ذلك: «إنهم ينفون القدر عن ربهم، وإننا نحن نثبتُه، فيجب أن نكون أولى بهذه التسمية» تمويهٌ منهم؛ لأنهم ينفُونَ تقديرَ الأعمال وخلقَها عن ربهم، ويُثْبِتُون ذلك لأنفسهم، وهم كاذبون مبطلون في هذه الدعوى، فلزِمَهم اسمُ الذَّمِّ لادعائهم غيرَ الحق».
وانظر أيضا: الملل والنحل: 1/ 39ـ66؛ شرح الإرشاد للمقترح: 111 و/ ظ؛ التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع: 120ـ128.

(4) فرقةٌ تؤمن بالوعيد في حقّ العصاة، ولكنها تجْحَدُ الوعد بالمغفرة والرحمة للمؤمنين. وهؤلاء يكفِّرُون بمجرد الذنوب؛ مَنْ أصرّ على ذنب أخرجوه من الإيمان، وحكموا عليه بالكفر وحكموا عليه بالخلود في النار، وهذه طريقة الخوارج المكفرين بالذنوب.
انظر بعض أقوالهم في: نهاية الإقدام: 474- 475.

(5) الإرجاء على معنيين:
ـ أحدهما: بمعنى التأخير؛ كما في قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾، أي: أمهله وأخِّره. =

= ـ والثاني: إعطاء الرجاء.
أمّا إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح؛ لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعَقد. وأمّا بالمعنى الثاني فظاهرٌ، فإنهم كانوا يقولون: لا تضرّ مع الإيمان معصية، كما لا تنفع مع الكفر طاعة. وقيل: الإرجاء تأخيرُ حُكْمِ صاحب الكبيرة إلى يومِ القيامة، فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا، من كونه من أهل الجنة أو من أهلِ النار؛ فعلى هذا: المرجئةُ والوعيديةُ فرقتان متقابلتان. وقيل الإرجاء: تأخير علي ﷺ عن الدرجةِ الأُولى إلى الرابعة، فعلى هذا: المرجئةُ والشيعة فرقتان متقابلتان.
والمرجئة أربعة أصناف: مرجئة الخوارج، ومرجئة القدرية، ومرجئة الجبرية، والمرجئة الخالصة.
انظر: مقالات الإسلاميين: 1/ 197ــ215؛ التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع: 35ــ38؛ 105ـ112؛ الملل والنحل: 1/ 110ـ116.

(1) ما بين المعكفين مخالفٌ لما في الأصل، وهو اقتراح منا لتصويبه؛ بيد أننا لم نجترئ على النص بزيادة ولا نقصان، وإنما قدمنا بعض كلام المؤلف وأخرنا بعضه. ويتلُو ما هو مسطورٌ في الأصل، لتقف على مبلغِ ما فيه من اضطراب: «وتعيَّنَ على سائرِ الأديان والملل وكلِّ منحرفٍ عن الملة بقولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيۡكُمۡ جَمِيعًا﴾: الايمانُ به من أهل الزيغ والطغيان والأصنام والأوثان والطبائع والمجوس والثنوية والنجوم والزنادقة والدهرية والبراهمة واليهود والنصارى وغيرهم اتباعه وترك الخلاف عليه، مع سلوك منهج الإجماع وموافقة السنة حتى لا يتبع الخوارج والمعتزلة والوعيدية والمرجيّة والقدرية وغيرهم».
(2) ص: «تعلى».
(3) ص: «تولا».
(4) سورة النساء، الآية: 114.
(5) ص: «أتا».
(6) ص: «تعلى».

ويقالُ لِمَنْ أقرَّ بغيرِه مِنَ الرُّسُل: العِلَّةُ التي أوْجَب(ـتْ)[1] تَصديقَ رُسُلِكم، تُوجِبُ تصديقَ هذا، إذْ لاَ فَرْقَ بين إعْجازِهم ومَا أتى[2] به. وإنْ كذَّبْتُمُوه فَكَذِّبوا رُسُلَكم!، وهذا كُلُّهُ بَاطِل مِّنهم؛ [فَوَجَبَ تصديقُه ﷺ][3].

ooooo

(1) ص: «أوجب»، والتاء مزيدة ليست في الأصل.

(2) ص: «أتا».

(3) ما بين المعكفين لحقٌ مصحّح بخط غير الناسخ. ون طَرَفاً من الاحتجاج لنبوة محمد ﷺ في رسالة إلى أهل الثغر: 163-168.

باب يتضمن فصول الاجماع التي لا يصح خلافها

فمن ذلك:

١ـ إجماعهم على أنَّ الإنسانَ مُستطيعٌ على حَرَكَةِ اكتسابه في وقتِ وقُوعِها.

ومعنى الكَسبِ ما وقَع بقُدرة مُحْدَثةٍ[1]. وحقيقتُه ما يجدُ الإنسانُ من نفسِه مِنَ الفَرق بين الحركةِ التي تقع[2] بقَصدِه والحركةِ التي يضطرُّ إليها، كرعدةِ الحُمّى وشِبهِه[3].

وإنَّما لم يتقدَّمِ القدرةُ منّا على الحرَكَةِ؛ لأنَّ القدرةَ منّا عَرَضٌ لا يبقى وقتين، فلو تقدَّمتِ الفِعلَ لوَقَعَ الفِعلُ دونَ قدرةٍ، وهذا فاسدٌ؛ فلا يُقدَرُ على حركتين إلا بقدرتين مخلوقتين فيه وقتَ الفِعلِ. ولا قدرة للخلقِ أكثرَ مِن معنى كسبِه للفعلِ الموجودِ في أجزاءِ جسمِه، لا تُفارقُه قدرتُه[4].

فَصْل

2ـ وأجمعوا على أنه لا يَصِحُّ أن يَتَوَلَّد من جنس من الأجناس[1]؟، فَلا يَتَوَلَّـدُ الأَلمُ مِنَ الضَّرْب، ولا الموتُ مِنَ القتلِ، ولا البُنْيانُ مـن البنـاء، ولا الـدَّفْعُ مـن الرَّمْيِ، ولا الشِّبَعُ منَ الأكل، ولا الرِّيُّ منَ الشُّرْبِ، ولا الإحراقُ من النّار، ولا السُّكْرُ من الخمر، ولا الإسهالُ منَ المَحْمُودَةِ... ولا غيرُ ذلك مِنْ أشباهِها الذي تَحْدُثُ عند مُجاوَرَةِ هذه الأشياءِ[2] وأشباهِها، بل أجْرَى[3] اللهُ العادَةَ بأن يَخْلُقَ عند كلِّ نوْع مِّن هذه أمْراً يُعْلَمُ حدوثُه بِمُستقَرِّ العادةِ؛ فكُلُّ ما حَدَثَ مِن هذه الأشياءِ[4]، فليس مُتَوَلِّدا مِّنها ولا مِنْ فِعْلِها ولا بِطَبْعِها، ولكنَّ[5] اللهَ فَعَلَه عند مُقارَبَتِها؛ لأنها كلَّها في الأصل جنسٌ واحدٌ، فَلَمْ يَقَعِ الفرْقُ بينها إلاّ بالأعْرَاضِ، فلوْ وَلَدَ بعضُها حُكْماً لتَوَلَّـدَ مثلُه مِن سَائِرِها؛ وهـذا فاسِـدٌ. وقـال تعـالى[6]: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[7]، وقـال: ﴿خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا﴾[8]، وقـال: ﴿هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾[9]/ .

---

(1) لعل «من» الأولى زيادة من الناسخ، زاغ بها قلمه.

(2) ص: «الأشيا».

(3) ص: «أجرا».

(4) ص: «الأشيا».

(5) ص: «ولاكن».

(6) ص: «تعلى».

(7) سورة الأنعام، الآية: 103؛ سورة الرعد، الآية: 18؛ سورة الزمر، الآية: 59؛ سورة غافر، الآية: 62.

(8) سورة الفرقان، الآية: 59.

(9) سورة لقمان، الآية: 10.

وانظر في هذا الفصل: التمهيد: 296ـ302؛ رف: 507ـ516؛ كتاب أصول الدين لأبي منصور التميمي: 137ـ139؛ الإرشاد: 230ـ233.

فَصْل

3ـ وأجمعُوا على أنّ اللهَ تعالى[1] خَلَقَ أفْعَالَ العِبادِ؛ لأنّه قادرٌ على كلِّ شيءٍ، ولاَ شريكَ معه في المُلْكِ. ولقولِه تعالى[2]: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[3]، ولقولِه: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم﴾[4]، ولقولِه: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ﴾[5]... وأشباهُهُ كثيرٌ، ولأنّنا نَجِدُ الفِعلَ منّا على غيرِ وجْهِ إرادتِنا في مَوَاضِعَ كثيرةٍ[6].

فَصْل

4ـ وأجمعوا أن الله تعالى[7] قضَى[8] المعَاصِيَ وقَدَّرَهَا قبيحةً[9] كما هي[10].

فإنْ قيل: على كَم مِّن وجْهٍ ينقسِمُ القضاءُ[11]؟.

---

(1) ص: «تعلى».

(2) ص: «تعلى».

(3) سورة الصافات، الآية: 96.

(4) سورة فاطر، الآية: 3.

(5) سورة الروم، الآية: 21.

(6) اللمع: 69ـ78؛ التمهيد: 303ـ306؛ رف: 517ـ523؛ الرسالة الواعية: 36؛ الإرشاد: 187؛ الإيضاح: 455ـ460؛ مقدمات المراشد: 224ـ231؛ شرح الإرشاد للمقترح: 81 وـ82 و.

(7) ص: «تعالا».

(8) ص: «قضا».

(9) في الأصل: «قبيحةٌ»، بالضم.

(10) عُظْمُ هذه العبارة لابن الطيِّب، ومعناها على ما ساقَ في التمهيد (325؛ رف: 554): أنه تعالى «خلق العصيان وجَعَلَه على حسَب قضيه، ولا نقولُ إنّه قضى بذلك بمعنى أمَرَ به».

(11) ص: «القضا».

فقل: على أوجه[1]، منها:

- أن يكون بمعنى الخلق: كقوله تعالى[2]: ﴿فَقَضَىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَاتٍ﴾[3]، و﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَوْتَ﴾[4].

- وبمعنى الإعلام: كقوله: ﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىٰ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ فِى ٱلْكِتَٰبِ لَتُفْسِدُنَّ فِى ٱلْأَرْضِ مَرَّتَيْنِ﴾[5].

- وبمعنى الأمر: كقوله تعالى[6]: ﴿وَقَضَىٰ[7] رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا﴾[8].

- وبمعنى الحكم: كقولك[9]: «قضى[10] الحاكمُ»، أي: حَكَمَ.

---

(1) التمهيد: 325-326؛ رف: 555. وانظر: الأشباه والنظائر لمقاتل: 289-292؛ ر: 125؛ التصاريف ليحيى بن سلام: 233؛ الوجوه والنظائر عن هارون بن موسى: 326-329؛ وجوه القرآن للحيري: 464-466؛ إصلاح الوجوه والنظائر للدامغاني: 383-385؛ الوجوه والنظائر (د. القرعاوي): 532-536؛ المجرد: 49؛ وزاد ابن فورك في موضع آخر منه (93-94) محامل أخر فقال: «والقضاء أيضاً بمعنى الأداء؛ كقوله تعالى ﴿فَإِذَا قَضَيْتُمُ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ أي أديت، وقضى فلانٌ دينه إذا أداه. و«قضى» أيضاً بمعنى الفراغ من الشيء، وهو قريبٌ من معنى الأداء؛ ومنه قوله تعالى ﴿فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا﴾، ومنه «قضى فلان نَحْبَه»، إذا مات، فشبه بمن يفرغ من أمره».

(2) ص: «تعالا».

(3) سورة فصلت، الآية: 11.

(4) سورة سبأ، الآية: 14.

(5) سورة الإسراء، الآية: 4.

(6) ص: «تعل».

(7) ص: «وقضاه».

(8) سورة الإسراء، الآية: 23.

(9) ورد التمثيلُ لهذا الوجه من القرآن في المجرد (49) بقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَقْضِى بِٱلْحَقِّ﴾.

(10) ص: «قضا».

والقضاءُ[1] إذا كان بمعنى الخلْقِ فهو المقْضِيُّ؛/ لأنّ الخلْقَ هو المخلُوقُ، والفِعْلَ [318] هو المفعُولُ. والقضاءُ[2] إذا كان بمعنى الإلزَامِ والاعْلام، فهو غيرُ المقْضِيِّ؛ كالأمْرِ الذي هو غيرُ المأمُورِ، والخبرُ غيرُ المخبَرِ، والعِلْمُ غيرُ المعْلُومِ[3].

ooooo

فإن قيل: أفَتَرْضَى[4] بقضاء الله؟.

قيل: نَعَمْ[5]؛ نَرْضى[6] بقضاء الله الذي هو خَلْقُهُ، والذي[7] أمَرَنا أن نَّرْضاهُ، ولا نَرْضَى[8] مِن ذلك مَا أمَرَ الله أن لاَّ نرضَاهُ كالكفْرِ والفِسْقِ وأشباهِ ذلك. ولكَ أن تقولَ: نَرضى[9] بقضاء الله. ولا تُفَصِّلْ؛ فإِنْ خُصَّ لكَ منهُ الممنوعُ فَلاَ تَرْضَ[10] به[11].

---

(1) ص: «القضا».

(2) ص: «والقضا».

(3) التمهيد: 326؛ رف: 556.

(4) ص: «أفترضا».

(5) رسالة إلى أهل الثغر: 244.

(6) ص: «نرضا».

(7) في التمهيد: «الذي» بدوون واو؛ وهو أوفَق.

(8) ص: «نرضا».

(9) ص: «نرضا».

(10) ص: «ترضا».

(11) تقريرُ المؤلفِ إطْلاَقَ الرِّضا بقضاء الله في الجملة، ومَنْعَهُ في التفصيلِ لِمَوْضِعِ الإبهام، مثّل له الباقلاني بقوله: «كما يقول المسلمون كافّةً على الجملة: «الأشياءُ لله»، ولا يقولون على التفصيل: «الولدُ لله، والصاحبةُ والزوجة والشريكُ له». وكما نقول: «الخلْقُ يَفْنَوْنَ ويَبِيدُون ويبطلون»، ولا نقول: «حُجَجُ الله تفنى وتبطل وتَبِيدُ»... في نظائرِ هذا منَ القولِ الذي يُطْلَقُ من وجه ويُمْنَعُ من وجه». من التمهيد: 327؛ رف: 558.

فَصْل

5ـ وأجمعُوا على أنَّ الله تعالى[1] يرزُقُ الخلائِقَ[2] الحلالَ والحرامَ.

فمعْنى رِزْقِهِ[3] الحلاَلَ: جعْلُهُ إيَّاهُ غِذَاءً وقَواما[4] للأجسام، وتمليكاً ومباحاً.

ومعنى رزْقِهِ الحرَامَ: جعْلُهُ إيَّاه غذاء لاَ تمليكاً ولا مُباحاً؛ كأرْزاقِ البهائِمِ والأطفالِ[5].

فَصْل

6ـ وأجمعوا على أنّ غَلاَءَ[6] الأسْعَارِ ورخْصَهَا ليس مِنْ كثْرةِ الطّعامِ ولا مِنْ قِلَّتِهِ[7]، ولا مِن فتنةٍ تقومُ، ولا مِن مَحَلَّةٍ/ تنزِلُ؛ وإنّما ذلك مِن رَغبةٍ وحِرْصٍ يخْلُقُ الله في نفوسِ الناسِ لاحتكارِ الطّعام وادّخارِهِ عند هذه الأمُورِ في الأغْلَبِ، وقدْ يخلُقُها دونَها، فترتفِعُ بذلك أثمانُها. أوْ زُهدٍ[8] وقناعةٍ يخلُقُ في نفوسهم فتَنْحَطُّ أثمانُها[9].

---

(1) ص: «تعلى».

(2) هذه الكلمة ملحقة بخط غير الناسخ ممن قابل النسخة بالأصل الذي نقلت عنه.

(3) ضبطت في الأصل: «رزْقُهُ».

(4) كذا ضبطت بالأصل فليحرر.

(5) قابل الفَصْل غير مأمور بباب القول في الأرزاق من التمهيد: 328ـ329؛ رف: 559ـ560؛ رسالة الحرة: 44ـ45. ون كتاب أصول الدين لأبي منصور التميمي: 144ـ145؛ الإرشاد: 362ـ366.

(6) ص: «غلا».

(7) في الأصل: «قلتها». والأوفق ما أثبتناه.

(8) الكلام هنا تبعٌ لقوله قبل: «وإنما ذلك من رغبة...».

(9) انظر في هذا الفصل: التمهيد: 330ـ331؛ رف: 561ـ562؛ الإرشاد: 367

فَصْل[1]

7ـ وأجمعُوا على أنَّ اللهَ لا يُؤخِّرُ العَبْدَ بعْدَ أجَلِهِ ولا يُمِيتُه قبلَهُ؛ لقولِه: ﴿فَإِذَا جَآءَ[2] أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾[3].

والميِّتُ والمقتولُ وغيرُه في هذا سَوَاءٌ[4].

فإنْ قيل: هذا[5] المقتولُ، لوْ لَمْ يُقْتَلْ، أكان يموتُ أمْ لا؟.

فالجوابُ أن نَّقولَ: لَابُدَّ أن يَّمُوتَ؛ لأنّه هكذا قُدِّرَ عليه.

فإنْ قيل: أرَأَيتَ لوْ لم يُقَدَّرْ ذلك عليه، ما كان يكونُ؟.

فالجوابُ أن نقولَ: لا يُدْرَى[6] ما كان يكونُ في عِلْمِ اللهِ السَّابِقِ لهُ أن لَّوْ لم يَسْبِقْ له ما سَبَقَ!، ولا بُدَّ مِن نَّفَاذِ ما سَبَقَ؛ هكذا حدّثنا به أبو الوليدِ الباجيُّ الإمامُ الحافظُ رحمه الله، وهو مذهبُه في تواليفِهِ رحمه الله.

فَصْل /

8ـ وأجمعُوا عَلَى أَنَّ اللهَ تعالى يَهْدي المومنينَ ويُضِلُّ الكافرينَ؛ على معنى أن يَّخْلُقَ الإيمانَ في المومنِ والكفرَ في الكافرِ، ويجعلَ[7] ذلك كَسْباً لَّهُمَا.

---

(1) التمهيد: 332ـ334؛ رف: 563ـ566؛ كتاب أصول الدين لأبي منصور التميمي: 142ـ144؛ الإرشاد: 361ـ363؛ لباب العقول: 378ـ379.

(2) ص: «جا».

(3) سورة الأعراف، الآية: 32.

(4) ص: «سوا». وفي هذه التسويةِ دفعٌ لما قاله المعتزلةُ إلا من شذَّ منهم، من أنَّ المقتولَ مات بغيرِ أجلِه الذي ضُرِبَ له، وإنه لو لم يقتل لحييَ. من التمهيد: 332؛ رف: 564.

(5) ص: «ماذا».

(6) ص: «يدرا».

(7) ص: «ويجعلُ» بضم اللام.

وهو في هذا كلِّه غيرُ جائرٍ ولا ظالِـم، بل هو عادلٌ ومتفضِّلٌ؛ لأنَّ اللهَ تعالى[1] ليس يَدْخُلُ تحت رَسْمٍ أوْ حَدٍّ فيجُورُ إنْ تَعَدَّاهُ، فهو يفعلُ ما يشاءُ. والدليلُ على خَلْقِهِ للضّلال، قولُه تعالى[2]: ﴿وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَ وَيَفْعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ﴾[3].

فَصْل

9- وأجمعُوا على أنَّ لله تعالى[4] لُطفاً[5] لَوْ فَعَلَهُ لآمَنَ كلُّ كافرٍ؛ بدليل قولِه: ﴿وَلَوْ شَآءَ[6] رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[7].

---

(1) ص: «تعلى».

(2) ص: «تعلى».

(3) سورة إبراهيم، الآية: 29.

انظر في هذا الفَصْل: رسالة إلى أهل الثغر: 256؛ التمهيد: 335ـ337؛ رف: 567ـ569؛ كتاب أصول الدين لأبي منصور التميمي: 140ـ142؛ الإرشاد: 210ـ213؛ مقدمات المراشد: 238ـ243؛ شرح الإرشاد للمقترح: 89 وـ91 ظ.

(4) ص: «الطفا».

(5) اللطفُ القدرةُ على الإيمان، وهو الذي يُذْكَرُ عنهم في معنى التوفيق؛ وقد عرَّفه تقيُّ الدِّين المقترح بقوله: «والتوفيقُ في مقتضى اللِّسان، تهيئةُ العبد للوفَاقِ بخلْق القدرة على الطّاعة، تَهْيئَةً لموافقة أمْرِ الله تعالى. ويصحُّ إطلاقُه على خلْق نفْسِ الطاعة، فإنها بها يصيرُ موافقاً للأمر... والخِذْلانُ نقيضُ التوفيق. فمَن صارَ مِن أصحابنا إلى أنّ التوفيقَ خلْقُ القدرةِ على الطاعة قال: الخذلانُ خلْقُ القدرةِ على المعصية، ومَن قال: التوفيقُ خلْقُ نفْسِ الطاعة قال: الخذلانُ خلْقُ نفْسِ المعصية. والموَفَّقُ على كلِّ تقديرٍ لا يَعصي، إذْ لا قُدْرَةَ له على المعصية، ووجودُ الطّاعةِ يُنافي وجودَ المعصية فيما وُجِدَتِ الطاعةُ فيه».

شرح الإرشاد: 110 و؛ 124 وـ124 ظ. الإبانة: 182؛ اللمع: 115ـ116؛ رسالة إلى أهل الثغر: 267ـ268؛ الحدود والمواضعات: 118؛ الإرشاد: 254ـ255؛ 300ـ301؛ الحدود الكلامية والفقهية: 147؛ نهاية الإقدام: 412؛ مقدمات المراشد: 327؛ لباب العقول: 328ـ329؛ شرح المعالم الدينية لابن التلمساني: 159 و؛ تشنيف المسامع: 4/ 739؛ كشاف اصطلاحات الفنون: 2/ 1406ـ1407.

(6) ص: «شاء».

(7) سورة يونس، الآية: 99.

فَصْل

10- وأجمعُوا على أنَّ اللهَ تعالى ليس بِظَالِمٍ ولاَ جَائِرٍ في حُكْمِه[1]، ولاَ في إيلاَمِهِ مَن لاَ ذَنْبَ لَه كالأَطْفَالِ والبهائِمِ[2] وغيرِهم؛ ﴿لَا يُسْـَٔلُ[3] عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾[4].

فَصْل

11- وأجمعُوا على أنَّ الدِّينَ عند الله الاسلام، بدليل قولِه:/ ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾[5].

فإنْ قيل: ما معنى الدِّينِ؟.

فقل: الدِّينُ يتَصَرَّفُ على وجوهٍ[6]، مِّنها:

- الدينُ بمعنى الجزاء؛ كقولِه: ﴿مَٰلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾[7].

- ومعنى الحكمِ؛ كقوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِى دِينِ ٱلْمَلِكِ﴾[8].

---

(1) اللمع: 116-118؛ رسالة إلى أهل الثغر: 245؛ مقدمات المراشد: 246-248؛ شرح الإرشاد: 111 ظ-112 و.

(2) كتاب أصول الدين لأبي منصور التميمي: 240-241؛ شرح الإرشاد: 118 و.

(3) ص: يسئل.

(4) سورة الأنبياء، الآية: 23.

(5) سورة آل عمران، الآية: 84.

(6) الأشباه والنظائر لمقاتل: 131-132، ر: 28؛ الوجوه والنظائر عن هارون بن موسى: 120-121؛ وجوه القرآن للحيري: 243-245؛ الوجوه والنظائر في القرآن الكريم: 323-324؛ الحدود والمواضعات: 113؛ تفسير غريب القرآن العظيم، للرازي: 496-496.

(7) سورة الفاتحة، الآية: 3. وهذا من المؤلف جنوحٌ لترجيح معنى الجزاء على معنى الحساب؛ واللفظ يحتملهما معاً؛ بل إن معنى الحساب فيه أظهر. انظر: تفسير غريب القرآن العظيم: 497.

(8) سورة يوسف، الآية: 76.

- ومعنى الدَّيْنُونةِ؛ كقولكَ «فلانٌ يدِينُ بكَذَا»، أي: يتَدَيَّنُ به.
- ويكونُ بمعْنى الانقِيادِ والاسْتِسْلام[1].

فَصْل

12- وأجمعُوا على أنَّ الإيمانَ يَزيدُ وينقُصُ مِنْ غيْرِ عملٍ[2]، وذلك على وجهيْن[3]:
- أحدُهما: أن يَّتكرَّر إيمانُ زيدٍ ويتجدَّدَ ولا يكونُ مثلُ ذلك مِن عَمرٍو، فَصارَ هذا المتكرِّرُ أكثرَ مِن غيرِ المتكرِّرِ.

- والثاني: أن يكونَ هذا آمَنَ بأشْياءَ كثيرةً مما تقدَّمَ له بها عِلْمٌ، والآخَرُ آمَنَ بذلك مُجْمَلاً منْ غير تفصِيلٍ، فَصَارَ إيمانُ العالِمِ أكثرَ لِتَعَلُّقِ إيمانِه بما عَلِمَ؛ هكذا حدَّثَنا به أبو الوليدِ البَاجِيُّ رحمه الله[4].

وأمَّا أن ينقص الإيمانُ على معنى نقصانِ إخْلاصٍ فَلا يَصِحُّ؛ لأنّه بأقلِّ ما يُتَوَهَّمُ مِنَ الشَّكِّ يكونُ كُفراً/ .

---

(1) التمهيد: 345؛ رف: 579.

(2) إثبات زيادة الإيمان ونقصانه مرتهن بملاحظة أصل التصديق، ولذلك عطفه المؤلف عليه.
ويشكل هذا بارتضاء الأشعري في رسالة أهل الثغر (272) كونه يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، وحكيه الإجماع عليه؛ وهذا مفض به إلى أن يقترن بالعمل، لا أن يكون تصديقا خالصا. ولعل أبا الحسن إنما استقر على هذا القول أخيرا، وإلا فالذي نقل عنه اليابري هو الأشهر.
وانظر في هذا المبحث: كتاب أصول الدين للتميمي: 252-253؛ المسائل المشتركة: 58-63.

(3) زاد ابن خمير وجهين آخرين تتصور الزيادة من جهتهما، فانظرهما في مقدمات المراشد: 373-374.

(4) إلى هذا الوجه يظهر جنوح الجويني في الإرشاد: 399-400. وانظر: رسالة إلى أهل الثغر: 272؛ رسالة الحرة: 50-51.

والإيمانُ التصديقُ[1]. والدّليلُ على أنّه التصديقُ قولُه تعالى[2]: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾[3].

ooooo

والفرْقُ بين الإيمان والإسلام، أنّ الإسلامَ هو الانقيادُ والاستسْلامُ، فنقولُ: كلُّ إيمانٍ إسلامٌ، وليس كلُّ إسلامٍ إيمانٌ[4]؛ بدليل قولِه تعالى[5]: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾[6].

---

(1) انظر حده في: اللمع: 123؛ الحدود والمواضعات: 108؛ رسالة الحُرّة: 20؛ 48؛ كتاب أصول الدين للتميمي: 247_248؛ الإرشاد: 397؛ نهاية الإقدام: 472_473؛ حدود ابن سابق: 146؛ كتاب الإيمان من إكمال المعلم: 1/ 95_98؛ مقدمات المراشد: 325؛ لباب العقول: 387_389.

«وقول الأشاعرة بأن الإيمان هو التصديق، مبني على مذهبهم في الكلام أنه معنى قائم بذات المتكلم، وأنه ليس يرجع إلى ما نعقله من الحروف المنظومة والأصوات المقطعة... ولكن لما رأى هؤلاء أن تنوع دلالة الإيمان بالإطلاق والتقييد في كلام الله ورسوله، أمر لا يمكن دفعه، قالوا: إن دلالة لفظ الإيمان على الأعمال مجاز، ودلالته على التصديق حقيقة، فجعلوا قوله «الإيمان بضع وستون أو بضع وسبعون شعبة، أعلاها قول لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق»، ونحو ذلك من النصوص من المجاز، وجعلوا قوله «الإيمان: أن تومن بالله وملائكته وكتبه ورسله» من الحقيقة...وحجة الأشاعرة في قصرهم الإيمان على تصديق القلب، آيات في كتاب الله فرقت بين الإيمان والعمل، فقال سبحانه في غير موضع: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾، والعطف يقتضي المغايرة».

من المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين: 52؛ وانظر المسألة برمتها في: 47_58؛ الرسالة الوَاعِيَة: 49_51؛ شرح المعالم الدينية لابن التلمساني: 200 و_ 202 و.

(2) ص: «تعلى».

(3) سورة يوسف، الآية: 17.

(4) رسالة الحُرّة: 51_52؛ الرسالة الوَاعِيَة: 55_56؛ الحدود الكلامية والفقهية: 146؛ كتاب الإيمان من إكمال المعلم: 1/ 99_100.

(5) ص: «تعلى».

(6) سورة [illegible]

«فَصْل

13 ـ وأجمعوا على أنَّ الإيمـانَ لا يُحبِطُه إلاّ الكفرُ[1]؛ لأنّ الشيءَ لا يزولُ مِن مَكانِه مِنَ الأعراضِ إلاّ بِحُصولِ ضِدِّهِ بَدلاً مّنه، الاّ تَرى أنَّ الحركَةَ إنّما تبْطُلُ مع السُّكون والحياةُ مع الموتِ والكلامُ مع السُّكوتِ... وأشباه هـذا. فالإيمـانُ ضـدُّ الكفرِ، ولا يزولُ الإيمـانُ إلاّ بالكفر.

OOOOO

وأنّ الفاسقَ الذِي يُعَذَّبُ بفسقِه، ويدخُلُ الجنةَ بإيمـانه[2]. قال الله تعالى[3]: ﴿مَن جَآءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[4] وفي مكانٍ آخَرَ: ﴿فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا وَهُم مِّن فَزَعٍ يَوْمَئِذٍ ءَامِنُونَ﴾[5]. و ﴿أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾[6]. (و)[7] قال تعالى[8]: ﴿وَيَعْفُواْ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[9]. وقال: [323] ﴿إِنَّ/ ٱلْحَسَنَـٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[10]؛ ﴿وَمَن جَآءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾[11]، وليس في الحسنات شيءٌ أعظمُ مِنَ الإيمانِ؛ لأنّ الأعمالَ على قَدْرِ

---

(1) رسالة إلى أهل الثغر: 274ـ276.

(2) المزيد في: رسالة الحُرّة: 47ـ48؛ كتاب أصـول الديـن لأبي منصـور التميمي: 242ــ244؛ الإرشـاد: 397ـ399؛ الإيضاح: 572ـ573.

(3) ص: «تعل».

(4) سورة الأنعام، الآية: 161.

(5) سورة النمل، الآية: 91.

(6) سورة آل عمران، الآية: 195.

(7) مزيد لا وجود له في الأصل.

(8) ص: «تعل».

(9) سورة الشورى، الآية: 25.

(10) سورة هود، الآية: 114.

(11) سورة الأنعام، الآية: 161.

ثوابها وعقوبتها تكونُ بمنزلتِها في الإيجابِ والتَّحرِيمِ، والإيمـانُ أعلَى نِعَم الله علينا. وقال: ﴿إِنَّ الْمُتَّقِينَ فِي جَنَّاتٍ وَنَعِيمٍ﴾[1]. وقال: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾[2]...وأشباهُهُ كثيرٌ مما ينفِي الخلُودَ في النَّارِ عنِ المومنينَ[3].

فَصْل

14ـ وأجمعوا على أنَّ الشَّفاعةَ للمذنبين من أمّة محمّد[4].

وطريقُ العِلْمِ بها الخبَرُ؛ وقد وردتْ أخبارٌ مُتـواترةٌ عـن النبـيعَلَيْهِ السَّلَامُ، مِـن حيـثُ لا طَعْنَ فيها لطاعِنٍ؛ كقولِهعَلَيْهِ السَّلَامُ: «ادَّخَرْتُ شَفَاعَتِي لأهْلِ الكبَائِرِ مِنْ أُمَّتِي»[5].

---

(1) سورة الطور، الآية: 15.

(2) سورة الزلزلة، الآية: 8.

(3) قارن بما في التمهيد: 356؛ رف: 596.

(4) للتفصيل: رسالة إلى أهل الثغر: 288؛ التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع: 97ـ98؛ رسالة الحُرّة: 47؛ كتاب أصول الدين للتميمي: 244ـ245؛ الإرشاد: 393ـ395؛ نهاية الإقدام: الإيضاح: 541ـ542؛ 567ـ571؛ شرح المعالم الدينية لابن التلمساني: 200 و؛ مقدمات المراشد: 370ـ373.

(5) هذه القدْرُ من الحديث رواه ابنُ عمر وابنُ عباس وأنسرَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ.

فأما حديثُ ابن عمر فقوله: كنّا نُمسك عن الاستغفار لأهل الكبائر، حتى سمعنا نبينا ﷺ يقول: «إني ادخرتُ شفاعتي لأهلِ الكبائرِ من أمتي يوم القيامة»، فأمسكْنا عن كثير مما كان في أنفسنا، ورجَوْنا لهم.

أخرجه الطبراني واللفظُ له، في المعجم الأوسط: 6/ 106؛ رح: 5942. وأخرجه أيضًا: أبو يعلى في مسنده: 10/ 185ـ186؛ رح: 5813، وفي معجم شيوخه: 240؛ رح: 198؛ إلاّ أنه زاد بعد قوله «سمعنا نبينا يقول»: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾. ووَرَدَ عنده بدلَ قولِه «ورجونا لهم»: قولُه «ثم نطقنا به ورجونا». وأخرجه ابن الضريس في فضائل القرآن: 28ـ29؛ رح: 8.

قال السيوطي في الدر المنثور (4/ 471): «أخرجه... أبو يعلى وابن المنذر وابن عدي بسند صحيح عن ابن عمر».

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد(10/ 687؛ رح: 18523): «رواه الطبراني في الأوسط. وفيه حرب بن سريج، وقد وثقه غيرُ واحدٍ وفيه ضعف؛ وبقيةُ رجالِه رجالُ الصحيح». وهو عند ابن عبد البرّ =

ورَوَى خَبَرَ الشفاعةِ عنِ النبي ﷺ كثيرٌ مِنَ الصحابةِ؛ منهم: أنسُ بنُ مالك[1] وجابرُ بنُ عبدِ الله وأبو بكرٍ الصّدّيقُ وأبو سعيدٍ الخدْرِيُّ وغيرُهم مِن نُظائرِهم[2].

وقال أنس: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «إذا كان يومُ القيامةِ ماجَ الناسُ بعضُهم في بعضٍ، فيُوتَى آدمُ عليه السلام فيُقالُ/ له: يا آدم[3]، اشفعْ لنا إلى ربِّكَ[4]. فيقول: لستُ لها؛ ولكنْ عليكم بإبراهيم، فإنه خليلُ الرّحمن. فيُوتَى إبراهيمُ، فيُقال له مثلُ ذلك. فيقول: لستُ لها؛ ولكنْ عليكم بموسى، فإنّه كَلِيمُ الله[5]. [فيُقالُ له مثل ذلك][6]. فيقول: لستُ لها؛ ولكنْ عليكم بعيسى فإنّه رُوحُ الله[7]. قال: فيُوتَى عيسى [فيُقالُ له مثل ذلك][8]. فيقولُ: لستُ لها؛ ولكنْ عليكم بمحمّد ﷺ. فأُوتَى، فأقولُ: أنا لها؛ فأنطلِقُ فأستأذنُ على ربِّي. فيُؤذَنُ لي عليه، فأقومُ بين يديه، فيُلْهِمُني محَامِدَهُ، فأحمدُه بتلك المحامد، ثمّ أخِرُّ ساجداً فيُقالُ لي: يا محمد، ارْفعْ رأسكَ، وقُلْ تُسْمَعْ، وسَلْ تُعْطَ، واشْفع تُشَفَّعْ. فأقولُ: يا ربِّ، أمتي أمتي!. فيُقالُ لي: [انطلقْ][9]، فمَن كان في قلبه

[324]

= في التمهيد (19/ 68)، وابن عدي (2/ 419، ترجمة 536)، والذهبي في ميزان الاعتدال (2/ 211؛ رت: 1772).

وأما حديث أنس، فاقتصر على قول النبي ﷺ دون بقية الحديث، وقد أخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق (13/ 463)، بإسنادِ الحسنِ بنِ هانئٍ الشاعر عن حمّاد بن سَلمة عن ثابت عن أنس؛ فَسَاقَهُ.

(1) ص: «ملك».

(2) كذا في الأصل.

وانظر: التمهيد: 365؛ رف: 610.

(3) المؤلف هنا مُحاذٍ لابن الطيب؛ ولذلك سنعارضُ النقول بالأصل.

(4) في التمهيد: «اشفع في ذريتك».

(5) في التمهيد: «كليم الرحمن».

(6) ما بين المعكفين بدلُه في التمهيد: «فيؤتى موسى».

(7) في التمهيد: «روح الله وكلمته».

(8) ما بين المعكفين ساقط من التمهيد.

(9) ما بين المعكفين ساقطٌ من الأصل، ثابتٌ في التمهيد، وإضافتُه لازِمَة.

في قلبِه مثقالُ ذرّةٍ أو مثقالُ شعيرةٍ من إيمانٍ فأخرِجْهُ. قال: فأُخرِجُهُ. ثم أعودُ فأحمدُه بتلك المحامدِ، وأخِرُّ ساجداً. فيُقالُ لي: يا محمد، ارفعْ رأسَكَ، وقُلْ تُسمعْ، وسَلْ تُعطَ، واشفعْ تُشفَّعْ، فأقولُ: يا ربِّ، أمتي أمتي!. فيُقالُ [لي][1]: انطلِقْ فمَن كانَ في قلبِه [مثقالُ][2] خَرْدَلةٍ مِن إيمانٍ فأخرِجْهُ منها. قال: فأنطَلِقُ فأفعلُ ذلكَ[3]. ثم أحمدُه/ بتلك المحامدِ، ثم أخِرُّ ساجداً. فيُقالُ لي: يا محمد، ارفعْ رأسَكَ، وقُلْ تُسمعْ، وسَلْ تُعطَ[4]، واشفعْ تُشفَّعْ، فأقولُ: يا ربِّ، أمتي أمتي!. فيُقالُ: انطلِقْ، فمَن كانَ في قلبِه أدنى مِن مثقالِ حبّةٍ مِن خَرْدلٍ مِن إيمانٍ، فأخرِجْهُ مِنَ النارِ ـ ثلاثَ مرّاتٍ ـ»[5].

وزادَ الحسنُ البصريُّ في هذه الروايةِ عن أنسٍ قال: «حدثني أنسٌ ثلاثاً وعشرين سنةً ثم قال: «[6] فأقومُ [في][7] الرابعةِ فأحمدُه بتلك المحامدِ، ثم أخِرُّ ساجداً. قال: فيُقالُ لي: ارفعْ رأسَكَ، وقُلْ تُسمعْ، وسَلْ تُعطَه[8]، واشفعْ تُشفَّعْ. فأقولُ: أي ربِّ، ايذَنْ لي فيمَنْ قالَ لا إلهَ إلا اللهُ. فيُقالُ: ليس ذلك لكَ[9]. [ولكن][10]، وعِزّتي وكبريائي وعظَمتي

---

(1) مزيدٌ من التمهيد.

(2) مزيدٌ من التمهيد.

(3) في التمهيد: «فأفعل ذلك».

(4) في التمهيد: «تعطه».

(5) التمهيد: 365ـ366، رق: 611.

(6) في التمهيد (366، رق: 612): «وزادَ الحسنُ البصريُّ في هذه الروايةِ عن أنسٍ وثلاثة وعشرين رجلاً». والوهمُ فيه من جهةِ أنَّ الحسنَ البصري إنما سمعَ الحديثَ من أنسٍ قبل تحديثه هو بثلاثة وعشرين سنة؛ لأنه سمعه من رجالٍ مثله عنهم، فتكونُ إضافةُ هذا العدد إلى الرواة محضَ تحريف. وانظر تخريج الحديث فيما سلف.

(7) ساقطٌ من التمهيد.

(8) في الأصل: «تعطه».

(9) في التمهيد تقديم وتأخير: «فليس لك ذلك».

(10)

لأُخرِجَنَّ منها مَن قال لا إله إلا الله»[1].

ooooo

والأخبارُ في الشفاعةِ أكثرُ مِنْ أن يُؤتَى عليهـا، وهـي كلُّهـا مُنطويـةٌ عـلى إخـراجِ الموحِّدينَ مِنَ النّار، بعْد أنِ احترقوا فيها على قَدْرِ أعمالهم، إلاّ مَن غفَرَ الله له منهم، فلَمْ يُدْخِلْهُ فيها[2].

---

(1) التمهيد: 366ـ367، رف: 612.

والحديث متفقٌ عليه من حديث أنس. وهو على خلْفٍ في بعضِ الألفاظ مما أخرجه البخاري في الجامع الصحيح (9/ 146ـ147، رح: 7510)، كتاب التوحيد، بابُ كلامِ الرَّبِّ عزَّ وجل يوم القيامة مع الأنبياء وغيرِهم. ومسلمٌ في صحيحه (1/ 182ـ184، رح: 326)، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها.

وقد جمعَ بين روايات الحديثِ في صحيح البخاري وألفاظه المختلفة، الحافظُ المهلَّبُ بنُ أبي صُفْرة (ت.435هـ) في المختصر النصيح: 24ـ25.

(2) التمهيد: 367، رف: 613.

وقد فصّل ابن دحية في أضرب الشفاعة فقال: اعلموا رحمكم الله أن الشفاعة على ضروب خمسة، ويلحق بها ضرب سادس اتفق في بعضها أهل القبلة، وخالفت المعتزلة في بعضها، فأنكرَتْها وبئس ما فعلت:

- أولها وأعمها: شفاعة الموقف التي اختص بها محمد سيد المرسلين، وخاتم النبيين ﷺ... وهو تخليص الناس من الكرب في انتظار الفَصْل إلى القضاء، وتعجيل الحساب، والتمييز بين فريقي الجنة والنار، ويدخل فيها آدم ومن ولد، بل جميع الخلائق وسكان الأرض حسب ما دلت عليه الأحاديث الصحيحة المجمع على صحتها وعدالة نقلها وتواترها، وهو المقام المحمود الذي وعده ربه عز وجل في قوله جل ثناؤه: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا﴾ [سورة الإسراء: 79].
- أما الثانية: فمختصة بفضلاء المؤمنين في الموقف، وإدخال قوم الجنة بغير حساب، وتعجيلهم إلى منازلهم.
- وأما الثالثة: فلِقَوْمٍ اسْتَوجَبُوا النار بقبيح أعمالهم فيشفع فيهم رسول الله ﷺ حتى لا يدخلوا النار.
- وأما الرابعة، فهي: إخراج من دخل النار من الموحدين، وهذا يشفع فيه رسول الله ﷺ والأنبياء والملائكة والمؤمنون، فيقول الله عز وجل: «شفعت الملائكة، وشفع المؤمنون، وشفع النبيون، ولم يبق إلا أرحم الراحمين، فيقبض قبضة من النار فيخرج منها قوماً لم يعملوا خيراً قط قد عادوا حمماً، فيلقيهم في نهر في أفواه الجنة، يقال له نهر الحياة، فيخرجون كما تخرج الحبة في حميل السيل».

فَصْل

15ـ وأجمعوا على أنّ التّائبَ مِنَ الذّنبِ إذا عَلِمَ اللهُ أنه يُوافيه عليه[1] / ، كمَن لا ذَنبَ له، وعلى قَبولِ توبتِه مِنَ الذنبِ وإن لَمْ يَتُبْ مِنْ خلافِه، وعلى تقَبُّلِ أعمالِه الخالِصةِ لربِّه مع كونِه عاصياً في غيرِها، وأن يعاقَبَ على ذنوبِه ويُجْزى[2] على طاعتِه[3].

فإنْ قيل: ما معنى قولِه ﷺ: «لا تُقْبَلُ مِنْ شارِبِ الخمرِ صلاةُ أربعينَ يوماً»[4]؟.

---

* ـ وأما الخامسة: فلأهل الجنان، بعد استقرارهم فيها، وفوزهم بها بزيادات الدرجات، ورفع المنازل العليات.

ـ وأما السادسة: فهي مخصوصة بنبينا وسيدنا وشفيعنا محمد ﷺ تنال بعض الكفار ببركته، وكرامته عند ربه.

ـ وأما السابعة: شفاعته أن يؤذن لجميع المؤمنين في دخول الجنة.

من نهاية السول في خصائص الرسول: 216ـ 236.

(1) في الأصل: «... يوافيه عليها»؛ وفي العبارة قصور، إلا أن يكون الضمير في «عليها» عائدا على «التوبة».

ولعل أصل الكلام: «وأجمعوا على أن التائب من الذنوب إذا علم الله أنه [لا] يوافيه عليها». بجمع الذنب بدل الإفراد، وزيادة «لا» النافية؛ فتأمل.

(2) ص: «ويجزا».

(3) ينظر في حقيقة التوبة وشرائطها ووجوبها وقبولها وتبعيضها وتجديدها وغير ذلك: الإرشاد: 401ـ409؛ الإيضاح: 533ـ538؛ شرح المعالم الدينية لابن التلمساني: 203 وـ 204 و.

(4) لم أجده بهذا اللفظ، وله أصلٌ في الصحيح.

وشاهدهُ حديثُ «إنَّ شارِبَ الخَمْرِ لاَ تُقْبَلُ لَهُ صَلاَةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا»، وهذا قد خصّه أبو العباس أحمدُ ابنُ عمر بن إبراهيم القرطبي (ت 656 هـ) بجزء حسن، تكلّم فيه على معانيه؛ كما صرّح به في المفهم (1/ 257)، فلعله صحّ عنده.

وصحّ في سلسلة الأحاديث الصّحيحة (4/ 469؛ رح: 1854) والصحيحة المجرّدة عن التخريج (293؛ رح: 1636)، حديثُ «الخَمْرُ أمُّ الخبائث، ومَن شرِبها لم يقبلِ اللهُ منه صلاةَ أربعينَ يوماً، فإنْ ماتَ وهي في بطْنِه، ماتَ ميتةً جاهليةً».

وورَدَ بلفظ «مَنْ شرب مُسْكِراً ما كانَ، لم يقبل الله له صلاة أربعين يوما». ولكنّه منكرٌ بزيادة «ما كان»، فإن انتفتْ صحّ، على ما في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: 6/ 506؛ رح: 2945.

وأما حديثُ «مَنْ شَرِبَ الْخَمْرَ فَجَعَلَهَا فِي بَطْنِهِ، لَمْ يَقْبَلِ اللهُ مِنْهُ صَلاَةً سَبْعًا، إِنْ مَاتَ فِيهَا مَاتَ كَافِرًا، فَإِنْ أَذْهَبَتْ عَقْلَهُ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْفَرَائِضِ لَمْ تُقْبَلْ لَهُ صَلاَةٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، إِنْ مَاتَ فِيهَا مَاتَ كَافِرًا»، فمنكرٌ كما في سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة: 14/ 871؛ رح: 6874.

فمِثْلُ هذا[1] غيرُ ثابِتٍ من جِهةِ التواترِ وَلاَ مِنْ جهةِ الآثارِ، ثم لَوْ صَحَّ لكَانَ معناهُ قَبُولَ رِضاً، أوْ قبولَ مَنْ كان أتقَى[2] منهُ؛ إذْ أنّها تَنقُصُ مِن فضلِها بِقَدْرِ تلكَ الخطيئةِ، فَلاَ يَصيرُ مَعَ مَن لَمْ يَعْمَلْ ذلكَ الذّنبَ[3]. وهي عندَ الله ـ إذا كان عملُه له خالصاً ـ مقبولةٌ منه.

وكذلك معنى قولِه ﷺ: «لاَ يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وهُو مُؤمِنٌ»[4]، أي: كامِلَ الإيمان... وأشباهه، بدليلِ قولِه تعالى[5]: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾[6] و﴿أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنكُم﴾[7] و﴿إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ[8]﴾[9]، وكذلك مَا وَرَدَ مِنَ الأخبار التي ظاهِرُها إِنفاذُ الوعد[10] للمومنين.

---

(1) ص: «هاذا».

(2) ص: «أتقاه».

(3) المعنى: أنه لا يصير معه سواء في نفس الرتبة، أو لا يكون معه على سبيل إلحاق النظير بالنظير، نحو «المرء مع من أحب».

(4) متفقٌ عليه:
أخرجه البخاري في صحيحه (النسخة اليونينية) من طرُقٍ في كتاب المظالم، بابُ النُّهبى بغير إذْن صاحبها (3/ 136؛ رح: 2475)؛ وفي كتاب الأشربة (7/ 104؛ رح: 5578)؛ وفي كتاب الحدود، بابُ لا يُشربُ الخمر (8/ 157؛ رح: 6772)، بابُ السارق حين يسرقُ (8/ 159؛ رح: 6782)، وفي كتاب المحاربين من أهل الكفر والرِّدّة، بابُ إثم الزناة (8/ 164؛ رح: 6808).
وأخرجه مسلم في كتاب الإيمان، بابُ بيانِ نقص الإيمان بالمعاصي، ونفْيِه عن المتلبس بالمعصية، على إرادة نفْي كمالِه (1/ 76-77؛ رح: 100-105).
وهو في سلسلة الأحاديث الصحيحة: 211؛ رح: 1158.

(5) ص: «تعلى».

(6) سورة الزلزلة، الآية: 8.

(7) سورة آل عمران، الآية: 195.

(8) ص: «السيات».

(9) سورة هود، الآية: 114.

(10) ص: «الوعيد».

فإن قيل: مَا الفرقُ بيْن المُصِرِّ على الذنْبِ الذي لا يفعَلُه، وبين المصر عليه ويفعلُه؟.

فالفرْقُ بينهما / : أنَّ المصرَّ عليه مَعَ تَرْكِ فعلِه لا يُكتَبُ عليه إلا ما يفعلُ، ويعاقَبُ عليهِ؛ لقولِه تعالى ﴿وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ﴾[1]، وعَلَى تَرْكِ التوبةِ منه. والآخَرُ يُعاقَبُ على كُلِّ ذنبٍ فَعَلَهُ، وعلى تَرْكِ التَّوبةِ منه، إلاَّ أن يتُوبَ أو يَعْفُوَ اللهُ عنه.

فَصْل

16ـ وأجمعوا على وُجُوبِ الطاعةِ للإمام[2].

فإنْ قيل: ما صفةُ الإمامِ الذي يلْزَمُ العَقْدُ له؟، إذْ لا بُدَّ منه.

فصفتُه[3]:

ـ أنْ يكون قُرَشِيّاً من الصَّمِيمِ[4].

ـ ويكونَ مِن أهل العلم؛ كمن يصلُحُ أن يكونَ قاضياً من قُضاة المسلمينَ.

ـ وذا عِلْم بأمور الحرْب، وتدْبيرِ الجيوشِ والسَّرَايَا، وسَدِّ الثُّغور، وحمايةِ البَيْضة، وحِفْظِ الأُمة، والانتقامِ مِنَ الظالم، والأخْذِ لـمظلُومِها، وإمْكَانِهم من جميعِ مصالِحِهم.

ـ ويكون مِمَّن لا تلحَقُه رِقّةٌ ولا خِفّةٌ ولا جَزَعٌ لإقامة الحدودِ وضرْبِ الرِّقابِ وتناوُلِ الأنفُسِ وغير ذلك.

فقصْرُهُ على قريشٍ من قولِهِ عليه السلام: «الأئمةُ مِنْ قُرَيْشٍ»، «ما بقي منهم اثنان»[1].

وكونُه عالما؛ لتولّيهِ / أموراً لا يَتأتّى[2] ذلك إلاّ مِنْ عَالِم، ولأنّ له أن يباشِرَ الأحكامَ بنفسِه.

وكذلك تلزَمُه الصَّرامةُ؛ إذْ لولاها لم يتمكَّنْ منَ الوُصولِ إلى الحقائِقِ، وكذلك العلمُ بالجُيُوشِ... وغير ذلك من الفُصُولِ المذكورة.

وَوَجَبَ دينُه لقولِهِ عليه السلام: «أئِمّتُكُمْ شُفَعَاؤُكُمْ»[3]، ولقولِه: «لِيَؤُمّكُمْ

---

(1) لم يرِدْ حديثٌ بهذا المسَاق، وإنما وقعَ للمؤلف التلفيقُ بين طرفيْن من حديثيْن صحيحين: الأول: «الأئمةُ من قريش»، والثاني «لا يزالُ هذا الأمرُ في قريشٍ ما بقي منهم اثنان». وسببُ هذا متابعةُ المؤلِّف للباقلاني وانسياقُه مع عبارتِه، إذْ وقع له مثلُه في التمهيد (471-472)؛ وكثيراً ما يستعيرُ ابن طلحة عباراته، فلعله فرط له حفظه.
فأما قولُه ﷺ: «لا يزالُ هذا الأمر في قريشٍ ما بقي منهم اثنان»، فصحيحٌ؛ أخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار، بابُ مناقِبِ قريش: 4/ 179؛ رح: 3502؛ وفي كتاب الأحكام، بابُ الأمراءُ مِن قريش: 9/ 62؛ رح: 7140. وهو صحيحٌ أيضا بلفظ «ما بَقِيَ من الناس اثنان»؛ أوردَه الشيخ ناصر في سلسلة الأحاديث الصحيحة؛ باب الخلافة والبيعة والطاعة والإمارة: 323؛ رح: 1795.
وأما قولُه ﷺ: «الأئمةُ من قريْش» ـ اقتِصَاراً دون زيادةٍ ـ فرواه ابن أبي عاصم بسند صحيح عن أبي برزة في كتاب السنة (532-533؛ رح: 1125) باب ما ذكر أن الخلافة في قريش. وهو في مصنَّف ابن أبي شيبةَ أيضاً في كتاب الفضائل، بابُ ما ذُكِرَ في فضل قريش، موقوفاً على عليّ رضي الله عنه (11/ 214؛ رح: 32937)، ومرفوعاً أيضاً (11/ 212؛ رح: 32928) بمساقٍ فيه: عن أنسٍ قال: أتانا رسولُ الله ﷺ ونحن في بيتِ رجلٍ من الأنصار، فأخذ بِعِضَادَتَي البابِ ثم قال: «الأئمةُ من قُرَيْشٍ». وهو كذلكَ مِن غير زيادةٍ عليه في معرفة السنن والآثار للبيهقي (4/ 211؛ رح: 5911)، كتاب الصلاة؛ اجتماعُ القومِ في موضعٍ هم فيه سواءٌ.
(2) ص: «لا يتاتا».
(3) حديثٌ لا أصل له:
قال أبو الخطاب ابن دحية (ت. 633هـ): «وقد كان... جماعةٌ من المفسدين، الذين يريدون إفسادَ الشريعة على أهل الدِّين، بادَروا إلى أنواعِ الفساد، تارةً في المتن وكرّةً في قلْبِ الإسناد، لمّا لم يمكنهم تبديلُ كلمة

أفضلُكُم»[1]... وأشباهه.

فَصْل

17ـ وأجمعوا على إمامةِ أبي بكرٍ وعمرَ وعثمانَ[2] وعليٍّ ﷺ.

والدليلُ على صِحَّةِ إمامةِ أبي بكرٍ[3]، اجتماعُ الأوْصافِ المذْكُورةِ فيه وزيادةٌ عليْها[4]، وأنّه أعْلَمُ الصّحابةِ وأتقاهُم وأسْخاهُم وأوْرَعُهُم وأشْجعهم؛ وعليه دَلَّ كتابُ الله وسنةُ رسُولِه:

فأمّا كتابُه فقوْلُه: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾[5].

= من القرآن لحفظ الله عز وجل له، وقدْ بُدّلتِ الكتبُ قبلَه، فزادوا في حديث رسول الله ﷺ أحاديثَ موضوعة، وأسانيدَ مصنوعة، الفقيهُ يُقلِّدُ التعليق، ولا يعرفُ التّحقيق؛ كقولِهم على رسول الله ﷺ: «أئمتكم شفعاؤكم، فانظروا بمن تستشفعونَ». وهو حديثٌ لا يصحُّ أصْلا، ومن نسَبَه إلى رسول الله ﷺ فقد أظْهَرَ غباوةً وجهلا».

من: أداءُ ما وَجَب، مِن بيانِ وَضْعِ الوضّاعين في رَجَب: 17ـ18.

(1) لم أقفْ عليه بهذا اللفظ، والمحفوظُ الذي له في الصحيحِ أصْلٌ: «ليؤمّكم أقْرَؤُكم»، «ليؤمّكم أكثرُكم قراءةً للقرآن»، «ليؤمّكم أكثرُكم قرآنا»، «ليؤمّكم أكبرُكم»، من غيرِ تنصيصٍ على الأفضلية.
وقد وقعَ بلفظ «يؤمُّ القومَ أفضَلُهُم»، ليحيى بن أبي الخيْر العمراني (ت.558هـ) في الانتصار (3/ 820)؛ ولعلَّ المأتى فيه لكِلا الرجليْن، متابعتُهما الباقلاّنيَّ في التمهيد (474)؛ فهو الذي أورده على هاته الشّاكِلة.

(2) ص: «عثمن».

(3) اللمع: 133ـ136؛ الرّوْض الأنيق في إثباتِ إمامة أبي بكر الصّدّيق لأبي بكر محمّد بن حاتم ابن زَنْجَوَيْه (ت359هـ): (مواضع متفرّقة)؛ رسالة الحُرّة: 56ـ57؛ كتاب أصول الدين للتميمي: 282؛ الإرشاد: 328ـ329؛ الإيضاح: 612ـ624؛ الانتصار للعمراني: 3/ 833ـ856؛ مقدمات المراشد: 385ـ386.

(4) قال الشّافعيّ: «أجمع النّاسُ على خلافة أبي بكر؛ وذلك أنه اضطرّ النّاسُ بعد رسولِ الله ﷺ فلمْ يجدُوا تحت أديمِ السّماءِ خيرا من أبي بكر الصّدّيق، فوَلَّوْهُ رقابَهم». من الرّوْض الأنيق: 48؛ رقم: 93.

(5) سورة الحديد، الآية: 10.

ومن السُّنَّةِ اختيارُهُ إياه ﷺ في مرضه حين صلّ بالناس، وقال: «يأبى[1] الله والمومنون إلاّ أبا بكرٍ»[2]. وقال: «إنّ الله تعالى جعلَ أبا بكر لنبيِّه جليساً ووزيراً»[3].

[329] (و)[4] من الإجماع/ اتفاقُهم على قولهم «يا خليفةَ رسولِ الله»... وغير ذلك من فضله ودينِه وانقيادِهم لهُ واتّفاقِهم على فضلِه، ما يُغني عن تتبُّعِه.

OOOOO

وأمّا عمرُ رضي الله عنه، فالدليلُ على صحّةِ إمامتِه[5] أنّ أبا بكرٍ رضي الله عنه عَهِدَ إليه بمَحضَرٍ من جِلَّةِ الصّحابة بعد تَقَدُّمِهِ إليهم، وأمَرَهُ بالنّظَر في أمورهم والتّشاوُرِ في إمامتهم، فَرَدُّوا الأمرَ إليه، فكان رَأْيُهُ عمرَ[6]، وَوَافَقَ آراءَهم[7] وإرادَتَهم؛ فقال عثمان[8]: «لقد أحضرني أبو بكرٍ عبدُ الله بنُ أبي قُحافَةَ، آخِرَ عهْدِه بالدنيا ـ وقتٌ يُسْلِم فيه الكافرُ ويَبَرُّ[9] فيه[10] الفاجرُ ـ وثَقُلَ لسانُه فلَمْ يُبِنْ عن نفْسِه، فكَتَبتُ[11] «إلى عُمَرَ»، فلمّا أفاقَ

---

(1) ص: «يابا».

(2) طرفٌ من حديث صحيح أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، بابٌ من فضائل أبي بكر الصديق رضي الله عنه (4/ 1857؛ رح: 2387). وتمامُه: عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ، قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ: «ادْعِي لِي أَبَا بَكْرٍ وَأَخَاكِ حَتَّى أَكْتُبَ كِتَابًا، فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ يَتَمَنَّى مُتَمَنٍّ وَيَقُولَ قَائِلٌ أَنَا أَوْلَى. وَيَأْبَى اللهُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلاَّ أَبَا بَكْرٍ».

وله شاهدٌ عند البخاري بلفظ «يأبى اللهُ ويدفَعُ المومنُون، أو يدْفَعُ الله ويأبى المومنُون» في كتاب الأحكام، بابُ الاستخلاف (9/ 80ـ81؛ رح: 7217).

(3) لم أقفْ عليه مع مزيدِ البحث المجدِّ.

وورد في الرّوض الأنيق (200؛ رف: 396) حديثٌ ضعيف عن ابن عبّاسٍ يرفعُه: «أبو بكر وعمر منّي بمنزلة هارون من موسى، غير أنّه لا نبيٌّ بعْدِي».

(4) مَزيدٌ لازم.

(5) رسالة الحرّة: 57؛ الإيضاح: 625ـ626.

(6) كذا في الأصل، ولعلّ التقدير: فكان رأيه اختيار عمر.

(7) ص: «اراهم».

(8) ص: «عثمن».

(9) ضُبطت في الأصل: «وَيَبَرُّ».

(10) في التمهيد: «فيها».

(11) في الأصل: «فكتب»؛ وهو خطأ صوابه من التمهيد.

قال لي: من كتبتَ؟ قال عثمان[1]: كتبتُ عمر، فقال: أصبتَ ما في نفسي، ولو كتبتَ نفسك لكنتَ لها موضعاً» تطييباً لنفسه وتوسّعاً لرضاه. فلم يخب في عمر رأيُه، بل زاد على ظنّه، وظهر من فضله بعده ما يطول ذكره[2].

وكان عهدُ أبي بكرٍ بملأ[3] من جميع الصحابة والمسلمين، فأقرّوا جميعاً في حياته وبعد وفاته.

ooooo

وأمّا عثمانُ رضي الله عنه، فالدليلُ على إمامته[4]:

- أنّ عبدَ الرحمن بنَ عوفٍ/ عَقَدها له بمحضرٍ من الصحابة سوى طلحة، وأنّ طلحةَ بايَعَهُ لمّا قَدِمَ راضياً بإمامته.

- وأنَّ عثمان في فضلِه وعِلمِه (قَدْ حَازَ) كمالَ أنواعِ فُصُولِ الإمامةِ وأربى[5] عليها، مع أنّ النبيّ عليه السلام زَوّجَهُ ابنتَيْهِ وقال: «لَوْ كانتْ لي ثالثةٌ لزوّجْناكَ»[6].

---

(1) ص: «عثمن».

(2) الكلام إلى هنا مختصر عن التمهيد (تح حيدر): 498. والخبر فيه وفي تاريخ مختصر الدول: 170-171.

(3) ص: «بملاء».

(4) رسالة الحرّة: 57؛ الإيضاح: 627.

(5) ص: «وأربا». والواقعُ في الأصل: «وأنّ عثمان في فضله وعلمه وكمال أنواع فصول الإمامة وأربى عليها». وقد زدْنا ما تَراهُ بين قوسين، ليستقيمَ الكلامُ.

(6) لم أجده بهذا اللفظ. وله شواهدُ كلُّها ضعيفةٌ:
منها ما أخرجه الإمامُ ابن حنبل في فضائل الصحابة (1/ 589، رح: 782) بسندٍ ضعيفٍ عن عبد الله ابن الحسن قال: بلغني أنّ رسول الله ﷺ قال: «ألا أبو أيّم، ألا وليُّ أيّم، ألا أخو أيّم يزوّج عثمان، فلو كانت عندي ثالثةٌ لزوّجتُه، وما زوّجتُه إلّا بوحيٍ من السماء».
ومنها ما روي عن عبد الله بن الحُرّ عن أنسٍ قال: لما ماتت ابنةُ رسول الله ﷺ الثانية عند عثمان، قال رسولُ الله ﷺ: «ألا أبو أيّم، ألا أخو أيّم، ألا وليُّ أيّم يزوّج عثمان، فإني قد زوّجتُه ابنتَيْنِ فماتتا، =

وقال أيضاً: «عثمانُ[1] أخي ورَفِيقِي في الجنَّةِ»[2]، وقال لـمَّا سَتَرَ رُكْبَتَه عند دخولِ عثمانَ[3] عليه: «ألاَ أَستَحِي مِمَّن تَستَحِي منه الملائكةُ»[4]. وقولُه له ولعليٍّ معَه: «هكَذَا يدْخُلان الجنةَ. ولا يُحِبُّكما إلا مومنٌ، ولا يُبغِضُكُما إلاّ منافقٌ»[5] وغيرُ ذلك من الأخبار التي لم نقصدْ قَصْدَ استيفائِها، وإنما أردتُ الإيماءَ إليها.

= ولو كانتْ عندي ثالثةٌ لزوجتُه، وما زوجتُه إلاّ بوحيٍ من السماءِ»: رواه يعقوب بن سفيان في تاريخه (3/ 159) وابن حنبل في فضائل الصحابة (1/ 623؛ رح: 831) - بلفظ النكاح بدل التزويج - وابن عساكر في تاريخ دمشق (39/ 45؛ رح: 7778) من وجهٍ آخر عن عبد الله بن الحرّ مُرسلاً. قال ابن عساكر: ذِكْرُ أنسٍ فيه غيرُ محفوظ.

ومنها ما روي عنه ﷺ، وهو ضعيفٌ أيضا: «زوِّجُوا عثمانَ، لو كان لي ثالثةٌ لزوجتُه، وما زوَّجْتُه إلاّ بوحْيٍ من الله»: أخرجه الطبراني في الكبير (17/ 184؛ رح: 490) عن عِصْمَةَ بنِ مالك الخطمي. قال الهيثمي في مجمع الزوائد (9/ 93؛ رح: 14511): «فيه الفضلُ بن المختار، وهو ضعيف».

(1) ص: «عثمن».

(2) لم أجده بهذا اللفظ في كتُبِ الحديث المعتبرة، وظاهرٌ أن اليابريَّ تلقفه عن الباقلاني، إذْ هو عنده بلفظه في التمهيد (ت حيدر): 506؛ شرح المقاصد للتفتازاني: 2/ 299.

وله شاهدٌ من حديث طلحةَ بنِ عُبيد الله قال: قال رسول الله ﷺ: «لكلِّ نبيٍّ رفيقٌ، ورفيقي في الجنة عثمانُ».

أخرجه الإمام أحمد من طرقٍ كلُّها ضعيفٌ - لضعف يحيى بن يَمَان وإبهام شيخه - في فضائل الصحابة: 1/ 490؛ رح: 616؛ 1/ 570؛ رح: 757؛ 1/ 615؛ رح: 820؛ 1/ 630؛ رح: 843؛ 1/ 638-639؛ رح: 860؛ 1/ 639؛ رح: 861.

وبنفس الإسناد أخرجه عبدُ الله بن أحمد بن حنبل في فضائل عثمان بن عفان: 185؛ رح: 157.

(3) ص: «عثمن».

(4) طرفٌ من حديثٍ طويل: أخرجه الإمام أحمد بسَنَدٍ حسن في فضائل الصحابة: 564؛ رح: 748؛ 564-565؛ رح: 749؛ 600؛ 793؛ 600؛ رح: 794.

وأخرجه عبدُ الله بن أحمد بن حنبل في فضائل عثمان من طرقٍ مختلفة عن حفصة وعائشة: 80؛ رح: 36؛ 139؛ رح: 95؛ 140؛ رح: 96؛ 133-134؛ رح: 85؛ 147-148؛ رح: 106. وعبدُ بن حُميد في المنتخب من مسنده: 446؛ رح: 1547؛ وأخرجه مسلم بزيادة «يسن رَجُل» في كتاب فضائل الصحابة، بابُ فضائل عثمان بن عفان ﷺ: 4/ 1866؛ رح: 2401، ورواهُ عنه ابن الخراط في الأحكام الكبرى: 4/ 369.

(5) لم أجده. وليس ثمةَ من نصٍّ فيما وقفتُ عليه يفرِدُهما في هذه المنقبة، نعم، وقع اعتبارُ قرينةِ المحبةِ والبغضةِ لأعيانٍ من الناس في التمييز بين مُومنيهم ومنافقيهم، في خصوص عليٍّ ﷺ مفرداً في =

وإجماعُ النّاسِ على تفضيلِهم يُغني عن التطويلِ في أمرِهم.

ooooo

وأمّا علي رضي الله عنه، فالدّليلُ على صحّةِ إمامتِه[1] كمالُ شُروطِ الإمامةِ فيه: مِنَ النَّسب والعلم والشجاعة والرأي وكَمالِ الأعضاء والدِّين والوَرَع والزُّهد والعلم بصَلاحِ أحوالِ النّاس وإدارتِهمْ وحمايةِ بلدتِهم وغيرِ ذلك. ممّا فاقَ به أهلَ زمانِه، وفضَلَ به أهلَ عصرِه، وغيرِ ذلك من اجتماعِ النّاسِ إليه يومَ قُتِلَ عثمانُ[2] / وسؤالِهم إيّاهُ الدُّخولَ في الإمرة وامتناعِه عليهم بسببِ الحادثةِ على الإسلام بقتلِ عثمانَ[3] رضي الله عنه حتى ألحّوا عليه خوفَ الفتنةِ. وكان توقُّفُه لِئلاّ يُظَنَّ به الرِّضا بقتلِ عثمانَ[4] ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ فبايَعه جميعُ الصحابة والخلفاءِ[5]، فوَجَبَتْ إمامتُهم والمحبةُ فيهم ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ

---

* صحيح ما رُوي عن زِرّ بن حُبيش، عن عليّ قال: «والذي فَلَقَ الحبةَ وبرأَ النَّسَمَةَ، إنه لَعَهْدُ النبيِّ الأميِّ صلى الله عليه وسلم إليَّ، أن لا يحبّني إلاّ مؤمنٌ، ولا يبغضني إلا منافق»؛ أخرجه مسلمٌ في صحيحه من كتاب الإيمان، بابُ الدليل على أنّ حبَّ الأنصار وعليّ رضي الله عنه من الإيمان وعلاماته (1/ 86؛ رح: 131). وأخرج الإمام أحمدُ أيضاً بسندٍ صحيحٍ في فضائل الصحابة، باب فضائل علي (2/ 696؛ رح: 948)؛ عنه أنه قال: «عَهِدَ إليَّ النبيُّ صلى الله عليه وسلم: أنه لا يحبُّكَ إلاّ مؤمن، ولا يبغضُكَ إلا منافق».
وورد النصُّ أيضاً عاماً في الأنصار، فأخرج البخاريُّ في صحيحه من كتاب فضائل الصحابة، باب حبّ الأنصار (5/ 32؛ رح: 3783)؛ ومسلمٌ في صحيحه من كتاب الإيمان، باب الدّليل على أن حب الأنصار وعلي رضي الله عنه من الإيمان وعلاماته، وبغضهم من علامات النفاق (1/ 85؛ رح: 129)؛ وغيرُهما عن البَراء بن عازب رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأنصار: «لا يحبُّهم إلا مؤمنٌ، ولا يُبغضُهم إلا منافقٌ. مَن أحبهم أحبّهُ الله، ومَن أبغضهم أبغضه الله».
أمّا الجمعُ بين عليٍّ وعثمان في هذه الخصيصةِ في عبارةٍ واحدة، مثلما وقعَ للمؤلِّف، فممّا لم أظفر به.
(1) رسالة الحُرّة: 58؛ الإيضاح: 628ـ629.
(2) ص: «عثمن».
(3) ص: «عثمن».
(4) ص: «عثمن».
(5) ص: «الخلفاء».

فصل

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فَصْل

19ـ وَأجمعُوا على أنَّ العملَ أَمَارَةٌ للسعـادة أو الشقـاء[1]، لا علَـةٌ / لأَحـدِهِـا[2]؛ لأنَّ العلّةَ[3] لا تُفارِقُ المعْلولَ، فلوْ كانتِ الأعمـالُ علّةً[4] لها[5]، لَوَجَبَ أن تكونَ الجنةُ أو النارُ مَعَهَا: إنّمـا الجنةُ تُستحقُّ برحمةِ الله وفضلِه، معَ العملِ الذي هو أمارةٌ لها، كمـا تُسْتَحقُّ النارُ بالكفرِ أو التكذيبِ، مع عَدْلِ الله عليه.

وقالﷺ: «اعمَلُوا فكُلٌّ ميسَّرٌ لما قُدِّرَ عليه»[6]، وقال الله تعـالى: ﴿وَتِلْكَ ٱلْجَنَّةُ ٱلَّتِيٓ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[7]، وقـالﷺ: «لا تُـدْخَلُ بِعمـل». قيـل: ولا أنتَ يا رسولَ الله؟. قال: «وَلاَ أَنَا»[8].

---

(1) ص: الشقا.

(2) كذا؛ والأنسب: لإحداهما. ن رسالة الحرّة: 43.

(3) العلة ما أفادت الحكم. بذا عرفها ابن سـابق الـصقلي. انظـر: الحـدود الكلاميـة والفقهيـة: 155؛ حـدود الباجي:72؛ إحكام الفصول: 174؛ المنهاج في ترتيب الحجاج: 14؛ حـدود ابن فورك: 153؛ الشامـل في أصول الديـن: 646ـ647؛ كتاب الجدل: 11؛ ف: 50؛ حدود التفتازاني: 11؛ تشنيف المسامع: 3/ 203-209؛ التعـريفـات: 139؛ كشاف اصطلاحـات الفنـون: 2/ 1206؛ الجواهـر الثمينـة: 202-204؛ معجم مصطلحات أصول الفقه: 289.

(4) في الأصل: «علةٌ»؛ بضمتين.

(5) الأنسب: لهمـا.

(6) لم أقفْ عليه بلفظ «قدِّرَ»؛ والمحفوظُ «لِمَا خُلِقَ له»؛ وهذا صـحيحٌ أخرجه من حـديث طويـلٍ البخـاريُّ في صحيحه، كتاب التفسير، والليل إذا يغشى: 6/ 171؛ رح: 4949. ومسلم في صحيحه، كتاب القـدر، بـاب كيفية الخلق الآدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته: 4/ 2040؛ رح: 2647. ولفظ «قدِّر له» واردٌ في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه، عن النبي ﷺ من غير «اعملوا»: «كلٌّ ميَسَّرٌ لما قُدِّرَ له»؛ أخرجه البخاري في خلق أفعال العباد: 2/ 290؛ رح: 290.

(7) سورة الزخرف، الآية: 72.

(8) روى المؤلفُ الحديث بمعناه مجتزئاً ببعضِ لفظِه تعويلاً على شُهرته؛ وتمامُه من حـديث أبي هُرَيْرَةَ قَـالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «لَنْ يُدْخِلَ أحَدًا مِنكُمْ عَمَلُهُ الجَنَّةَ». قَالُوا: وَلاَ أَنْتَ يَا رَسُولَ الله؟. قَالَ: «وَلاَ أَنَا؛ إلاَّ أنْ يَتَغَمَّدَنِيَ الله مِنْهُ بِفَضْلٍ وَرَحْمَةٍ».
وهذا صحيحٌ أخرجه مسلم في صحيحه من كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، بـاب لـن يـدخل أحـد الجنة بعمله، بل برحمة الله تعالى (4/ 2170؛ رح: 2816).

فالجمعُ بيْن هذَيْنِ[1]: أنَّ الجنةَ كانتْ لا تُستَحَقُّ بالعمل لولاَ فضْلُ الله، فَنَنالُها بفضله ورحمتِه، وَجَعَلَهَا ثَمناً لأعمالنا.

والفرْقُ بين العلَّةِ والأَمَارَةِ[2]: أنّ العلَّةَ لا تُفارِقُ المعْلولَ، والأمارةُ تُفارِقُهَا[3]، وأيضاً فإنّ العلّةَ لا تخْطئُ، والأمارةُ تخطئُ وتصيبُ.

فَصْل

20ـ وأجْمعُوا على أنَّ أطفالَ المومنينَ في جنّاتِ النَّعيمِ، بدلالة قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[4]؛ ذُرِّيّاتُهم: الأطفال.

وأمَّا أطْفالُ المشركين:

[334] فَجَاءَ عن النبي ﷺ أنهم خَدَمُ أهْلِ الجنَّةِ/.

وجاءَ عنه أنّهم في عِلْمِ الله السَّابِقِ لَهُمْ.

وجاءَ[5] عنه أنّهم يُمْتَحَنُونَ يومَ القيامةِ، فَيُيَسَّرُونَ لِمَا عَلِمَ اللهُ أنهم كانوا يَعْملون[6].

وجاء عنه أنّهم معَ آبائِهِمْ.

والأكثرُ عنهُ أنّهم في الجنَّةِ؛ والله أعلم[7].

---

(1) ص: هاذين.

(2) في الأصل: «الإمارة»؛ بكسر الهمزة.

(3) الأنسب: «تفارقه» أي المعلول.

(4) سورة الطور، الآية: 19.

(5) ص: «جاء».

(6) لعل من أمر امتحانهم ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه يوقد لهم نار فيؤمرون باقتحامها، فمن اقتحمها لم يضره النار شيئاً، وصار منها إلى الجنة، ـ وعسى هؤلاء هم الذين روي فيهم أنهم خدم أهل الجنة ـ ومن لم يقتحمها عصى ربه ودخل النار ـ وعسى هؤلاء هم الذين روي تضاغيهم في النار ـ. من كتاب أصول الدين للتميمي: 261.

(7) ينظر في هذا الفصل: كتاب أصول الدين للتميمي: 261.

فالجمعُ بيْن هذَيْنِ[1]: أنَّ الجنةَ كانتْ لا تُسْتَحَقُّ بالعمل لولاَ فضْلُ الله؛ فَدُخِلَتْ بفضله ورحمتِه، وَجَعَلَهَا ثَمناً لأعمالنا.

والفرْقُ بين العلَّةِ والأَمَارَةِ[2]: أنّ العلَّةَ لا تُفارقُ المعْلولَ، والأمارةُ تُفارِقُهَا[3]، وأيضاً فإنّ العلّةَ لا تخْطئُ، والأمارةُ تخطئُ وتصيبُ.

فَصْل

20ـ وأجمعُوا على أنَّ أطفالَ المومنينَ في جنّاتِ النَّعيم، بدلالة قولِه: ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُم بِإِيمَٰنٍ أَلْحَقْنَا بِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾[4]، ذُرِّيَاتُهُم: الأطفالُ.

وأمّا أطْفالُ المشْركين:

[334] فَجاءَ عن النبي عليه السلام أنهم خَدَمُ أهْلِ الجنّةِ/ .

وجاءَ عنه أنَّهم في عِلْمِ الله السَّابِقِ لَهُمْ.

وجاء[5] عنه أنهم يُمْتَحَنُونَ يومَ القيامةِ، فَيُيَسَّرُونَ لِمَا عَلِمَ اللهُ أنهم كانوا يَعْملون[6].

وجاء عنه أنّهم معَ آبائِهِمْ.

والأكثرُ عنهُ أنّهم في الجنَّةِ؛ والله أعلم[7].

---

(1) ص: هاذين.

(2) في الأصل: «الإمارة» بكسر الهمزة.

(3) الأنسب: «تفارقه» أي المعلول.

(4) سورة الطور، الآية: 19.

(5) ص: «جاء».

(6) لعل من أمر امتحانهم ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه يوقد لهم نار فيؤمرون باقتحامها، فمن اقتحمها لم يضره النار شيئاً، وصار منها إلى الجنة ـ وعسى هؤلاء هم الذين روي فيهم أنهم خدم أهل الجنة ـ ومن لم يقتحمها عصى ربه ودخل النار ـ وعسى هؤلاء هم الذين روي تفانيهم في النار ـ من كتاب أصول الدين للتميمي: 261.

(7) ينظر في هذا الفصل: كتاب أصول الدين للتميمي: 261.

فَصْل

21ـ وأجمعوا على أنَّ الشَّمسَ والقَمَرَ والدَّراري والبُرُوجَ جاريةٌ في الفَلَكِ؛ والفَلَكُ جاء فيه عن النَّبي عليه السلام:

ـ أنه مَوْجٌ مكفُوفٌ قائِمٌ في الهواء[1] تَجري فيه؛ كما قال تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[2].

ـ وأنَّ هذه الأفلاكَ والنّجومَ هي مختصّةٌ بسماءِ الدُّنْيا.

ـ وأنَّ النَّجومَ خَلَقَهَا اللهُ ـ جلَّ ثناؤه ـ لثَلاثِ خصالٍ: خَلَقَهَا زينةً للسماء. ومنها رُجُوماً للشَّياطينِ. ومنها علاماتٌ يُهْتَدَى بها لأوْقاتِ اللّيْلِ والقِبْلَةِ والشَّرْقِ والغَرْبِ؛ فَمَنِ ادَّعى عِلْماً بها غيْرَ هذا فَمُخطِئٌ لا يجوزُ اتِّباعُهُ؛ بدَلالة قولِهِ تعالى في معْجِزاتِ عِيسى عليه السلام: ﴿وَأُنَبِّئُكُم بِمَا تَأْكُلُونَ وَمَا تَدَّخِرُونَ فِي بُيُوتِكُمْ﴾[3]. فلَوْ كان هذا أمراً[4] يَعْلَمُهُ مُنَجِّمٌ أو غيْرُه، لَمَا كانَ مُعجزةً له/ .

والكُسُوفُ آيةٌ منْ آياتِ الله، جاءَ فيه أنّ اللهَ عز وجل إذا أرَادَ ذلك، تَجَلَّى للشَّمسِ أوِ القمرِ عنْ بعضِ عَظَمَتِهِ، فَيَسْقُطُ في البحْرِ فَرَقاً مِن الله تعالى، فعَلَى قَدْرِ ما يسقُطُ منه يكونُ الكُسُوفُ.

وفي كلِّ ليْلةٍ يسجُدُ الشمْسُ والقمرُ بيْنَ يَدَيِ الله تعالى، فإذا أرَادَ اللهُ تعالى إظْهارَ آيةٍ لا يُقْبَلُ بعدَها توبَةٌ لأحدٍ، أمَرَهُمَا بالطُّلُوعِ من المغْرِبِ.

---

(1) ص: الهوى.
(2) سورة يس، الآية: 39.
(3) سورة آل عمران، الآية: 48.
(4) ص: «أمرٌ» بضمتين.

وإنما كانت مختصة بسماء الدنيا لقوله تعالى: ﴿ولقد زينا السماء الدنيا بمصابيح وجعلناها رجوما للشياطين﴾[1]، ولقوله تعالى: ﴿تبارك الذي جعل في السماء[2] بروجا﴾[3].

وقد تقدم أن البروج في قوله: ﴿زينا السماء الدنيا بمصابيح﴾، أن البروج هي عظام الكواكب، ثم قال: ﴿وجعل فيها﴾ يعني في السماء التي فيها البروج، ﴿سراجا﴾ يعني الشمس، ﴿وقمرا﴾، فثبت أنها في سماء الدنيا.

فصل

ثم اعلموا (أن)[4] الإيمان بأشراط الساعة واجب. [فـ]منها[5]:

- طلوع الشمس من مغربها يوما واحدا إلى نصف النهار، مقترنة مع القمر أسودين كالعكمين[6] لا نور عندهما، ثم يغربان من حيث طلعا، ثم يجريان على عادتهما فيما بعد[7].

---

[1] سورة الملك الآية 5.

[2] في الأصل: السما.

[3] سورة الفرقان الآية 61.

[4] زيادة يقتضيها الكلام.

[5] انظر في هذه الأشراط وغيرها من الأشراط الأخرى: التذكرة للقرطبي: 690-721.

[6] العكمان: العدلان يشدان على جنبي الهودج، قال الشاعر:

يا رب [illegible] عجوزا كبيرة ... فلا [illegible] يا رب بالعقبات

[illegible] ... ونحن من [illegible] [illegible]

ويقال في المثل للمستويين: هما كالعكمين.

انظر: معجم مقاييس اللغة 4/108، مختصر كشف [illegible] للخطيب الإسكافي 2/123، اللسان 9/418 (عكم).

[7] النص مذكور في حديث طويل عن ابن عباس، أخرجه ابن مردويه بسنده كما عند السيوطي في الدر المنثور 3/388، وفي حديث آخر [illegible] أيضا عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وهذا أخرجه عبد الملك بن حبيب في الأشراط (143).

ـ ومنها: خروجُ الدَّجَّالِ الكَذَّابِ الأعورِ، وأنّ له جنّةً وناراً، فنارُهُ جنّةٌ وجنّتُه نارٌ، وأنّه يُحيي ويُميتُ، وأنّه يدّعي الرّبوبيةَ، ويُمكَّنُ معها من خَرْقِ العادةِ. ولو ادّعى النّبوّةَ لم يُمكَّنْ من ذلك؛ لأنّ النبوةَ لو مُكِّنَ مُدّعيها ـ وهو كاذبٌ ـ منها، لم يُعلَمِ الصحيحُ من السقيمِ ولا الحقُّ من الباطلِ؛ والرُّبوبيةُ لاشكَّ فيها ولا ريبَ لناظِرِها. ولا يَخفى على ذي نَظَرٍ باطِلُ دَعْواهُ، إذ ليسَ الرّبُّ إنساناً ولا جسماً ولا صورةً ولا أعْوَرَ ولا ذي جارحةٍ ولا شَكْلٍ؛ فلمّا كان اللهُ قد جعَلَ فيه مِنْ تركيبِ الصَّنعةِ ما يدُلُّ على باطِلِه، لم يكُنْ في تمكينه لَبْسٌ على مُتأمّلِيه، وأنّه كاذبٌ في قوله[1].

ـ ومنها: أنّ عيسى عليه السلام يقتُلُهُ، يَنزِلُ عليه فيَكْسِرُ الصّليبَ ويقتُلُ الدّجّالَ والخنزيرَ، ويكونُ الدعوةُ لله ربِّ العالمين ﴿وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِلسَّاعَةِ﴾[2].

ـ ومنها: خروجُ يَأْجُوجَ ومَأْجُوجَ مِن خَلْفِ سَدِّ ذِي القَرْنَيْنِ، فَيَسْفكُونَ الدّماء[3] وينشفُونَ[4] المياه، ويدعو عليهم عيسى فَيُسَلِّطُ الله عليهم النَّغَفَ[5]./ وهي دُودٌ تأخذُهم في أَقْفَائِهِمْ فيمُوتُونَ[6].

---

* وانظر في خصوص هذه العلامة: كتاب الفتن لنعيم بن حماد: 2/ 653ـ657؛ أشراط الساعة لعبد الملك ابن حبيب: 99ـ102، 106.

(1) انظر تفصيلاً: كتاب الفتن لنعيم بن حماد: 2/ 533ـ553؛ أشراط الساعة وذهاب الأخيار: 141ـ142.

(2) سورة الزخرف، الآية: 61.

ونبه ابن حبيب إلى أن نزول عيسى ابن مريم ليس من الطوام وإنما هو من الآيات، مستدلا بحديث قتادة: «يا موسى إن الطوام سبع: واحدة مضت، وستة في أمة محمد. فأما الطامة الماضية فالغرق الذي في زمن نوح عليه السلام، وأما الستة التي في أمة محمد ﷺ: فالدجال، ويأجوج ومأجوج، وطلوع الشمس من مغربها، والدابة، والدخان، وقيام الساعة». فلم يسم هاهنا نزول عيسى.

من أشراط الساعة: 104ـ105. وانظر أيضا للتفصيل: 113ـ115، 134ـ140ـ166؛ كتاب الفتن لنعيم ابن حماد: (قتل عيسى للدجال) 2/ 559ـ561؛ (نزول عيسى وسيرته): 2/ 566ـ577.

(3) ص: الدما.

(4) كذا في الأصل، والصحيح أنها «ينزفونه».

(5) ص: «النغف» بالتاء؛ وهو وهم من الناسخ.

والنغف: دود يكون في أنوف الغنم والإبل، واحدتها نغفة، ومنه قولك للرجل تحقره: يا نغفة. من غريب الحديث للقتبي: 1/ 282؛ والزاهر: 1/ 397؛ مختصر كتاب العين للإسكافي: 2/ 629؛ اللسان: 6/ 4459 (نغف).

(6) كتاب الفتن لنعيم بن حماد: 2/ 582ـ594.

- ومنها: خروج الدابة، تخرج من صفا مكة، وتكلم الناس بلسان عربي مبين، وهي دابة ذات زغب وريش، لها أربع قوائم، تخرج من بعض أودية تهامة[1]، فيبلغ رأسها السحاب، ورجلاها لم تخرج من الأرض[2].

- ومنها: خروج النار من أرض الحجاز، فتسوق الناس إلى محشرهم قبل يوم القيامة[3].

---

(1) من أودية تهامة التي وقفنا على أسمائها، وتركنا تسمية بعضها:
- أرة وبسمه حفل. (كتاب أسماء جبال تهامة، لعرّام: 2/ 363).
- الأشداخ. (اللسان: 4/ 2214؛ شدخ).
- بيشة: بكسر أوله وبالشين المعجمة. (معجم ما استعجم: 1/ 293ـ294؛ الروض المعطار: 120).
- تُربة. (كتاب أسماء جبال تهامة، لعرّام: 2/ 368؛ معجم ما استعجم: 1/ 294).
- جبال خوز. (معجم البلدان: 2/ 193).
- ذو تَوْران. (كتاب أسماء جبال تهامة، لعرّام: 2/ 366).
- رُخيم. (كتاب أسماء جبال تهامة، لعرّام: 2/ 364).
- رَنية، وقيل: رقية ـ بالقاف ـ (معجم ما استعجم: 1/ 294).
- السقيا: من أسافل أودية تهامة. (كتاب أسماء جبال تهامة، لعرّام: 2/ 363؛ معجم البلدان: 3/ 228).
- سايَة. (كتاب أسماء جبال تهامة، لعرّام: 2/ 367).
- العقيق. (معجم ما استعجم: 1/ 294).
- الغُرَيض: بعد العين المضمومة واو مفتوحة وآخره صاد مهملة. (ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة للحازمي).
- غُرال. (كتاب أسماء جبال تهامة، لعرّام: 2/ 366).
- كُلَيَة. (كتاب أسماء جبال تهامة، لعرّام: 2/ 366).
- لَحْف: واديي قريتي الشارة وحِبَلة. (كتاب أسماء جبال تهامة، لعرّام: 2/ 364).
- مُخْلِج: بضم أوله وكسر اللام بعدها خاء معجمة. (معجم ما استعجم: 4/ 1185).
- مُدْرِكة. (كتاب أسماء جبال تهامة، لعرّام: 2/ 368).
- نَسِيحَة. (كتاب أسماء جبال تهامة، لعرّام: 2/ 368).
- وَدَّان. (كتاب أسماء جبال تهامة، لعرّام: 2/ 361).
- يَلْيَل. (كتاب أسماء جبال تهامة، لعرّام؛ ضمن بحوث وتحقيقات: 2/ 359).

(2) كتاب الفتن لنعيم بن حماد: 2/ 661ـ667؛ أشراط الساعة وذهاب الأخيار: 120ـ133.

(3) الروايات في هذا الباب: كتاب الفتن لنعيم بن حماد: 2/ 624ـ633.

وَرُوِيَ عنه ﷺ أنه قال: «لا تقُومُ السَّاعةُ حتى يكونَ قبْلَها عَشْرُ آياتٍ: الدَّجَّالُ والدُّخَانُ والدَّابَّةُ وطُلُوعُ الشمسِ ويَاجُوجُ ومَاجُوجُ ونزُولُ عيسى وثلاثَةُ خُسُوفٍ: خَسْفٌ بالمغْرب وخَسْفٌ بالمشْرِق وخَسْفٌ بجزيرة العَرَبِ، وآخِرُ ذلك نَارٌ تخرجُ مِن أرضِ اليَمَنِ تطْرُدُ النَّاسَ إلى مَحْشَرِهِمْ»[1].

فَصْل

23ـ وأجْمَعُوا على وُجُوبِ الأمرِ بالمعْروفِ والنَّهْيِ عن المنكرِ[2]، لقوله تعالى: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾[3]، ولقوله: ﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأْمُرْ بِٱلْمَعْرُوفِ/ وَٱنْهَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾[4]، ولقوله ﷺ: «لَتَأْمُرُنَّ بالمعْرُوفِ، ولَتَنْهَوُنَّ عنِ المنكرِ، أوْ لَيُسَلِّطَنَّ اللهُ شِرارَكُمْ على خِيارِكُمْ»[5].

---

(1) أصلُ الحديث في صحيح مسلم عن أبي سَرِيحةَ حذيفة بن أسيد الغفاري، من كتاب الفتن، باب في الآيات التي تكون قبل الساعة: (4/ 2225ـ2226، رح: 2901)؛ وأقربُ الرواياتِ للفظ المؤلف ما أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (4/ 40، رح: 2349) وأبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن (5/ 975، رح: 520) ـ واللفظ له ـ بسندهما عن حذيفة أيضاً قال: «أشْرَفَ علينا النبيُّ ﷺ من غُرفةٍ فقال: ماذا تذكرون؟. قلنا: نَتَذَاكَرُ الساعةَ. قال: فإنها لا تقومُ حتى تكونَ قبلَها عشْرُ آياتٍ: الدجال، والدخان، والدَّابَّةُ، وطلوعُ الشمس من مغربها، ويأجوجُ ومأجُوجُ، ونزول عيسى بن مريم، وثلاثة خُسُوفٍ: خسف بالمشرق، وخسف بالمغرب، وخسف بجزيرة العرب، وآخرُ ذلك نارٌ تخرج من أرض اليمن، تطْرُدُ الناس إلى مَحْشَرِهِمْ».

(2) انظر في هذا الفصل: رسالة إلى أهل الثغر: 295، الإرشاد: 368ـ370.

(3) سورة الأعراف، الآية: 199.

(4) سورة لقمان الآية: 16.

(5) أخرجه الحافظ ابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (13/ 683، رح: 3294)، من كتاب الزهد والرقائق، باب الأمر بالمعروف، موقوفاً على عليٍّ رضي الله عنه بسندٍ ضعيف كما في تخريجه بالحاشية، لكنْ مع خُلْفٍ في اللفظ وزيادةٍ في قوله: «أو ليُسَلِّطن الله عز وجل عليكم شراركم ثم يدعو خياركم فلا يستجاب لهم». ورواهُ الحارثُ بن أبي أسامة في مسنده، كتاب الفتن، باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما في بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث: 2/ 767، رح: 767.

والذي يأمُرُ به له شروطٌ:

أحدُها: أن يميّزَ المعروفَ مِنَ المنكرِ.

ويعلم أنه إذا أمرَ لم يُؤدِّ إلى مُنكرٍ أعظمَ مِنَ الذي نَهى عنه؛ كنهْيِهِ السَّكْرانَ عن الخمْرِ، ربَّما أدّى[1] ذلك إلى القتْلِ.

وذلك كُلُّه بعْدَ أن يعْلمَ أنه يُسْمَعُ منه ويُوقَفُ عند قوْلِه، أوْ يغْلِبُ ذلك على ظنِّهِ. وأمّا إنْ عَلِمَ أنَّ قوْلَه لا يُلْتَفَتُ إليه، فلاَ يتَعَيَّنُ عليْه.

وبعد أن يَثْبُتَ المنكَرُ لديه ويتَحقَّقَ عنده، لاَ يأمُرُ بتغْيِيرِ منكَرٍ على ظَنٍّ أو شُبْهةٍ أو قوْلٍ يحْتمِلُ الكَذِبَ.

ويجوزُ أن يامرَ بالمعروفِ وينْهى عنِ المنكرِ مَن لمْ يكنْ كَامِلَ الوَرَعِ حَسَنَ الدّينِ أمِينَ القَوْلِ. والأَوْلى والأحَقُّ أن يفْعلَ ذلكَ مَنْ كَمُلَتْ خصالُهُ، ويُصَدِّقُ قوله فِعْلُهُ؛ لأنَّ ذلكَ أدْعى لقبُولِهِ منه، وأقرَبُ للوُقُوفِ عندَ قوْلِه.

ويُسْتَحَبُّ أن يكونَ لَيِّناً رَفِيقاً؛ لقوله تعالى: ﴿فقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَّيِّناً﴾[2].

وَلاَ يَحِلُّ لأحدٍ أن يَتَجَسَّسَ عَوْرَاتِ النَّاسِ بِكَشْفِ/ عُيُوبِهِمْ، والبَحْثِ عن مَسَاوِيهِمْ.

وهذا[3] الإنكارُ يكونُ في مِثْلِ البِدَعِ والمُحَرَّمَاتِ، لاَ في المسائِلِ التي كلُّ مجتَهِدٍ فيها مُصِيبٌ.

والإنكَارُ على السُّلْطَانِ يكونُ بالتَّبْيِينِ [عليه، حسب...][4].

---

(1) ص: أدا.

(2) سورة طه الآية: 43.

(3) ص: «وهذا».

(4) ما بين المعكوفين معدول به عن السطر لأجل الحطفة، ولذلك عمي علينا تبين قدر كلمة لذهابها بطرف الورقة.

فصل

24ـ وأجمعُوا على أنَّ السِّحْرَ حقيقتُهُ[1] كُلُّ أمرٍ يصْدُرُ من السَّاحر[2] من قولٍ أو فعلٍ يخلُقُ اللهُ تعالى عندَه بِمَجْرَى العَادةِ مَرَضاً أوْ عَداوةً أوْ بُغضاً أو محبةً أو غيرَ ذلك، لقيامِ الدَّليلِ على أنَّ الخَلْقَ لاَ يقْدِرُونَ على فِعْلِ شيءٍ في الخَلْقِ.

والدليلُ على إثْبَاتِ[3] السِّحْرِ قولُه تعالى: ﴿وَجَآءُو بِسِحْرٍ عَظِيمٍ﴾[4].

والفرْقُ بينه وبيْنَ المعْجِزَةِ: أنَّ السِّحْرَ تَخْيِيلٌ حين ظُهُورِه، فإذا زَالَ الوَقْتُ انكَشَفَ بُطلاَنُهُ؛ مَثَلُ ذلك أنه إنْ خُيِّلَ لَكَ أنَّ الحبْلَ ثُعبانٌ ياكُلُ الحِبالَ[5] أو غيرَ ذلك، فإذا زَالَ وقْتُهُ رأيْتَ كلَّ ما كنتَ تُعَايِنُهُ ماكُولاً لمْ يَزُلْ مِنْ حَالَتِهِ، وأنَّ المعجِزَة ليست كذلك؛ ألاَ تَرَى أنَّ عَصَا موسى كلُّ مَا أكَلَتْ كان حَقّاً.

وأيضاً فإنَّ السِّحْرَ لا يَدَّعِيهِ السَّاحِرُ قُدْرَةً لـه، إذْ لاَ ثقـةَ عنـده منـه/ وأيـضاً فإنـه لا يتحدَّى أحداً به؛ لأنَّ اللهَ كانَ يُبْطِلُهُ، ليميز بذلك الحقَّ مِنَ الإفْكِ؛ إذ المعجزةُ لَمَّا أخبرَهُ اللهُ أنْ يُمَكِّنَهُ منها إذَا ادَّعَاهَا، كانَ على ثِقَةٍ منها. ولأنَّه لاَ يَقْلِبُ الأعيان. وأنهُ صَنْعَةٌ يُوصَلُ إليها، وعِلْمٌ بعادةٍ مَا، ومَا خَفِيَ منَ العَوَائِدِ (مِمَّا)[6] يُسْتَغْرَبُ...وغير ذلك من الفُرُوقِ التي لا تُحْصَى[7].

---

(1) في الأصل: «حقيقة».
(2) في الأصل: «السحر» والأوفق ما أثبت.
(3) ص: «اثبات».
(4) سورة الأعراف، الآية: 115.
(5) ص: «الحِبَل».
(6) زيادة بها يستقيم الكلام.
(7) الإرشاد: 316ـ319؛ مقدمات المراشد: 282ـ289.

فصل

25ـ وأجمعوا على أنَّ الكَاهِنَ المُخَمِّنَ لا يُصيبُ في الغُيُوبِ ولاَ في كَثيرِ الأخبارِ، وإنّما يُوافِقُ نَادِراً على طريقِ الموافَقَةِ في بعضِ الأحيانِ.

وأمَّا الذي كان منهم قبْلَ أن يُبْعَثَ محمدٌ ﷺ فكَانَتِ السَّماءُ غيرَ مَحْروسَةٍ، فَتَسْتَمِعُ الجنُّ الأخبارَ، ثمّ تَظْهَرُ لبعضِ الإنسِ فَتُخبِرُهُ بذلك فَيَتكَهَّنُ[1] هُوَ بِهِ؛ فذلكَ بِبَعْثِهِ عليه السلام انقَطَعَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، و (قد) قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ فَمَن يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَّصَدًا﴾[2].

وَبَقِيَ نوعٌ ثالثٌ، وهو أن يظْهَرَ جِنِّيٌّ لإنسِيٍّ، فيأْتِيَهُ بالأخبار البعيدةِ والأُمورِ الواقعةِ في الأماكنِ النّائيةِ، فيصير/ بذلك كاهِناً محدِّثاً؛ فذلكَ الآنَ غيرُ مُمْتَنِعٍ.

فصل

26ـ وأجمعوا على أنَّ العَيْنَ لا تَضُرُّ ولا تَنفع، غيرَ أنّه لا يُنكَرُ أن يكونَ بعضُ النّاسِ ينظُرُ على طريقِ الاستحْسَانِ، فيَخلُقُ اللهُ في المنْظُورِ إليْهِ تَغْيِيرَ حَالَتِهِ؛ وقد جاءَ الشَّرْعُ به، قال عليه السلام: «كَادَتِ العَيْنُ تَسْبِقُ القَدَرَ»[3]، وقال عليه السلام: «فَالْعَيْنُ حَقٌّ»[4]، وأَمَرَ ﷺ بالإسْتِرْقَاءِ منه[5].

---

(1) ص: «فتتكهن»؛ بفوقيتين متتاليتين.

(2) سورة الجن، الآية: 9.

(3) هو بهذا اللفظ في تأويلِ مختلف الحديث لابن قتيبة: 473. وأخرج ابنُ أبي عاصم في كتاب السنة (135؛ رح: 310) عن أبي هريرة بسندٍ صحيح لكثرة شواهِدِه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لو قلتُ لشيْءٍ: يسبقُ القَدَرَ؛ لقلت: العينُ تسبقُ القَدَرَ».

(4) صحيحٌ من حديث أبي هريرة.
انظر سلسلة الأحاديث الصحيحة؛ الطب والعيادة: 426؛ رح: 2326.

(5) وردت نصوصٌ صحاحٌ فيها صريحُ الأمرِ بالاسترقاء؛ منها ما أخرجه البخاري في صحيحه (7/ 1132؛ رح: 5739) من كتاب الطب، باب رُقيةِ العين، عن زينبَ بنتِ أبي سَلَمَةَ عن أمّ سَلَمَةَ رضي الله عنها أنّ النبي ﷺ رأى في بيتِها جاريةً في وجهِها سَفْعَةٌ؛ فقال: «استَرْقُوا لَهَا؛ فإنَّ بها النَّظْرَةَ».

وإنما[1] أُضِيفَ الفعْلُ إلى الْعَائِنِ ـ وهُو مِن فِعْلِ الله ـ كما أضيف نضْجُ[2] القِدْرِ إلى الطَّابِخِ وشبْهِهِ، ممّا يجْرِي عليه كلامُ العَرَبِ.

فَصْل

27ـ وأجْمعُوا على أنَّ الصَّحيحَ لا يُؤثِّرُ فيه القُرْبُ مِنَ السَّقِيم سُقْماً ولا يُوَلِّدُهُ فِيه، ولكن[3] إن أردتَ بِهِ أنّهُ لا يَمْتَنِعُ بِجَرْيِ العَادَةِ أن يَخْلُقَ اللهُ لِهَذَا[4] الصَّحِيحِ عندَ قُرْبِهِ عِلَّةً، فَلاَ يَمْنَعُ العَقْلُ منهُ، وقدْ حَضَّ النبيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ على البُعْدِ منهُ، عَلَى مَعْنَى أنَّ النفْسَ تَعَافُهُ، وخِيفَةَ أن يُوَافِقَ قَدَراً فيُضِيفه إليْه/ .

فَصْل

28ـ وأجْمعُوا على كَرَاهِيَةِ الطِّيَرَةِ، وقالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إنْ كانَ الشُّؤْمُ فَفِي ثَلاَثٍ: المرأةِ والدَّارِ والفَرَسِ»[5]. وقِيل في معْنَاه: إنَّ العَرَبَ كانتْ تَتَشَأَّمُ بهذا، ولَمْ يَرِدْ به أنّه شَرْعٌ

= وروى الإمامُ مالك في الموطأ (5/ 1374؛ رح: 3462ـ3463) من كتاب الجامع، باب الرقية من العين، عن حُمَيْدِ بْنِ قَيْسٍ الْمكّيِّ أَنَّهُ قَالَ: دُخِلَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ بِابْنَيْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ، فَقَالَ لِحَاضِنَتِهِمَا: «مَا لِي أَرَاهُمَا ضَارِعَيْنِ؟». فَقَالَتْ حَاضِنَتُهُمَا: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّهُ تَسْرِعُ إِلَيْهِمَا الْعَيْنُ، وَلَمْ يَمْنَعْنَا أَنْ نَسْتَرْقِيَ لَهُمَا إِلاَّ أَنَّا لا نَدْرِي مَا يُوَافِقُكَ مِنْ ذَلِكَ!. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «اسْتَرْقُوا لَهُمَا، فَإِنَّهُ لَوْ سَبَقَ شَيْءٌ الْقَدَرَ لَسَبَقَتْهُ الْعَيْنُ».

وفيه أيضاً عن عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ دَخَلَ بَيْتَ أُمِّ سَلَمَةَ، زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ، وَفِي الْبَيْتِ صَبِيٌّ يَبْكِي فَذَكَرُوا أَنَّ بِهِ الْعَيْنَ. قَالَ عُرْوَةُ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَلاَ تَسْتَرْقُونَ لَهُ مِنَ الْعَيْنِ؟».

(1) ص: «فإنما».

(2) كذا في الأصل.

(3) ص: ولاكن.

(4) ص: لهاذا.

(5) متفقٌ عليه من حديث الشيخين، في الجمع بين الصحيحين للحميدي (2/ 136؛ رح: 1241)، باب المتفق عليه من مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنه: عن سالم وحمزة ابني عبد الله بن عمر، من رواية يونس عن الزهري عنهما عن ابن عمر قال: قال ﷺ: «لاَ عَدْوَى ولاَ طِيَرَةَ، وإنما الشُّؤْمُ في ثلاث: في الفَرَسِ والمرأةِ والدارِ».

=

= وغيرُ يونسَ بنِ يزيد، لا يذكُرُ عن الزُّهري فيه: «العَدوى والطِّيرة»؛ منهم: مالك بن أنس، وسفيان ابن عيينة، وإبراهيم بن سعد، وعُقَيْلُ بنُ خالد، وعبد الرحمن بن إسحاق، وشعيب ابن أبي حمزة.
وأخرجا من حديث محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن جدّه قال: ذُكِرَ الشؤمُ عند النبي ﷺ فقال: «إنْ كان الشؤمُ ففي الدَّارِ والمرأةِ والفَرَس».
وأخرجه مسلم من حديث عتبة بن مسلم، عن حمزة وحده، عن أبيه: «في المرأةِ والفرَسِ والمسْكَن».
(1) أبى أبو العباس أحمدُ بن عمر القرطبي (ت.656هـ) هذا التأويل، وردَّه بكونه ليسَ بشيء؛ لأنه تعطيلٌ لكلام الشَّارع عن الفوائدِ الشرعية التي لبيانها أرسَلَهُ الله سبحانه وتعالى.
وقد وقعَ في تأويلِ هذه الحديث إطالةُ ذَيْلِ الكلام، والمختارُ عندي ما جَنَحَ إليه القرطبيُّ حيث قال ـ سُقْناه مع طُولِه لنَفاسته ـ: «إنّ هذه الثلاثةَ أكثرُ ما يتشاءَمُ الناس بها لملازَمَتِهم إياها، فمَن وقع في نفسه شيءٌ من ذلك، فقد أباح الشرعُ له أن يتركه، ويستبدلَ به غيرَه مما تطيبُ به نفسُه، ويسكنُ له خاطرُه، ولم يُلزمْهُ الشرعُ أن يقيمَ في موضع يكرهه، أو معَ امرأةٍ يكرهُها. بل: قد فُسِحَ له في تَرْكِ ذلك كلّه؛ لكنْ مع اعتقاد أن الله تعالى هو الفعَّالُ لما يريدُ، وليس لشيء من هذه الأشياءِ أثرٌ في الوجود. فإنْ قيل: فهذا يجري في كلِّ مُتطَيَّرٍ به، فما وجهُ خصوصيةِ هذه الثلاثة بالذِّكر؟ فالجوابُ: ما نبَّهْنا عليه من أنّ هذه ضروريّةٌ في الوجود، ولا بدَّ للإنسان منها، ومِنْ مُلازمتِها غالبًا. فأكثرُ ما يقع التشاؤم بها؛ فخصَّها بالذِّكر لذلك. فإنْ قيل: فما الفرقُ بين الدار وبين موْضِعِ الوباء، فإنَّ الدّارَ إذا تُطيِّرَ بها، فقد وُسِّعَ له في الارتحال عنها، وموضعُ الوباء قد مُنِعَ من الخروج منه؟!. فالجوابُ ما قاله بعضُ أهل العلم: إنَّ الأمورَ بالنسبة إلى هذا المعنى ثلاثةُ أقسام:
ـ أحدها: ما لم يقع التأذّي به، ولا اطَّردتْ عادةٌ به خاصة ولا عامّة، لا نادرةٌ ولا متكررةٌ؛ فهذا لا يُصْغَى إليه، وقد أنكر الشرعُ الالتفاتَ إليه، كَلُقِيِّ غُرابٍ في بعض الأسفار، أو صراخِ بُومةٍ في دار، ففي مثل هذا قال ﷺ: «لاَ طِيَرَةَ»، و«لا تَطيَّروا». وهذا القسمُ هو الذي كانت العربُ تعتبره، وتعملُ عليه؛ مع أنّه ليس في لقاء الغُراب، ولا دُخولِ البومة دارًا ما يُشعِرُ بأذىً ولا مكروه، لا على جهة النُّدور، ولا التكرار.
ـ وثانيها: ما يقعُ به الضرر؛ ولكنه يعمُّ ولا يخصّ، ويندُرُ ولا يتكرّر، كالوباء؛ فهذا لا يُقْدَمُ عليه عملاً بالحزم والاحتياط، ولا يُفَرُّ منه لإمكان أن يكون قد وَصَلَ الضَّرر إلى الفارّ، فيكون سفرُه زيادةً في محنته، وتعجيلاً لهَلَكته كما قدَّمناه.
ـ وثالثها: سببٌ يخصّ ولا يعم، ويَلحَقُ منه الضرر بطول الملازمة؛ كالدّار والفرَس والمرأة؛ فيُباحُ له الاستبدال، والتوكُّل على الله تعالى، والإعراضُ عما يقع في النفوس منها من أفضل الأعمال. وقد وضحَ الجواب، والله الموفق للصواب».

ورُوِيَ عنه ﷺ أنّه كان يُحِبُّ الفَأْلَ ويَكْرَهُ الطِّيَرَةَ[1].

(و) مِثْلُ ذلك أنّه (ﷺ كان) يُحِبُّ الأسماءَ[2] التي لَفظُها حَسَنٌ كسعيدٍ وفَرَجٍ، ويَكْرَهُ عكسَها كحَرْبٍ والوَيْلِ وأشباهِ ذلك.

فَصْل

(42) والقولُ في ثَباتِ[3] الميزانِ يومَ القِيامةِ[4]، بدليلِ قولِه تعالى: ﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾[5]، وذلك للمؤمنين والكافرينَ. (و)[6] بدليلِ قولِه تعالى: ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ فَأُولَٰئِكَ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فِي جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾[7]، وهم الكافرون.

وإنْ كانتِ الأعمالُ أعراضاً فلا يُستَبعَدُ أن تُوضَعَ الصُّحُفُ في الميزانِ[8]، فيكونُ رُجحانُ أحدِ[9] الصَّحيفتَيْنِ علامةً لِمَا يَصيرُ إليه/.

= وقد ذكر القرطبيُّ عقيبَ كلامه أيضاً وابنُ حجر تأويلاتٍ غير هذا، فانظر: المُفهِم: 5/ 629ـ630؛ فتح الباري: [illegible] وما بعدها.

(1) الحديث ما أخرجه ابنُ أبي شيبة في المصنف (8/ 570؛ رقم: 26803)، من كتاب الأدب، باب ما قالوا في الطِّيَرَة عن أبي هريرة قال: «كان رسول الله ﷺ يُحِبُّ الفَأْلَ الحسَنَ، ويكرَهُ الطِّيَرَةَ»؛ ووقع في مشارق الأنوار على صحاح الآثار (2/ 144؛ ف ا ل) من دون «الحسن».

(2) [illegible]

(3) كذا في الأصل.

(4) انظر: رسالة الحرة: 44؛ كتاب أصول الدين للتميمي: 246؛ الرسالة الواعية: 74ـ75؛ الإرشاد: 372؛ نهاية الأقدام: 469-470؛ الإيضاح: 565-566؛ مقدمات المراشد: 357ـ361.

(5) سورة الأنبياء، الآية: 47.

(6) زيادة يقتضيها السياق.

(7) سورة المؤمنون، الآية: 104.

(8) هذا هو الراجح، وقد يدل عليه ما روي أن النبي ﷺ سُئل عن ذلك فقال: توزن الصحف. انظر شرح لمع الأدلة لابن التلمساني: 195 ظ.

(9) كذا.

(فَصْل)[1]

30ـ وأجمعوا على وُجُوبِ اتِّبَاعِ الجماعة، وتَرْكِ الشُّذُوذِ عنهم، والخِلافِ عليهم. قال الله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ وَسَآءَتْ مَصِيرًا﴾[2].

ويجبُ التّسليمُ للسُّنن والأخذُ[3] بها، لا تُردُّ بِرَأْيٍ ولا قِياسٍ[4]؛ إذ ليس في العقلِ حَسَنٌ ولا قَبيحٌ، وإنّما الحَسَنُ ما أُمِرْنا بفعْلِه، والقبيحُ ما نُهِينا عنه[5].

و(يجبُ)[6] اتّباعُ السَّلَفِ الصّالح فيما استَنْبَطُوا وبَيَّنُوا مِنَ المتشابه، قال ﷺ: «أَصْحَابِي كَالنُّجُومِ، بِأَيِّهِمُ اقْتَدَيْتُمُ اهْتَدَيْتُمْ»[7].

---

(1) كلمة «فَصْل» هذه مزيدة، ألجأ إلى إضافتها اختلاف موضوع الفقرة الموالية.

(2) سورة النساء، الآية: 114.

(3) ص: «الأخذِ»، بكسر الذال.

(4) قريبٌ من هذه العبارة قولُ الداني في الرسالة الواعية (60): «ومنها: التسليم والانقياد للسنن، لا تعارض برأي، ولا تدافع بقياس...».

(5) انظر في تحديد الحسن والقبح في الشرع والرد على المعتزلة: رسالة إلى أهل الثغر: 243؛ رسالة الحرة: 43ـ44؛ الإرشاد: 258ـ267؛ الحدود لابن سابق الصقلي: 142ـ143؛ المستصفى: 1/ 181؛ المنخول: 8ـ14؛ نهاية الإقدام: 370ـ371؛ مقدمات المراشد: 115؛ شرح تنقيح الفصول: 90ـ91؛ التحصيل من المحصول: 1/ 180ـ185؛ مطالع الأنوار: ورقة 33 و؛ شرح الإرشاد: 112 و ـ117 ظ؛ شرح المَعَالِم الدِّينيّة لابن التلمساني: 145 و ـ146 و؛ لباب العقول: 302ـ315؛ لباب المحصول: 197ـ203؛ تشنيف المسامع: 1/ 410ـ414؛ المسائل المشتركة: 74ـ83.
وقد قال الجويني إنّ «العقلَ لا يدلُّ على حسْنِ شيْءٍ ولا على قُبحه في حكْمِ التكليف، وإنما يُتَلقّى التحسينُ والتقبيحُ من مَوَارِدِ الشَّرع ومُوجَبِ السَّمْع» وتعقّبه الشارحُ المقترح في العبارة، فانظره: 112 و.

(6) زيادة لازمة مساوقة لصنيع المؤلف في الفقرة السابقة لهذه.

(7) قال ابن حجر في التلخيص الحبير (4/ 350ـ351؛ رح: 4594):
«قَالَ أَبو بَكْرٍ البَزّارُ: هذا الكلامُ لم يَصِحَّ عَن النبي ﷺ.
وقال ابن حزم: هذا خبر مكذوب موضوعٌ باطِلٌ.

- وقال البيهقي في الاعتقاد عقب حديث أبي موسى الأشعري الذي أخرجه مسلم بلفظ: «النُّجُومُ أَمَنَةٌ أهلِ السَّماءِ، فإذا ذهبت النُّجُومُ أتى أهلَ السَّماءِ ما يوعدون، وأصحابي أمنةٌ لأمتي، فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون».

قال البيهقي في الاعتقاد: «رُوِيَ في حديثٍ موصولٍ بإسنادٍ آخر غير قويٍّ -يعني حديث عبد الرحيم العمي- وفي حديثٍ منقطعٍ -يعني حديث الضحاك بن مزاحم- «إن مثل أصحابي كمثل النجوم في السماء، من أخذ بنجم منها اهتدى». والذي رويناه ها هنا من الحديث الصحيح يؤدي بعض معناه». قال ابن حجر: «صدق البيهقي، هو يؤدي صحة التشبيه للصحابة بالنجوم خاصة، أما في الاقتداء فلا يظهر في حديث أبي موسى، نعم، يمكن أن يتلمح ذلك من معنى الاهتداء بالنجوم، وظاهر الحديث إنما هو إشارة إلى الفتن الحادثة بعد انقراض عصر الصحابة، من طمس السنن، وظهور البدع، وفشو الفجور في أقطار الأرض، والله المستعان».

انظر: رسائل ابن حزم: 3/ 96؛ مسند الشهاب: 2/ 275؛ رح: 1346. والمنتخب من مسند عبد بن حميد: 249-250؛ رح: 783؛ كتاب الأسماء والصفات للبيهقي: 160. وأورده ابن عبد البر من طرق في جامع بيان العلم وفضله (2/ 923؛ رح: 1756؛ 2/ 924؛ رح: 1757؛ 2/ 924؛ رح: 1759؛ 2/ 925؛ رح: 1760)؛ فقال مرة: «هذا الكلام لا يصح عن النبي ﷺ»، وقال كرة أخرى: «إسناده لا يصح»، وقال نزلة أخرى: «إسناده لا تقوم به حجة».

وجمع طرق الحديث وتكلم عليها: صالح بن سعيد بن هلابي، في بحثه «نظرات في حديث أصحابي كالنجوم» ضمن مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة؛ العدد 10، السنة: 1423هـ/ 2002م.

(1) سورة السجدة، الآية: 11.

فَصْل

23ـ واجمعوا على أنَّ لله حَفَظَةً يكتُبون أعمالَ العبادِ الخيرَ والشرَّ، وليس ذلك لحاجة مِنَ الله إليهم؛ بل هو أعْلَمُ بأعمالهم منهم، قبل أن يخلقهم، فألزمها عليهم وكَتَبها لهم. قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَٰفِظِينَ ۝ كِرَامًا كَٰتِبِينَ ۝ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿مَّا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾[2].

وَجَاءَ[3] عن النبي ﷺ، أنَّ الملائكةَ تَتَعَاقَبُ على العبْدِ في صلاةِ الفجْرِ وصلاةِ العصْرِ، ثم يَسْأَلُ[4] اللهُ الذين عَرَجُوا ـ وهو أعلَمُ ـ: كيفَ تَرَكْتُمْ عبادي؟. فيقولون: تركناهم وهم يُصَلُّون، وأتيناهم وهم يُصَلُّونَ[5].

قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ قُرْءَانَ ٱلْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾[6]، يعني: الملائِكَةُ الحَفَظَةُ [345] تجتمعُ فيه/.

---

(1) سورة الانفطار الآية: 10، 11، 12.

(2) سورة ق، الآية: 18.

(3) ص: «وجاء».

(4) ص: «يسل».

(5) صحيح متفق عليه.
أخرجه مالك في الموطأ (2/ 238، رح: 590)، من كتاب الصلاة، باب جامع الصلاة. والبخاري في الصحيح (1/ 115ـ116، رح: 555) من كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر. ومسلم في الصحيح (1/ 439، رح: 632) من كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما.

(6) سورة الإسراء، الآية: 78.

فَصْل

33ـ وأجمعوا على صِحَّةِ إِنطَاقِ الجوارِحِ يومَ القيامةِ، بدليلِ قولِه تعالى: ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَنطَقَ كُلَّ شَىْءٍ﴾[1]، وقوله: ﴿وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم﴾[2] وغيرِ ذلك من الآيات.

وفيه أيضاً دَلاَلَةٌ على أنّ الأجسامَ بِعَيْنِهَا تُرَدُّ يومَ القيامةِ للثَّوَابِ والعقابِ.

وقولُه تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ﴾[3]. قيل: إنّها بأعيانِها تُبَدَّلُ لهم. وقيل: إنّها غَيْرُهَا، والجسْمُ المعذَّبُ هو بعيْنِه، وعذابُه وقْتَ تَبَدُّلِ الجلودِ ووقْتَ خَلْقِهَا يَتَزَايَدُ أَبَداً.

فَصْل

34ـ وأجمعُوا على أنّ الله تعالى[4] قد خلَقَ الجنةَ والنارَ قبل خَلْقِ آدمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ خلقَهُما للبقاء، وأعدَّهما للثواب والعقاب[5]، وهي التي أُهْبِطَ منها آدمُ[6] عَلَيْهِ السَّلَامُ[7].

---

(1) سورة فصلت، الآية: 20.

(2) سورة يس، الآية: 64.

(3) سورة النساء، الآية: 55.

(4) ص: «تعالا».

(5) هذا الكلام ينظَرُ إلى ما في الرسالة الوَاعِيَة لأبي عمرو الداني: 65. وانظر: رسالة الحُرَّة: 147؛ التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع: 102؛ الإرشاد: 377ـ378؛ الإيضاح: 556ـ558؛ شرح المعَالِمِ الدِّينيّة لابن التلمساني: 193 ظـ194 و.

(6) ص: «ادم».

(7) كأن في الكلام نقصاً، والتقدير: «والجنة هي التي أخرج ...». وينبغي أن تكون العبارة بعد: «والدليل على أنها مخلوقتان».

والخبرُ الذي جاءَ «أن لا يخرج منها مَن دَخَلَهَا»[1]، معناهُ على طريقِ الجزاءِ والثَّوابِ.

[346] والدليلُ على أنها مخلوقةٌ/ :

- قولُه تعالى[2]: ﴿جَنَّةٍ عَرْضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾[3].

- و﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱلنَّارَ ٱلَّتِىٓ أُعِدَّتْ لِلْكَٰفِرِينَ﴾[4].

- وقولُه عليه السلام: «اشْتكَتِ النَّارُ إلى رَبِّهَا...[5] فَأَذِنَ لها بِنَفَسَيْنِ: نفس[6] في الشتاءِ ونفس[7] في الصَّيْفِ».

---

(1) أما الجنةُ فلقوله تعالى في وصْفها ﴿دَارَ ٱلْمُقَامَةِ﴾ [فاطر: 35]. وأما النارُ فيُشِيرُ المؤلف إلى حديث ولو رُوِيَ عن ابن عمر يرفعُه: «إن الله لا يخرج من دخل حتى يمكنوا (كذا في الطبعة؛ والصحيح «يمكثوا») فيها أحقابا، والحقب بضع وثمانون سنة، كل سنة ثلاث مئة وستون يوما، كل يوم ألف سنة» زاد ابن مكرم: «مما تعدُّون». وقال محمد بن إسماعيل الباقلاني: حدثني نافع وقال: «والله لا يخرج»، فذكره. وهذا أخرجه ابن عدي في الكامل: (3/ 1134)، وقال: هو منكر جدا (3/ 1135).
قلت: ووجوده ثمّةَ لوحده مظنّةُ ضعف؛ ففي إسناده سليمان بن مسلم الخشاب، وهو متهم بالوضع كما في لسان الميزان (4/ 108؛ رت: 3998) بل لقد جزم الحافظ بكون الحديث موضوعاً.

(2) ص: «تعلى».

(3) سورة آل عمران، الآية: 133.

(4) سورة آل عمران، الآية: 131.

(5) نقط الحذف دلالةٌ على أن المؤلف اختصر من الحديث عبارةَ «فَقَالَتْ: يَا رَبِّ أَكَلَ بَعْضِي بَعْضًا»؛ وهي ثابتةٌ في كل الطرق. والحديث بعد ذلك صَحيح؛ أخرجه الإمام مالك في الموطأ (1/ 21؛ رح: 38)، من كتاب مواقيت الصلاة، باب النهي عن الصّلاة بالهاجِرَة، والشيخان على الولاء: البخاري (4/ 12؛ رح: 3260) في كتاب بدء الخلق، باب صفة النّار وأنها مخلوقة، ومسلمٌ (1/ 431؛ رح: 617)، في كتاب المسَاجِدِ ومَوَاضِعِ الصلاة، باب استحباب الإبْرَادِ بالظُّهر في شدة الحرِّ لمن يمضي إلى جماعةٍ وينالُه الحَرُّ في طريقِه.

(6) كتب الناسخ فوقها بخط دقيق «معا» صغيرة، دلالة على التصحيح، وأنه ليس هناك وَهَم في النسخ.

(7) كتب الناسخ أعلاها بخط دقيق «معا».

ـ وقوله عليه السلام: «...ورَأَيتُ الجنَّةَ ـ أوْ أُرِيتُ الجنَّةَ ـ فتَنَاوَلْتُ منها عُنقوداً، ولو أخذْتُهُ لأكَلْتُم منه مَا بَقِيَتِ الدُّنيا. ورأيتُ النَّارَ فلَمْ أرَ كاليومِ مَنظراً!؛ ورأيتُ أكثَرَ أهلِهَا النِّساء[1]»[2].

والأخبارُ في هذا، والآياتُ الدَّالَّةُ على خَلْقِهِمَا وأنَّهما لاَ يَفْنيَانِ، أكثرُ مِن أنْ تُحصى؛ وقصْدُنا ما شَرطْنَا.

فَصْل

35ـ وأجمعُوا على أنَّ المومنينَ والكافرينَ يَحْيَوْنَ في قُبُورِهِم، ويُفْتَنُونَ ويُسْألُونَ، وأنَّ فَتَّانِي القبورِ أسْودانِ أزْرقان، وهما مُنكرٌ ونكِيرٌ، يُسَائِلاَنِ[3] المومنَ والكافرَ[4]؛ فأمَّا المومنُ الذي تُوُفِّيَ على الإيمان، فيُثَبِّتُه اللهُ بالقوْل الثَّابِتِ، وأمَّا الكافِرُ فيُضِلُّهُ اللهُ ويَخْذُلُه[5]، والأخبارُ في هذا كَثيرةٌ[6].

---

(1) ص: «النسا».

(2) قطعةٌ من حديثٍ طويل صحيح متّفقٍ عليه.
أخرجه مالك في الموطأ (2/ 261؛ رح: 640)، كتاب صلاة الكسوف، باب العمل في صلاة الكسوف. والبخاري في الصحيح (7/ 31؛ رح: 5197)، كتاب النكاح، باب كُفْرَانِ العَشِير. ومسلم في صحيحه (2/ 626؛ رح: 907)، كتاب الكسوف، باب ما عُرِضَ على النبي ﷺ في صلاةِ الكسُوفِ مِنْ أمْرِ الجنّة والنّار.

(3) ص: «يسايلان».

(4) العبارةُ للداني في الرسالة الوَاعِيَة: 67.

(5) ص: «ويخذله».

(6) انظر في خصوص مسألة منكر ونكير: رسالة الحُرّة: 45؛ كتاب أصول الدين للتميمي: 246؛ الإيضاح: 559ـ562. وفي عموم الفَصْل: رسالة إلى أهل الثغر: 279؛ الإرشاد: 375ـ376؛ نهاية الإقدام: 467ـ469.

فصل

١١٠ - واعلم أن [illegible]

[illegible]

[illegible]

فصل

١١١ - واعلم أن [illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

فصل

فَصْل

39ـ وأجمعُوا أنّ الجنّ موجودُون إلى يومِ القيامة.

وأنّ منهمُ المومن والكافر.

وأنّ مومِنَهم يدخلُ الجنّةَ، وكافرَهم يدخلُ النّار، لاَ فرْقَ بينهم وبين بني آدمَ في شيءٍ من هذا، ولا في الأمْرِ ولا في النّهْيِ ولا في أنّهم كلّهم أجْسامٌ مؤلّفةٌ وأشخاصٌ مركّبةٌ.

وأنّهم يُرَوْنَ على ما هم عليه مِنَ التّمثِيلِ والتّخَيُّلِ والتّصوُّرِ الذي ينقلُهم اللهُ تعالى[1] إليه، دونَ أن يقْدِرُوا همْ عليه.

وأن يُرَى بعضُهمْ على هيئتِهِمْ.

وأنّ الشّياطينَ مِنَ الجنّ، غيرَ أنهم كلّهم خُلِقُوا للنّار، كما خُلِقت الملائكةُ للجَنّة، والإنسُ والجنُّ منهمْ في النارِ ومنهم في الجنة.

وأنَّ الشياطينَ همُ الْـمَرَدَةُ الذين يَسْلُكُونَ الإنسانَ ويَمَسُّونه ويَصْرَعونه.

وأنهم ياكُلون ويَشْربون وينعَمُـ[ـون][2] ويَألَـمُـ[ـون] وينكحـ[ـون] وغير ذلك، قال الله تعالى[3]: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيراً مِّنَ ٱلْجِنِّ وَالإِنسِ﴾[4]، وقال تعالى[5]: ﴿وَمِنَ ٱلْجِنِّ مَن يَّعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ، وَمَن يَّزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾[6]، وقال عَلَيْهِ السَّلَامُ: «بُعِثْتُ إلى الأَحْمَرِ

(1) ص: «تعل».

(2) ما بين المعكّفين مزيدٌ اقتضاه عَطْفُ النّسَق.

(3) ص: «تعل».

(4) سورة الأعراف، الآية: 179.

(5) ص: «تعل».

(6) سورة سبأ، الآية: 12.

وَالْأَسْوَدِ»(1)./ قيل فيه: يعني الإنس والجن، وقال عليه السلام: «الشَّيْطَانُ يَجْرِي مِنِ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ»(2)؛ ونهى عن الأكل بالشمال؛ لأنّ الشيطانَ ياكل بشماله، والأخبارُ والآيات في مثل هذا كثيرةٌ. [60]

فَصْل

40- واختلفوا في الرُّوحِ(3)؛ فقال القاضي أبو بكر البَاقِلاَّنِيُّ والإمامُ الحافظُ شيخُنا الباجِيُّ رحمهما الله: إنّه الحياةُ الموجودةُ في الإنسان وغيرِه من الحيوانِ؛ بدليلِ قولِهم: «خَرَجَتْ رُوحُهُ»، يعنُونَ حياتَه. ولأنّ الجسمَ لا يؤثِّرُ(4) حُكماً في الجسم، ولا يَصِحُّ أن يكونَ الروح النَّفَس الداخل والخارج.

وقال ابن فُورَكَ رحمه الله: هو جِسمٌ في تجاويفِ أعضاءِ الإنسانِ وغيرِه، جسمٌ هوائيٌّ لطيفٌ(5)؛ للأخبار التي وردتْ أنه مُنَعَّمٌ أو معذَّبٌ إلى يوم القيامة، ولوْ كان عَرَضاً ما صَحَّ بَقَاؤُهُ.

---

(1) قطعةٌ من أحاديث شتى، فمنها ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (11/ 6؛ رح: 32175)، كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله تعالى محمدا صلى الله عليه وسلم، وعنه عبد بن حميد في المنتخب من مسنده (215-216؛ رح: 643)، من مسند ابن عباس.
وفي سنده يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي، مولاهم، أبو عبد الله الكوفي: ضعيف كبر فتغير فصار يتلقن. تقريب التهذيب: 531؛ رت: 7717.

(2) طرفٌ من حديث صحيح:
أخرجه البخاري في صحيحه (9/ 69؛ رح: 7171) من كتاب الأحكام، باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولايته القضاء أو قبل ذلك للخصم. ومسلم في الصحيح (4/ 1712؛ رح: 2175)، كتاب السلام، باب بَيَانِ أنّه يُسْتَحَبُّ لمن رُئِيَ خَالياً بِامْرَأَةٍ وَكَانَتْ زَوْجَةً أَوْ محرَمًا له، أن يقول: هَذِهِ فُلاَنَةُ؛ لِيَدْفَعَ ظَنَّ السُّوءِ بِهِ.

(3) الإرشاد: 377.

(4) ص: «يوثر»، بواو غير مهموزة.

(5) هذه عبارةُ ابن فورك في مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري (267)، مع تقديم وتأخير؛ إلا أنه سقطت

والأسود»[1]/ قيل فيه: يعني الإنس والجن، وقال ﷺ: «الشَّيطَانُ يَجْرِي مِنِ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ»[2]؛ ونهى عن الأكل بالشِّمال؛ لأنَّ الشيطانَ يأكل بشماله، والأخبارُ والآيات في مثل هذا كثيرةٌ.

فَصْل

40- واختلفوا في الرُّوحِ[3]؛ فقال القاضي أبو بكر البَاقِلاَّنِيُّ والإمامُ الحافظُ شيخُنا الباجيُّ رحمه الله: إنّه الحياةُ الموجودةُ في الإنسان وغيرِه من الحيوانِ؛ بدليلِ قولِهم: «خَرَجَتْ رُوحُهُ»، يعنُونَ حياتَه. ولأنَّ الجسمَ لا يؤَثِّرُ[4] حُكماً في الجسم، ولا يَصِحُّ أن يكونَ الروح النَّفَس الداخل والخارج.

وقال ابن فُورَكْ رحمه الله: هو جِسمٌ في تَجاويفِ أعضاءِ الإنسانِ وغيرِه، جسمٌ هوائِيٌّ لطيفٌ[5]؛ للأخبار التي وردتْ أنه مُنَعَّمٌ أو معذَّبٌ إلى يوم القيامة، ولوْ كان عَرَضاً ما صَحَّ بقَاؤُه.

---

(1) قطعةٌ من أحاديث شتى، فمنها ما أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (11/ 6؛ رح: 32175)، كتاب الفضائل، باب ما أعطى الله تعالى محمدا ﷺ، وعنه عبد بن حيد في المتخب من مسنده (215-216؛ رح: 643)، من مسند ابن عباس.
وفي سنده يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي، مولاهم، أبو عبد الله الكوفي: ضعيف كبر فتغير فصار يتلقن. تقريب التهذيب: 531؛ رت: 7717.

(2) طرفٌ من حديث صحيح:
أخرجه البخاري في صحيحه (9/ 69؛ رح: 7171) من كتاب الأحكام، باب الشهادة تكون عند الحاكم في ولايته القضاء أو قبل ذلك للخصم. ومسلم في الصحيح (4/ 1712؛ رح: 2175)، كتاب السلام، باب بيان أنه يُسْتَحَبُّ لمن رُئِيَ خالياً بِامْرَأَةٍ وَكَانَتْ زَوْجَةً أَوْ مَحْرَمًا له، أن يقول: هَذِهِ فُلاَنَةُ، لِيَدْفَعَ ظَنَّ السُّوءِ به.

(3) الإرشاد: 377.

(4) ص: «يوثر»، بواو غير مهموزة.

(5) هذه عبارةُ ابن فورك في مجرّد مقالات أبي الحسن الأشعري (267)، مع تقديمٍ وتأخيرٍ؛ إلاّ أنه سقطت من المطبوع صفةُ «هوائيٌّ».
وانظر اختلافهم في: مقدمات المراشد: 332-336.

والنَّفْس هي الحياةُ أيضا؛ بدليلِ قولِهم: «ذَهَبَتْ نَفْسُهُ»، أي: حياتُه. ولا يكونُ الدَّمُ نفساً لعِلْمِنا أنّ كثيراً من الحيوانِ يَحْيَى[1] دون دَمٍ.

وقد يُقال: النفْس: الشيءُ ذاتُه وعينُه.

[351] وأما النَّفَسُ فهو الريحُ المتردِّدُ / في الإنسان.

وأما العقلُ: فهو بعضُ العلمِ الضَّرُورِيِّ الذي يقعُ ابتداءً[2] ويَعمُّ العُقَلاءَ[3].

فَصْل

41ـ وأجمعوا على أنّ الحياةَ ضدُّها الموتُ؛ وهما عَرَضَانِ لا يجتمعان في مَحَلٍّ واحدٍ في وقتٍ واحدٍ.

واللهُ ـ جلّ ذِكْرُهُ ـ يخلُقُ في كلِّ حيٍّ حياةً مجدَّدَةً في كلِّ وقتٍ، فإذا أرادَ أن يميتَهُ لَمْ يَخْلُقْ له حياةً ولا بقاءً.

فَصْل

42ـ وأجمعوا على أنّ الرُّؤْيا[4] على ثلاثةِ أضْرُبٍ:

ـ منها: حديثُ النَّفْس.

---

(1) كذا في الأصل، ممهورة بعلامة التصحيح.

(2) ص: «ابتدا».

(3) ص: «العقلا».

وانظر اختلاف الأصوليين في حدّه: الحدود: 31؛ إحكام الفصول: 171؛ المنهاج في ترتيب الحجاج: 11؛ حدود ابن فورك: 79ـ80؛ مجرد مقالات أبي الحسن: 11؛ 29؛ الإحكام لابن حزم: 50؛ الحدود الكلامية والفقهية لابن سابق: 162؛ مقدمات المراشد: 108؛ شرح الإرشاد للمقترح: و 10 و؛ منتخب حدائق الفصول: 29ـ31؛ حدود التفتازاني: 8؛ التعريفات: 136؛ كشاف اصطلاحات الفنون: 2/ 1194؛ معجم مصطلحات أصول الفقه: 287.

(4) رسمت هذه الكلمة ونظائرها التالية في الأصل على هذا النحو: «الرؤيا».

ـ ومنها: أضغاثُ أحلامٍ؛ وهي مِنْ إلقاءِ[1] الشَّيطانِ في قلبِه وسمْعِه.

ـ ومنها: الرؤيَا الصادقةُ التي أخبرَ عنها رسولُ الله ﷺ أنّها جزءٌ مِن ستةٍ وأربعينَ جُزءاً منَ النّبوة. والدّلالةُ على صحّتِها رُؤيَا إبراهيمَ عليه السلام ذَبحَ ابنِهِ، ورؤيا يوسُفَ الأحَدَ عشَرَ كوكباً، ورؤيَا فتيَاهُ في السّجن، ورؤيا المَلِكِ السّبعَ البَقَراتِ... والأخبارُ في هذا مِن الصحابةِ والتابعينَ كثيرةٌ/. [62]

فَصْل

43ـ وأجمعوا أنّ العقلَ لا يمنَعُ أن يُظهِرَ اللهُ [ما شاء مِنْ آياتِه] على يَدَيْ [بعضِ][2] أوليائِه كرامَةً له![3]، ولا تكونُ معجزةً له؛ لأنه لا يتحدّى[4] بها ولا يدَّعِيها ولا يذكُرُها؛ كمَثَلِ النَّفرِ الثلاثة الذين آوَوْا إلى غارٍ فانطبَقتْ عليهمْ صخرةٌ، فدعا كلُّ واحدٍ منهم اللهَ بأفضلِ عمَلِه؛ فكُشِفَ عنهم[5].

---

(1) ص: «إلقا».

(2) دَرَأنا إلى زيادة هذه الكلمة، أن السياقَ يقتضي عودَ الضمير على المفرد، وصيغة الجمع في «الأولياء» لا تلائم هذا الأمر.

(3) تصرّفنا في هذا القدْرِ من بداية الفَصْل بالتقديم والتأخير اللاّزمِ لاتّضاح المعنى، وظاهرٌ أنّ القَلقَ في العبارة من اضطراب الناسخ؛ وتأمّل سياقَ الأصل قبل التصويب غيرَ مأمور: «وأجمعوا أنّ العقلَ لا يمنَعُ أن يُظهِرَ اللهُ على يَدَيْ أوليائِه كرامَةً له ما شاء مِنْ آياتِه».

وانظر في شأن كرامات الأولياء: كتاب أصول الدين لأبي منصور التميمي: 184ـ185؛ الإرشاد: 316؛ نهاية الإقدام: 497ـ499.

(4) ص: «يتحدا».

(5) نص الحديث في مسلم (4/ 2099ـ 2100؛ رح: 2743)، كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار، باب قصة أصحاب الغار الثلاثة، والتوسل بصالح الأعمال: عَنْ عَبْدِ الله بنِ عُمَرَ عن رسولِ الله ﷺ أنه قال: «بَيْنَمَا ثَلاثَةُ نَفَرٍ يَتَمَشَّوْنَ أَخَذَهُمُ المَطَرُ. فَأَوَوْا إِلَى غَارٍ فِي جَبَلٍ. فَانْحَطَّتْ عَلَى فَمِ غَارِهِمْ صَخْرَةٌ مِنَ الجَبَلِ فَانْطَبَقَتْ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: انْظُرُوا أَعْمَالاً عَمِلْتُمُوهَا صَالِحَةً لله، فَادْعُوا اللهَ تَعَالَى بِهَا، لَعَلَّ اللهَ يَفْرُجُهَا عَنْكُمْ. فَقَالَ أَحَدُهُمْ: اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَ لِي وَالِدَانِ شَيْخَانِ كَبِيرَانِ، وَامْرَأَتِي، وَلِي صِبْيَةٌ صِغَارٌ أَرْعَى عَلَيْهِمْ، فَإِذَا أَرَحْتُ عَلَيْهِمْ حَلَبْتُ، فَبَدَأْتُ بِوَالِدَيَّ فَسَقَيْتُهُمَا قَبْلَ بَنِيَّ، وَأَنَّهُ نَأَى بِي

= ذَاتَ يَوْمٍ الشَّجَرُ، فَلَمْ آتِ حَتَّى أَمْسَيْتُ، فَوَجَدْتُهُمَا قَدْ نَامَا، فَحَلَبْتُ كَمَا كُنْتُ أَحْلُبُ، فَجِئْتُ بِالْحِلَابِ فَقُمْتُ عِنْدَ رُؤُوسِهِمَا أَكْرَهُ أَنْ أُوقِظَهُمَا مِنْ نَوْمِهِمَا، وَأَكْرَهُ أَنْ أَسْقِيَ الصِّبْيَةَ قَبْلَهُمَا، وَالصِّبْيَةُ يَتَضَاغَوْنَ عِنْدَ قَدَمَيَّ، فَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ دَأْبِي وَدَأْبَهُمْ حَتَّى طَلَعَ الْفَجْرُ؛ فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ لَنَا مِنْهَا فُرْجَةً نَرَى مِنْهَا السَّمَاءَ. فَفَرَجَ اللهُ مِنْهَا فُرْجَةً فَرَأَوْا مِنْهَا السَّمَاءَ.

وَقَالَ الآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنَّهُ كَانَتْ لِي ابْنَةُ عَمٍّ أَحْبَبْتُهَا كَأَشَدِّ مَا يُحِبُّ الرِّجَالُ النِّسَاءَ، وَطَلَبْتُ إِلَيْهَا نَفْسَهَا فَأَبَتْ حَتَّى آتِيَهَا بِمِئَةِ دِينَارٍ، فَتَعِبْتُ حَتَّى جَمَعْتُ مِئَةَ دِينَارٍ فَجِئْتُهَا بِهَا، فَلَمَّا وَقَعْتُ بَيْنَ رِجْلَيْهَا قَالَتْ: يَا عَبْدَ اللهِ اتَّقِ اللهَ، وَلاَ تَفْتَحِ الْخَاتَمَ إِلاَّ بِحَقِّهِ. فَقُمْتُ عَنْهَا؛ فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ لَنَا مِنْهَا فُرْجَةً. فَفَرَجَ لَهُمْ.

وَقَالَ الآخَرُ: اللَّهُمَّ إِنِّي كُنْتُ اسْتَأْجَرْتُ أَجِيرًا بِفَرَقِ أَرُزٍّ. فَلَمَّا قَضَى عَمَلَهُ قَالَ: أَعْطِنِي حَقِّي. فَعَرَضْتُ عَلَيْهِ فَرَقَهُ، فَرَغِبَ عَنْهُ، فَلَمْ أَزَلْ أَزْرَعُهُ حَتَّى جَمَعْتُ مِنْهُ بَقَرًا وَرِعَاءَهَا، فَجَاءَنِي فَقَالَ: اتَّقِ اللهَ وَلاَ تَظْلِمْنِي حَقِّي! قُلْتُ اذْهَبْ إِلَى تِلْكَ الْبَقَرِ وَرِعَائِهَا فَخُذْهَا. فَقَالَ: اتَّقِ اللهَ وَلاَ تَسْتَهْزِئْ بِي. فَقُلْتُ: إِنِّي لاَ أَسْتَهْزِئُ بِكَ، خُذْ ذَلِكَ الْبَقَرَ وَرِعَاءَهَا. فَأَخَذَهُ فَذَهَبَ بِهِ؛ فَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنِّي فَعَلْتُ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ وَجْهِكَ فَافْرُجْ لَنَا مَا بَقِيَ. فَفَرَجَ اللهُ مَا بَقِيَ».

(1) نقلَ عن هذا الكتاب إذ كان من مصادره: أبو الفتح محمد بن محمد المَرَقيُّ الإسكندري (ت. 906هـ) في كتابه «الكشف والبيان عن صفات الحيوان»؛ حسبما أفاد جميل العظم في كتاب المسارعة.

(2) وقَرَّ في ظني أن هاهنا سقطًا، لا يستقيمُ الكلامُ بدونه، فقدّرنا ما تراهُ بين معكفين.

(3) ص: «تعل».

(4) في الأصل: «لا أدري»؛ وهو خطأ في الآية.

(5) سورة الأحقاف، الآية: 8.

فَصْل

44ـ وأجمعوا على أنَّ لله تكْليفَ عبادِه ما لا يُطِيقونَ[1]؛ كأنَّ ذلك أمَارَةٌ لهـم بإرادَتِـهِ عَذَابَهم. وقد ورد مثلُه في القرآن كثيرٌ:

ـ كقوله: ﴿تَبَّتْ يَدَآ أَبِي لَهَبٍ﴾[2]، ثم كلَّفَه/ بعدَ أنْ أَخْبَرَ عنه أنّه لا يُومنُ.

ـ ثم قوله تعالى[3]: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لاَ يَرْجِعُونَ﴾[4].

ـ ثم قال: ﴿اسْمَعُواْ وَأَطِيعُواْ﴾[5].

ـ وقولـه تعـالى[6]: ﴿رَبَّنَا وَلاَ تُحَمِّلْنَا مَا لاَ طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾[7]، دليـلٌ عـلى أنّـه لَـه ذلكَ[8]؛ ولهذا[9] مَا سَألُوهُ أن لاَ يُكلِّفَهم ذلكَ[10]، فأخْبَرَ اللهُ أنه لا يُكلِّفُ نفْساً إلا وُسْعَهَا.

---

(1) أبان الباقلاني ـ ونقله عن الأشعري في اللمع ـ أن تكليف ما لا يطاق، واقع على أمرين: إما أن تقصد بعدم الطاقة عدم القدرة على الفعل؛ فذلك جائز. أو أن تريد بعدم الطاقة وجود ضدها من العجز، وهذا غير جائز؛ لأن العجز يخرج عن الشيء وضده، ولا وجه لتكليف من هذا سبيله، وعدم القدرة على الشيء لا يوجب ذلك.

وزعم ابن رشيق المالكي أن القولَ بالجواز منسوبٌ إلى أبي الحسن الأشعري، وأنه لم يُنقَلْ عنه تصريحاً، وإنما أُلزِمَ أن يكون مذهباً له مِنْ مَذهبِه في اشتراط مقارنةِ القدرة الحادثة للمقدور، وقد سبَقَ طلبُ المقدور قبل وقوعه، فقد طلب منه في حال عجزه.

انظر: اللمع: 99ـ102؛ 113ـ114؛ رسالة إلى أهل الثغر: 260؛ التمهيد: 293ـ295؛ رف: 503ـ505؛ الإرشاد: 226ـ228؛ الإيضاح: 502ـ506؛ المعالم في علم أصول الفقه: 73ـ74؛ لباب المحصول: 1/ 250؛ المسائل المشتركة: 138ـ146.

(2) سورة المسد، الآية: 1.

(3) ص: «تعلى».

(4) سورة البقرة، الآية: 17.

(5) سورة التغابن، الآية: 16.

(6) ص: «تعلى».

(7) سورة البقرة، الآية: 285.

(8) ص: «ذالك».

(9) ص: «ولهاذا».

(10) ص: «ذالك».

فَصْل

45ـ واجمعوا على وُجُوبِ الطّاعةِ لله، ولكلِّ مَن أمَرَ اللهُ بطاعتِه؛ إذ طاعتُه طاعةٌ له، كطاعةِ الرّسولِ وأولي الأمْرِ والآباءِ[1]... وأشباه ذلك.

فَصْل

46ـ واجمَعُوا على أنّ التقليدَ لا يصحُّ في الإيمانِ بالله ولا في معرفتِه، ولا في عِلمِ نبوّةِ رسولِه، ولا في شيءٍ من صفاتِه، وأنَّ المقلِّدَ في هذا غيرُ مُصيبٍ كان عالماً أو جاهلاً»[2].

وقد ذمَّ اللهُ التقليدَ فقال فيه: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ۞ قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ﴾[3]، فقد جعَلَهم اللهُ كفّاراً / ولوْ صَحَّ التقليدُ فيه لم يكُونُوه»[4].

وأمّا مسائِلُ الاجتهادِ التي كلُّ مجتهدٍ فيها مصيبٌ[5]، فَيَسُوغُ للعامّيِّ التّقليدُ فيما لا يُدرِكُه منها؛ قال الله تعالى[6]: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾[7]، ويلزَمُهُ ضَربٌ مِنَ الاجتهادِ، وهو أن يَسألَ[8] عمّن

---

(1) ص: «الأبا».

(2) كتاب أصول الدين للتميمي: 254ـ255.

(3) سورة الزخرف، الآية: 22-23.

(4) مقدمات المراشد: 99ـ 104؛ وقد ختم ابن خير هذا الفصل بقوله: «والذي يصدع قول القائلين بالتقليد في أصول الدين؛ وهو ما لا جبر له أن يقال لهم: لما أنتم مجمعون معنا على أن الدين مشروع؟ فأرونا أين شرع التقليد؟ في الكتاب أم في السنة؟، وأين ذكره إلا في معرض الذم كما تقدم؟، فإذا لم يوجد ذلك في الشرع فأنتم شرعتموه من عند أنفسكم. وهذا سؤال لا جواب عليه. لكن وما عسى أن نطيل في ذكر حقيقة لا يحتاج فيها إلى تطويل!».

(5) يقصد المسائل الفروعية؛ كما نسب إلى أبي الحسن الأشعري في المنخول: 453؛ المستصفى: 4/32ـ33.

(6) ص: «تعلى».

(7) سورة النحل، الآية: 43.

(8) ص: «يستل».

[عموا][1] أعلَمُ مَن في مَصْرِهِ وبَلَدِهِ بجميعِ العلوم وأوْرَعُهُم فيُقَلِّدُه[2].

وإنْ قلَّدَ غيرَه لشهوةٍ أو دُنيا أو غيرِ ذلك، مع عِلْمِهِ أنّ في مَصْرِهِ أعْلَمَ منه وأوْرَعَ: أخطأَ وأثِمَ، ولَمْ يُصِبِ الصّوابَ.

وإنْ أخبَرَه المسؤُولُ[3] في المسألةِ[4] برأيِه ورأيِ رجُلٍ أكبَرَ منه كمَالِكٍ وأشباهِه، اتَّبعَ الأعْلَمَ كأنه لَمْ يَمُتْ.

فَصْل

الذي يَصِحُّ أن يجتهدَ ويجوزُ للعامِّيِّ تقليدُه، صفتُه[5]:

- أن يكونَ مُـمَكَّناً على النّظرِ بأدلّةِ العقولِ، حتّى يَصِلَ إلى أن يضَعَ الأدلّةَ موضعَها، ويَعْلَمَ طُرُقَ الإيجابِ مِنَ المواضَعةِ في اللّغةِ والشّرع.

- ويكونَ[6] عالِماً بأصول الدّياناتِ منَ الاعْتقاداتِ وأصُولِ الفقْهِ، ويعْلَمَ أحكامَ الخِطابِ:/ من الأوامرِ والنّواهي، والعُمومِ والخصوص، والمفَسَّرِ والمُجْمَلِ، والنسخ والنصِّ، وحقيقةِ الإجماعِ.

- عالماً بالكتاب والسنّة، والآثارِ والأخبارِ وطرُقِها، والتَّمْييزِ بين صحيحِها وسقيمِها.

- عالما بأقوالِ الفقهاءِ منَ الصحابة والتابعين ومَن بعدَهم، وبِمَا أجمعوا عليه وما اختلفوا فيه.

---

(1) مزيدٌ لإيضاح الكلام.

(2) اختلف الأصوليون بعد أن أثبتوا نظرا للمقلد فيمن يقلد، في ما عليه منه. فانظر: البرهان للجويني: 2/ 1341؛ رف: 1511-1514؛ المستصفى: 4/ 153-156؛ لباب المحصول: 2/ 738-739.

(3) ص: «المسْول».

(4) ص: «المسئلة».

(5) انظر في هذا الفَصْل: المستصفى: 4/ 5-17؛ لباب المحصول لابن رشيق: 2/ 711-714؛ أدب المفتي والمستفتي لابن الصلاح: 84-88؛ أدب الفتوى والمفتي والمستفتي للنووي: 19-24؛ صفة الفتوى والمفتي والمستفتي للحراني: 16-17؛ ذخر المحتي من آداب المفتي: 100-101.

(6) ص: «ويكونُ» بضم النون.

ـ عالِماً من النحو واللّغة ما يَفهم به معانِيَ كلامِهم.

ـ ويكونَ معَ هذا مَأمُوناً[1] في حفظِه، موثُوقاً في فضلِه، ويجوزُ له أن يفتِيَ[2]، ويجوزُ للعاميّ في الفُروعِ تقليدُه، بعد أن يرَى هوَ نفسَه أهْلاً لذلك ويَرْضَاهُ الناسُ.

ooooo

---

(1) ص: «مامونا».

(2) ترتيب جواز فتواه على وثوق فضله، تنبيه نبيه على أن العدالة شرط قبول في الفتوى لا شرط صحة في الاجتهاد، وهو ما صرح به الغزالي في قوله: [ومن شرط المجتهد] «أن يكون عدلا مجتنبا للمعاصي القادحة في العدالة. وهذا يشترط لجواز الاعتماد على فتواه؛ فمن ليس عدلا فلا تقبل فتواه، أما هو في نفسه إذا كان عالما، فله أن يجتهد لنفسه، ويأخذ باجتهاد نفسه؛ فكأن العدالة شرط القبول للفتوى، لا شرط صحة الاجتهاد».
من المستصفى: 4/ 5.

باب ذكر عيوب اليهود والنصارى والمجوس

مَن أنكَرَ منهمُ الصّانعَ أو شبَّهَه بمخلوقاتِه في شيءٍ من صفاتِه؛ فقد مَرَّ الكلامُ عليه في إثباتِه ونفْيِ التشبيهِ عنه بِمَا يُغني عن إعادتِه.

ومَرَّ الدليلُ على إثبات نبوةِ محمّد ﷺ، وبَقِيَ إيضاحُ عَمَاهُمْ في ركوبِهم مَّا هم عليه/ مِن ضلالِهم وباطلِهم؛ مِن: [6]

- إحالةِ اليهودِ النَّسخَ.

- وإضافةِ الابنِ لله تعالى؛ كالنّصارى في عيسَى.

فيُقالُ لليهود والنصارى: بمَ[1] عرفتُمْ نبوّةَ موسى وعيسى؟.

فما أتَوا به فيهما أتيناهُم في محمد بِمثلِه من معجزاتِه ونَقَلَتِه[2].

فإنْ كذّبوه كذّبُوا رسُلَهم، وإنْ صدّقوهم صدّقُوهُ؛ ولاَ فَصْل بينهم.

ولا يجِبُ أن يُنكَرَ نسخُ الشرائِعِ[3]؛ فللَّهِ أن يتعبَّدَ عبادَه بما شاءَ؛ وذلك[4] له وجائزٌ عندَه. ألاَ تَرَى (أنه) قد كان موسى غيرَ مبْعوثٍ ثمّ بَعَثَ(ـه)[5]؟، وقد لَمْ يَخْلُقْ[6] ثم خلَقَ، ثم يُفْنِي ما خَلَقَ ويفعَلُ ما يشاءُ ويَحْكُمُ ما يُريد؟. وليس يبدو

---

(1) في الأصل: «بما»، وهو خطأ.

(2) كذا في الأصل.

وانظر للتفصيل والبيان: التمهيد: 161ـ175، وهو مُعْظَمُ الباب الثاني عشر من الكتاب؛ مقدمات المراشد: 291ـ292، 296ـ297.

(3) التمهيد: 176ـ188؛ الإرشاد: 238ـ344؛ مقدمات المراشد: 292ـ294.

(4) ص: «وذالك».

(5) ما بين قوسين مزيدٌ لاتصال الكلام.

(6) المقصودُ: الله جل جلاله؛ كما يتبينُ بعدُ.

له أمرٌ خَفِيٌ عليه[1]؛ فذلك مِنْ صفات خَلْقِهِ[2]، سبحانَهُ عن هذا[3].

والشريعةُ المنسوخَةُ قَبيحَةٌ بالنَّهْيِ[4] عنها، والمأمورُ بها حَسَنَةٌ بالأمرِ بها، وهي الواجبةُ اتّباعُها، والمحظُورُ تركُها، وليس مَا كانَ حَسَناً صَارَ قبيحاً، إنَّما صَارَ غيرَها.

وأمَّا الابنُ لله: فإنْ أرادوا البُنُوَّةَ المَفْهُومَةَ منّا بيننا، فذلك معقولٌ مِنَ الأجسام فتعالى[5] اللهُ عن ذلك[6].

وإنْ أرادوا به معنىً يَصِحُّ لديه مِنَ العبوديةِ وغيرِه، منعْنَاهُمُ اللفظَ به؛ إذْ لَمْ يَرِدْ شرعٌ [357] بإطلاقِهِ وإنْ كان صحيحاً / (...)[7].

---

(1) إشارة إلى عقيدة اليهود في البَدَاءِ. وقدْ عرَّفَهُ الشهرستاني بقوله:
«والبَدَاءُ يُطْلَقُ على معنيَيْن:
- أحدُهما الظهور، يقال: بدا له الشيءُ إذا ظهر، [ومنه] ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا۟ يَحْتَسِبُونَ﴾، وهذا لا يجوز على الله تعالى؛ فإنّ المعلومات كلّها ظاهرةٌ لديه، مكشوفةٌ عنده والنسخُ لا يؤدي إلى ذلك؛ لأنه كان عالماً بذلك التكليف عند توجُّهِهِ على العبد وكان عالماً برفعِه عند النسخ، فلم يظهرْ له أمرٌ متجددٌ لم يعلمه، ولا رَفَعَ الحكمَ لأنه ظَهَرَ له شيءٌ آخر.
- ويُطْلَقُ البَدَاءُ على النَّدَمِ على مَا كان. والنَدَمُ هو أن يقولَ قولاً أو يعملَ عملاً لغَرَضٍ، ثم يرى أنّ المصلحةَ في غير ما صَدَرَ عنه قولاً وفعلاً، وهذا أيضاً لا يجوزُ في وصف الباري تعالى، فإنه لا يفعلُ فعلاً لغرض، وإذا فَعَلَ بخلاف ذلك لم يفعلْه لمصلحةٍ وغرضٍ آخر، بل أقوالُه وأفعالُه لا تُعلَّلُ... فلم يتصوّرْ في حقه الندمُ، ولا أفضى النسخُ إلى الندم».
من نهاية الإقدام: 500.
وانظر الرد على وجوه إنكار اليهود للنسخ والجواب عنها في المعالم (115-116) وشرح المعالم الفقهية لابن التلمساني (165 و- 166 و) ولباب العقول (361).
(2) أي: المخلوقين.
(3) ص: «هاذا».
(4) الباء هنا سببية.
(5) ص: «فتعالا».
(6) ص: «ذالك».
(7) ما بين القوسين قدرُ كلمة أتى عليها البتر.

والنصارى إن أرادوا (...)[1] ما تذهبـ(ـ...)[2] إليه من الصِّفاتِ، حَظَرْنا عليهم هذه العبارةَ.

وإن أرادوا بها أنَّ اللهَ هو صفاتُه، لَزِمَهُمْ أن يكونَ المتحرِّكُ الحَرَكَةَ، والعِلْمُ العالِمَ، والمتكلِّمُ هو الكلامَ... وأشباه ذلك، مما لا يخفى جهْلُه، ولم نقصِدْ تَتَبُّعَهُ، وإنما ذهبتُ إلى الإيماءِ[3] إليه.

وأمَّا المجوسُ اللذين جعلتِ العالَمَ من أصليْن: نورٍ وظَلامٍ، لَمْ يَزالا متباينَيْنِ، فلا طريقَ لهما إلى العلْمِ لقولهما؟. ولو سُلِّمَ لهما لَمْ يَزدادا إلا[4] بُعْداً لتنافُرِهِما، ولو كانَا بطبعِهِما امتزَجا، وكان لأعيانهما تباين[5] لم تكُنِ الآنَ دنيا، لوجودِ أعيانِهما التي استحقَّتْ لها حُكْمَيْن: التَّباين والامتزاج؛ فكان يَجِبُ أن تكونَ دُنيا لا تكُونُ!. معَ أنَّ النورَ والظَّلامَ عَرَضانِ مَحْمُولانِ، فلا بُدَّ إنْ سلَّمْنا لهمْ قِدَمَهُما مِنْ قاصِرٍ قَصَرَهُما[6] على الاجتماعِ والتأليفِ[7]، وكيف؟!، وقد ثَبَتَ حَدَثُ العالَـم بما قدَّمناهُ، وحاجَتُه إلى خالِقٍ خلَقَه، وهو الله رب العالمين، وصَحَّتْ وحدانيتُه بجميعِ صفاتِه وأسمائِه ونبوّةِ أنبيائِه ورسلِه، فَمَنْ عَدَلَ عن شيءٍ منه وعن تكذيب/ (...)[8] فمأواه (النار)[9] وبئس المصير.
ومن آمن بالله تعالى وكتبه ورسله فله الجنة خالداً فيها، وذلك الفوزُ العظيمُ.

---

(1) كلمة مخرّقة في الأصل.

(2) طمس في الأصل.

(3) ص: «الإيما».

(4) كررت «إلا» مرتين، لورودها في آخر السطر، فذهل الناسخ فأعادها، وعري فصل «يزدادا» عن ألف التثنية.

(5) ص: «تباينا». والعبارة قلقة مع ذلك.

(6) ضبطت في الأصل: «قصَّرهما» بتشديد الصاد؛ وليس بصواب لأدائه إلى تحريف المعنى.

(7) انظر الرد على الثنوية والمجوس في: التمهيد: 60ـ63؛ رف: 105ـ110؛ الإيضاح: 219ـ224.

(8) مقدار خمس كلمات ذهبت من أعلى الورقة بالتمزق.

(9) أتى عليها التمزق.

[فَصْل][1]

وإنّي لمّا شرطتُ الاختصارَ عَدَلْتُ عن التّطويل.

وفيه كِفايةٌ لمن حفِظَه وفهِمَه.

وفّقَنَا الله لصالحِ الأعمالِ برحمتِه.

فصل[2]

ويجبُ لِمَنْ قَرَأَهُ أن يفهمَه ويتّبِعَه. والله تعالى[3] ينفعُه به برحمته.

ooooo

نجز الكتاب بحمد الله وعونه. وصلى الله على محمد. وذلك في شهر رجب الفرد الذي من سنة أربعين وخمس مئة[4]. فرحم الله من أقامه لنفسه، ومن كتبه ومن [قرأ][5] فيه والمسلمين أجمعين، آمين [يا] رب العالمين.

---

(1) ما بين المعكفين مزيد.

(2) أخّرَ هذا العنوانُ إلى نهاية الكتاب؛ وحقُّه أن يكون هنا. والله أعلم.

(3) ص: «تعلى».

(4) ص: «مائة».

(5) كلمة غير بينة في الأصل.